

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري (1962-1988) وإشكالية التحول الديمقراطي

المطلب الأول: ملامح النظام السياسي الجزائري (1963-1965)

الفرع الأول: الدولة الجزائرية اثر الاستقلال مباشرة

لقد تضاربت الآراء بعد الاستقلال مباشرة بين أفراد النخبة السياسية العسكرية والمدنية حول نمطية الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية¹، وكانت أزمة صيف 1962 أبرز تجليات هذا الصراع وبدخول الجيش بقيادة "هوراي بومدين" العاصمة تقرر بتاريخ 09/09/1962 إجراء الانتخابات في 20 سبتمبر من نفس السنة، وتعيّنت على إثر ذلك أول حكومة جزائرية عادية برئاسة "أحمد بن بلة" الذي كان قد دخل العاصمة مع أعضاء المكتب السياسي في 30 أوت 1962، وكان فوزه في 29 سبتمبر بهذه الانتخابات بدعم من الجيش وزعمائه من جهة، وبموجب حصوله على 128 صوتا ضد مصوت واحد مع امتناع 19 نائب عن التصويت من جهة أخرى. وهكذا وفي ظل الظروف حصلت هذه الحكومة ومن ثم المجلس التأسيسي على مشروعية السلطة²، وقد تراوحت صدقية هذه الشرعية بين مصدق ومشكك وطاعن فيها³ في الأوساط النخبوية السياسية، ويذهب "سعيد بوشعير" بأنه يصعب القول بكون هذه الشرعية قد تمت في إجراءات ديمقراطية، ولكنها كانت في إطار وعلاقات قوة مهّدت لبروز نظام تسلطي يرفض الاعتداد بفكرة الدسترة والدستور، حيث تحول الشعب من منشيء للمجلس إلى موافق على اقتراح المكتب السياسي، وأصبح بذلك هذا المجلس تابعا للقوة التي شكلته والتي لم تكن فعليا تعبر عن غالبية المجلس الوطني للثورة (*). بل مجرد غالبية مجموع مؤيدي المكتب السياسي الذين هم في الحقيقة غالبية عسكرية في أحسن الأحوال⁴.

بهذه الطريقة التي يشوبها شيء من الشبهة واللبس كان انجلاء الأزمة، حيث كان للجيش القول الفصل في صنع القرار وقلب الموازين لصالح جهة جبهة التحرير الوطني، والتي تحولت

¹ - اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 103.

² - سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت.ن))، ص 39.

³ - لتفاصيل أكثر حول ملابسات أزمة صيف 1962 وما ترتب عنها من نتائج انظر: خالد عمر بن قفة: المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 2000)، ص ص 211-225.

(* حيث انقسم هذا المجلس إلى ثلاث مجموعات: مجموعة بن بلة ومؤيديه، جماعة الحكومة المؤقتة ومجموعة القادة العسكريين الثلاث (الولاية الثانية "شمال قسنطينة" الولاية الثالثة "منظمة القبائل" والولاية الرابعة "الجزائر الوسطى") انظر: خالد عمر بن قفة، المرجع السابق، ص 216.

و قد شكل المكتب السياسي والحكومة المؤقتة فقط ثلث هذا المجلس في حين شكل ممثلي الولايات العسكرية الثلاث الثلاثين، الشيء الذي يؤكد صعوبة انعقاد دورة طارئة، ضف إلى ذلك فالمكتب السياسي لم يكن يحظى بتأييد كامل، بل أن صمت المعارضة قد كان تجنباً للشتيت وحقنا للدماء بين طرفي النزاع، الشيء الذي يعبر عن كون الغالبية التي حظي بتأييدها هذا المكتب كانت فقط من مؤيديه السياسيين ولعسكريين ليس أكثر.

انظر: سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 40.

⁴ - المرجع نفسه، ص 39.

من جبهة ظرفية لجمع القوى الوطنية لتحقيق الاستقلال إلى حزب سياسي ذي توجه اشتراكي، وولد بذلك أول نظام حكم سياسي جزائري عقب الاستقلال إثر الحكومة المؤقتة ببوادر الأحادية الحزبية والإيديولوجية الاشتراكية، وتمثل شخص الزعيم السياسي ومن ورائه السلطة العسكرية - من دون القاعدة الحزبية-السلطة السياسية، وتولى شخصه زمام إصدار الأوامر والقوانين بشكل فردي سلطوي¹.

و بتاريخ 1962/09/25 تقدم " بشير بومعزة " باقتراح توصية إلى المجلس التأسيسي -بناء على مبدأ القيادة الجماعية -يقضي في مادته الثانية بأن رئيس الحكومة والوزراء مسؤولون أمام المجلس الذي يمكن له أن يسحب ثقته من مجموع أو عدد أو واحد من أعضائها، كما يمكنه قبول استقالتها أو استقالة واحد أو أكثر من أعضائها، وقد كان هذا الاقتراح يهدف إلى إقامة نظام " حكومة الجمعية "كتكريس لمبدأ القيادة الجماعية، وبالتالي فهو يطمح ضمناً إلى تلاشي دور المكتب السياسي ودور بعض أعضائه أصحاب السلطة الفعلية، إلا أن المجلس قد رفض هذه التوصية رغم أن " أحمد بن بلة " قد تبناه في جلسة 26 من نفس الشهر، وقد تكلفت مسيرة " بومعزة " مرة ثانية بتقديم اقتراح توصية آخر يقضي بتولي المجلس تعيين رئيس الحكومة، الذي له أن يقدم قائمة وزرائه واقتراح برنامج للمصادقة عليه من قبل هذا المجلس، وبهذا اتضحت معالم الاتجاه نحو النظام "الرئاسي" أو "الرئاسي المتشدد" ورفض " حكومة الجمعية " أو " النظام البرلماني " وهكذا ترشح "بن بلة" إلى المنصب بحكم موقعه، والقوة التي تؤيده، ونال موافقة المجلس، وحاز الثقة على حكومته وبرنامج².

لقد حظي المجلس التأسيسي (*) في 20 سبتمبر 1962 م على موافقة الشعب، وأصبحت أحكامه سارية المفعول منذ ذلك الوقت، وأسندت إليه سلطة التشريع، وأصبح بذلك هو صاحب الاختصاص "غير المقيد" في التشريع سواء من حيث تعديل أو إلغاء النصوص السابقة، أو من حيث سن ما يراه ضروريا لحسن سير مؤسسات وأجهزة الدولة³، وكل ذلك في إطار تحريم التعددية السياسية، والتوجه الاشتراكي لسياسة الدولة.

هذا وقد تميّز دستور 1963 ، كما حدده كل من " كامو " (Camau) و"بوريله (Borilla) " بكونه دستور برنامج لا دستور قانون⁴. حيث أن جميع قوانينه في الحقيقة لم تصدر عن السلطة

¹ - إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 104-105.

² - سعيد بو الشعير ، مرجع سابق، ص ص. 42-43.

(*) : كان هذا المجلس ممثلاً بـ 186 عضواً موزعة كالتالي: 18 % عسكريين، 14% تجار، 12% معلمين، 11% فلاحين، 10% كوادرو وطلاب وأخيرا 7% عمال. انظر :
- بشير كاشة الفرحي ، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، دراسة تحليلية ونصوص قانونية، (الجزائر: دار الأفاق ، 2003)، ص 11 .

-خالد عمر بن قفة ، مرجع سابق، ص 227 .

³ - سعيد بو الشعير ، مرجع سابق، ص ، 45.

⁴ - المرجع نفسه ، ص 50 .

التشريعية، بل شرّعت عن طريق أوامر ومراسيم رئاسية¹. لقد خوّل هذا الدستور امتيازات سلطوية واسعة لشخص رئيس الجمهورية كتحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، وتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد مع تولّيه فردياً تعيين الوزراء على أن يكون الثلثان منهم -على الأقل- من نواب المجلس². هذا وتقر المادة 8 منه بأن الجيش الوطني الشعبي يكون في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة كما جاء في فقرتها الأولى، وعن الأحادية الحزبية فالمادة 23 تقر بأن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر، وتعطيها المادة 24 صلاحية تحديد سياسة الأمة والإحياء بعمل الدولة وكذا مراقبة عمل المجلس الوطني وهي رائدة في تحقيق مطامحها كما جاء في المادة 25، وتخولها المادة 26 مهام إنجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشديد الاشتراكية في الجزائر، وأما عن الحقوق الأساسية التي أتاحتها هذا الدستور لمجموع الجماهير الجزائرية فقد حدّدت في مجموع 11 مادة من المادة 12 إلى المادة 23 تضمن في جملتها المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات كما أوردت المادة 12 وتعطي المادة 13 حق التصويت لمن استوفى سن 19، في حين تضمن المادة 19 حرية الصحافة ووسائل الإعلام وتأسيس الجمعيات وكذا حرية التعبير والاجتماع، وأما المادة 20 فهي تقر الحق النقابي وحق الإضراب وتفيد تلك الحقوق المادة 22 بجملة شروط أهمها إطلاقاً عدم المساس بمطامح الشعب الاشتراكية ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني³، مع الإشارة إلى أن المادة 55 تخول المجلس الوطني حق الطعن في مسؤولية رئيس الجمهورية بتقديم لائحة سحب الثقة الموثقة من طرف ثلث نوابه يؤدي التصويت عليها بالأغلبية المطلقة إلى وجوب استقالة الرئيس والحل التلقائي للمجلس⁴. وعزلت أحداث 19 جوان 1965 الرئيس "أحمد بن بلة" عن رئاسة الجمهورية، وحلّت بذلك "الشرعية الثورية" محل "الشرعية الدستورية"⁵. وسواء كانت هذه الأحداث حركة تصحيحية⁶ أو انقلاباً عسكرياً⁷ فإنها قد أشرت إلى بداية نظام جديد يعد ثاني وأهم نظام حكم عمّر في الجزائر المستقلة⁸.

تكون "مجلس الثورة" الذي قاد الأحداث من 26 عضواً، أسندت له -لاحقاً- جميع اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني ورئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام)، واعتبر مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدّد لاختصاصاتها، وكان من مهامه التحضير لانتخاب جمعية تأسيسية وعقد مؤتمر الحزب، مع العلم أنه لم يكن هيئة تأسيسية

¹ - محفوظ لعشب، *التجربة الدستورية في الجزائر*، (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000)، ص 71.

² - سعيد بو شعير، *مرجع سابق*، ص 55.

³ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، استفتاء 8 سبتمبر 1963، ص ص 4-8.

⁴ - محفوظ لعشب، *مرجع سابق*، ص 73.

⁵ - *المرجع نفسه*، الصفحة نفسها.

⁶ - سعيد بو شعير، *مرجع سابق*، ص ص 63-66.

⁷ - *المرجع نفسه*، ص ص 66، 69.

⁸ - اسماعيل قيرة وآخرون، *مرجع سابق*، ص 106.

منتخبة ولا مؤتمر حزب، وقد حظي هذا المجلس بصلاحيات تحديد خطوط السياسة العامة للبلاد واختياراتها الأساسية وكان له حق إصدار اللوائح لتوجيه الحكومة والأمانة التنفيذية للحزب- لاسيما خلال سنتي 1965 و 1966 - كما كان له حق اتخاذ الإجراءات الداخلية لتحديد الانتخابات البلدية واللجان المختلفة لتحديد قوائم المرشحين¹.

إذن فقد أسندت لهذا المجلس اختصاصات واسعة ومركزة بما فيها سلطة التشريع²، حيث ألغى العمل بدستور 1963 م، ولم يعترف بميثاق طرابلس 1962 والجزائر 1964 بعد حوالي شهر من الإطاحة بالنظام السابق³، ولكن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 14/12/1967 تقلصت مهام هذا المجلس، حيث دخل في مرحلة جديدة يتعامل فيها بطريقة تناسقية مع الحكومة التي حظيت حينها بمهمة التشريع مع تقرير مسؤوليتها أمامه ألا تنفرد بالسلطة وتستقل بها عنه، وذلك وفقا للمادة الخامسة من أمر 10 جويلية، وكان لها بذلك حق اللجوء إلى الأوامر فيما يتعلق بالتشريع، والمراسيم فيما يتعلق بالتنظيم لتأدية مهامها، وقد تركزت سلطة الجهازين معا تحت رئاسة" هواري بومدين" مع ممارسة المجلس مهمة مراقبة الحكومة بتعديلها كليا أو جزئيا بموجب أوامر مجلسيه يمضيها رئيسه⁴.

في الحقيقة أن صلاحيات الرئيس وامتيازاته في هذه الفترة لم تكن أقل منها في المرحلة السابقة، لكن جوهر الاختلاف كان في الطريقة التي مارس بها الرئيس سلطته، حيث وسمت شخصيته بذكاء وحنكة سياسية جلية لاحتواء الصراعات ووضع البلاد في مسار تنموي ذي اتجاه اشتراكي وأحادية حزبية حادين، مع الإشارة لهامش الخصوصية التي حظي بها الحزب الشيوعي في كنف هذا النظام، وقد كانت من جملة الأجهزة التي أنشأها لاحتواء جميع الشرائح المجتمعية وتنشيط مختلف القطاعات بعين لا تغفل عن الجميع لكنها لا تترك فرصة الاعتراض أيضا : المجلس الأعلى للقضاء، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الندوة الوطنية لرؤساء المجالس الشعبية، البلدية، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات واللجنة المركزية للصفقات⁵.

لقد كان هذا النظام يطمح لبناء الدولة من القاعدة بإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وذلك لكسب ثقتهم من جهة، وإقامة قاعدة تنظيم مبنية هيكليا وسياسيا وشعبيا على أساس اللامركزية تهيئة لإقامة مؤسسات مركزية قوية وثابتة ومستقرة من جهة ثانية⁶. وقد تم ذلك بإجراء الانتخابات المحلية البلدية على التوالي في سنوات 1967 م، 1971 و 1973 والولائية في

1- سعيد بو شعير ، مرجع سابق، ص 71 .

2- محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص 73.

3- إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 108.

4- سعيد بو شعير ، مرجع سابق، ص ص، 72، 73.

5- سعيد بو شعير ، مرجع سابق، ص ص 74، 75 .

6- المرجع نفسه، ص 76 .

1967, 1971 ثم في 1975 ، والتشريعية في 25 فيفري 1977 ، في حين أجريت انتخابات رئاسية في 10 / 12 / 1976 وكانت بمثابة مرحلة جديدة لاستبدال الشرعية الثورية بالشرعية الشعبية لبناء المؤسسات السياسية، إلا أن المشروع لم يكتمل بوفاة الرئيس " هواري بومدين" ، وقد اعتبرت هذه المرحلة من أنضج مراحل الجزائر المستقلة التي جسدت حدًا مقبولًا من العدالة الاجتماعية الشيء الذي أدى إلى توسيع الطبقة المتوسطة، وإدماج أبناء الطبقة الفقيرة¹ وهو ما قد يكون عاملاً أساسياً في أحداث التحول لاحقاً.

و تشير إلى أن الشرعية الدستورية في هذه المرحلة قد تأخرت إلى غاية 29 فبراير 1976 حيث صدر خلالها نصين إحداهما ذي طابع سياسي إيديولوجي بمثابة عقد بين الحكام والمحكومين ألا وهو الميثاق الوطني، وثانيها يعتبر تكريسا قانونيا للأول ألا وهو الدستور، وقد أنشئت بموجب هذا الأخير مؤسسات مركزية دستورية بانتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي البلدي²، وقد حمل أيضا هيكله جديدة لترتيب الوظائف، حيث وردت الوظيفة التشريعية في المرتبة الثالثة بعد الوظيفة السياسية والوظيفة التنفيذية، وقد أدرجت بهذه الصيغة" الوظيفة " والتي في الحقيقة تعد واحدة من أبعاد السلطة³ وترجع للمسؤول عن الوظيفة التنفيذية كل ما أسماه" بالسلطة السامية" في المادة 106 منه على اعتبار أن رئيس الجمهورية هو الذي يضطلع بها، وقد وقع تطور نوعي فيما يتعلق بشخص الرئيس كالسن الذي حدّد بـ 40 سنة، مع العلم أنه لم يكن لمبدأ فصل السلطات أية فاعلية فيما عدا ما ورد في الفقرة 15 من المادة 111 منه، والتي تتعلق بإمكانية تفويض جزء من صلاحيات الرئيس لنائبه وللوزير الأول مع مراعاة أحكام المادة 116 ، وعن الخيار الاشتراكي فقد خصص له فصلا مستقلا تقر به المادة 10 بأن الاشتراكية هي خيار الشعب الذي لا رجعة فيه، كما عبّر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق على اعتبارها السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني كما ورد في فقرتها الأولى، وأما عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن كما وسم الفصل الرابع فقد تضمنت جملة مواد تقر هذه الحقوق مع تقييدها بموجب المادة 73 التي تقر بإمكانية إسقاطها على الذي يستعملها قصد المساس بالدستور أو المصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو الأمن الداخلي والخارجي للدولة أو بالثورة الاشتراكية، ومن جملة هذه الحريات تضمن المادة 39 الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وكذا المساواة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات ويُلغى كل تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الحرفة .والمادة 53 تضمن ألا مساس بحرية المعتقد والرأي، وتكرس المادة 55 حرية التعبير والاجتماع بشرط ألا يتذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية، وحرية إنشاء الجمعيات معترف به في المادة 56 في إطار القانون .أما المادة 58 فتعد كل مواطن تتوفر فيه

¹ - اسماعيل قيرة واخرون، مرجع سابق، ص ص، 108 - 109.

² - سعيد بوشعير ، مرجع سابق، ص ص 82-83.

³ - محفوظ لعشب ، مرجع سابق، ص 74 .

الشروط القانونية ناخبا قابلا للانتخاب عليه، في حين تضمن المادة 60 حق الانخراط النقابي، ويحصر حق الإضراب فقط في القطاع الخاص بموجب الفقرة الثانية من المادة 61 وعن الواجبات في الفصل الخامس فقد أوجبت المادة 75 على كل مواطن أن يحمي بعمله وسلوكه الملكية العمومية ومصالح المجموعة الوطنية ويحترم مكتسبات الثورة الاشتراكية، كما أوجبت المادة 81 على المرأة المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية.

و عن الأحادية الحزبية وشرعية جبهة التحرير الوطني كحزب واحد ثلاثي فتؤكد المواد 94,95,97 في الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بالوظيفة السياسية، وتخول الوظيفة التشريعية لمجلس واحد هو المجلس الشعبي الوطني كما ورد في المادة 126¹.

أما عن الميثاق الوطني فقد صدر بموجب أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو 1976 م بإمضاء من رئيس مجلس الثورة" هواري بومدين "باسم الشعب، وقد جاء مؤد لجا أدلجة اشتراكية حادة مركزا في سبعة أبواب أولها بناء المجتمع الاشتراكي، ثانيها الحزب والدولة، ثم المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، فالدفاع الوطني، ثم السياسة الخارجية، والاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية، فباب أخير يضطلع بالأهداف الكبرى للتنمية، وقد فصل في الثورات الثلاث الثقافية والزراعية والصناعية وأقر أن ملكية الدولة هي أعلى أشكال الملكية الاجتماعية، وأن المؤسسة الاشتراكية هي البنية الملائمة لما تقوم به الدولة في بناء الاشتراكية، وكانت أهداف التنمية مركزة في تحديث الزراعة وتوسيعها أولا ثم سياسة التصنيع والنهوض بها نهوضا شاملا ومكثفا، ثم استثمار الموارد المائية للبلاد والهيكل القاعدية² وهو ما يترجم حدية الإستراتيجية التنموية وجديتها التي اتسمت بها هذه المرحلة.

¹ - جبهة التحرير الوطني، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976 م الذي صدر بموجب أمر رقم 76 - 97 مؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396 الموافق لـ 22 نوفمبر سنة 1976 .
² - جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، (الجزائر، 1976).

المطلب الثاني: نظام الحكم في الجزائر من 1979 إلى غاية ما قبل أكتوبر 1988

في هذه الفترة تولى شخص السيد " الشاذلي بن جديد " منصب رئاسة الجمهورية لمدة عهديتين متتاليتين لم تحمل الكثير من التغيير فيما يتعلق بالنظام الدستوري أو السياسي للبلاد، حيث بقي دستور 1976 ساري المفعول، وكانت الأحادية الحزبية والنهج الاشتراكي السمة المميزة لهذه الفترة، إلا أن التغييرات الأساسية والجد حساسة - و التي ستكون وقود شعلة التحول لاحقا - هي أهم ما ميّز الدولة الجزائرية في هذه الفترة، ولهذا وعلى نقيض المطالبين السابقين سنحاول التركيز أكثر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

فبين سنتي 1980 و 1986 حدث انفجار سكاني هائل انتقل بموجبه الشعب الجزائري من 18 مليون إلى 25 مليون نسمة، صاحبه انخفاض مذهل في سعر المحروقات من 42 دولار إلى 11 دولار، في الوقت الذي كانت فيه الدولة تستورد حوالي 95 % من المواد الأساسية لاحتياجات المواطن بالعملة الصعبة، أمام العجز المسجل في ميزان المدفوعات، والتهرب الجبائي، والتهرب الفاضح لرؤوس الأموال والمواد الأساسية، والإفلاس الفاضح لشركات وطنية، ضف إليها مظاهر الاختلاس الفاحش، فضلا عن التسرب المدرسي وارتفاع حجم البطالة بمقدار 2,3 مليون عاطل عن العمل مضافا إليها بطالة مقنعة مقدرة بـ 1,5 مليون، وما ترتب على ذلك من اضطرابات واضحة كالإضرابات المتتالية للعمال، هذا فضلا عن التحركات الطلابية الاحتجاجية¹. هذه الفترة تؤشر لفوضى كل شئ، وأكبر فوضاها كما يذهب البعض فوضى التكلم باسم الأمة².

و هكذا فهذه العشرية لم تحمل جديدا في تغيير الأوضاع التشريعية أو الدستورية أو التنفيذية، بقدر ما أنمت إرهابات ثورية للتمرد العنيف، غذاها الغضب الشعبي وسخط المعارضة الكامنة المكبوتة، وفي سنة 1988 كانت بوادر نهاية التوجه السياسي الأحادي، والتوجه الاجتماعي والاقتصادي الاشتراكي، لا سيما مع بروز ملامح تدل على قرب أجل الكتلة الشرقية وانهار قمتها "الاتحاد السوفييتي" إنها إذن بوادر الفشل الذريع الذي سنكثل به الإيديولوجية الاشتراكية على المستوى العالمي، وبوادر " الثورة " الذي سنكثل مسار التحول على المستوى الوطني.

¹ - أبو جرة سلطاني: *الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية*، ج1 (الجزائر: شركة زاعياش للطباعة والنشر، (د ت))، ص ص، 13-14.

² - إسماعيل قيرة وآخرون، *مرجع سابق*، ص 111.

المبحث الثاني: الإطار العام لخارطة الأحزاب الجزائرية المعاصرة

لم تخضع خارطة الحزبية في الجزائر إلى دراسات علمية رصينة إلا ما ندر من بعض البحوث و الدراسات الجامعية المعاصرة على مستوى معاهد وأقسام العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي في الجزائر، وهذا يرجع إلى حداثة الموضوع في جهة، وقلة الاهتمام بالظاهرة الحزبية من جهة أخرى، وكانت من نتائج ذلك؛ هيمنة الخطابات السياسية الممزوجة بالانحيازات الإيديولوجية، والكتابات الصحفية ذات الطابع العام، وهذا ما أثر كثيرا على ندرة المراجع في هذا المجال، ناهيك عن الدراسات المتعلقة بالجانب الداخلي للأحزاب، التي تعد جد قليلة، إن لم نقل منعدمة، وقد أرجع ذلك الباحث (جابي عبد الناصر) إلى أسباب تتعلق بقصر التجربة الحزبية، وإلى الأوضاع الأمنية والظروف السياسية التي تزامنت مع ظهور الأحزاب في الجزائر¹، وهذا ما انعكس على فهم واضح للخارطة الحزبية، ومراحل تشكلها، والعوامل المساهمة في تغيرها.

لقد تطرق بعض الدارسين في العالم العربي و الغربي إلى هذه الجوانب، في وقت كان هناك قلة من الباحثين في الجزائر من خاض في دراسة هذه الخارطة، و الملاحظة التي يمكن إبرازها في هذا الشأن، هي أن بعض الدراسات الأجنبية كثيرا ما تقع في أخطاء حول المعطيات والمعلومات الأولية المتعلقة بالخارطة الحزبية الجزائرية، و لأن بعضهم لا يعتبر متخصصا في ذلك، وهو ما انعكس على تحليلاتهم وفهمهم الصحيح لها.

ورغم ذلك، فإننا سنحاول في هذا المبحث من الدراسة، وضع إطار عام لخارطة الأحزاب السياسية في الجزائر، وفق مطلبين أساسيين؛ فأما الأول، فيشمل مضمونها، وفيه ندرس مراحل تشكلها على مدى أكثر من عقد و نصف من الزمن، من خلال أهم المتغيرات التي ساهمت في تبلورها، ثم نقوم بتصنيف الأحزاب السياسية التي عرفتها الساحة الوطنية أثناء هذه المراحل، من خلال التطرق إلى معايير و مؤشرات الحكم على درجة فاعلية الحزب و حجمه التنظيمي والسياسي في البيئة التي يعمل فيها، وأما المطلب الثاني؛ فيتضمن التعريف ببعض الأحزاب السياسية في الجزائر، وفق صنفين أساسيين، أحزاب فاعلة كبيرة، وأخرى صغيرة، من خلال التطرق إلى النشأة، طبيعة البرنامج الانتخابي، الخطاب السياسي والتركيبية الأساسية للحزب.

¹ - عبد الناصر جابي، ص الانتخابات الدولية والمجتمع، (الجزائر: دار القصة للنشر، 1998)، ص 281.

المطلب الأول: مضمون الخارطة الحزبية في الجزائر خلال تجربة التعددية المعاصرة

عندما تم إقرار التعددية السياسية عام 1989 ، سارعت مختلف التيارات و الجماعات والأفراد إلى التكتل في كيانات متعددة، وتوجهات مختلفة، حيث قامت بتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي، استنادا لما ورد في الدستور سنة 1989 ، أو إلى الخطابات الرسمية من قبل رئاسة الجمهورية والحكومة و المجلس الشعبي الوطني، وكانت هذه الانطلاقة الأولى للتجربة التعددية في الجزائر، لكن الظروف السياسية السائدة أسهمت في وجود عدة تغيرات، انعكست على خارطة الأحزاب في فترات مختلفة ، يمكن حصرها وتصنيفها ضمن ثلاثة (3) مراحل أساسية منذ عام 1989(تاريخ إقرار التعددية)، وبعدها يتم إسقاط معايير ومؤشرات تصنيف هذه الأحزاب التي عرفتها البلاد، وفق الفاعلية والحجم السياسي.

الفرع الأول: مراحل تشكل الخارطة الحزبية في الجزائر خلال تجربة التعددية السياسية

لا يمكن الجزم بوجود خارطة حزبية ثابتة في الجزائر خلال تجربة التعددية السياسية ، فقد خضعت هذه الخارطة لعدة تغيرات قانونية منذ إقرارها، وهذا يرجع إلى كون الظاهرة الحزبية ديناميكية، بالإضافة إلى أن هناك عدة عوامل ومتغيرات على مستوى الحياة السياسية الحزبية غيرت مضمون هذه الخارطة وأثرت على نشاط ووجود الأحزاب السياسية، ووفق ذلك ، يمكن توزيع هذه التغيرات على ثلاثة (3) مراحل أساسية في عمر التجربة الحزبية المعاصرة وهي:

أولا :مرحلة التعددية السياسية الفعلية(من سنة 1989 إلى نهاية عام 1991)

ما يميز هذه المرحلة هو إقبال كبير على تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، وعلى إثرها تشكلت خارطة حزبية جديدة في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة ، وضمن هذه المرحلة يمكن التركيز على أهم نقاط التغيير والتحول في الإطار العام لهذه الخارطة وهي:

أ -دستور 23 فيفري 1989: لقد أعطى هذا الدستور الانطلاقة الأولى في الشروع في التعددية السياسية الفعلية ، ومن ثم فقد سمح في تأسيس الجمعية ذات الطابع السياسي، وفقا للمادة أربعين منه، كما ساهم في تشكيل خارطة الأحزاب السياسية فيما بعد، بالرغم أن بعض التشكيلات، تم الإعلان عن تأسيسها قبل إقرار هذا الدستور، لكن بعد معرفة نتائج الإستفتاء عليه في نوفمبر 1989، ورغبة السلطة الحاكمة في تحقيق ذلك ، ومن بين هذه التشكيلات، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي أعلن عن تأسيسه في 9 فيفري 1989 .

وقد توالى تأسيس العديد من الجمعيات السياسية ، حيث وصل إلى خمسين تشكيلة في سنة 1990 ثم الاعتراف بإثتان وعشر ون منها، ولكن الملاحظة التي يمكن تسجيلها في هذا الشأن هي أن أغلب التشكيلات السياسية نشأت وبعدها راحت تبحث عن مؤيدين لها، وهي السمة التي تشترك فيها أغلب الأحزاب السياسية ، فهي نشأت نشأة معاكسة لمثيلاتها في الدول الغربية ، وقد نتج عن ذلك؛ افتقار هذه الأحزاب إلى تأييد تيارات واتجاهات شعبية ، في حين لا يمكن إنكار أن بعض

الجمعيات و الأحزاب السياسية في الجزائر بأنها تأسست وفق قاعدة شعبية وخلفيات تاريخية ، كما هو الحال أحزاب الحركة الإسلامية والتي نتج عنها ظهور بعض الجمعيات الإسلامية التي لها امتدادات تاريخية منذ الاستقلال عام 1962 وقبله ، رغم أنها كانت تمارس نشاطها سرىا ومنها جماعة الموحدين في عام 1963 والتي مهدت لتأسيس (حركة المجتمع الإسلامي) لاحقاً، و(جماعة الدعوة والتبليغ) منذ عام 1966 و الإخوان المحليين والتي مهدت لتأسيس النهضة الإسلامية عام 1990 وهناك حركات يسارية منها جبهة القوى الاشتراكية بزعامة(حسين آيت أحمد) والتي تأسست في عام 1963 وغيرها من الجمعيات والأحزاب ، و قد عرفت هذه المرحلة عددا كبيرا من التشكيلات السياسية، بمختلف توجهاتها حيث وصل إلى حوالي ستين (60) تشكيلة¹، إلا أن هذا العدد الكبير من التشكيلات السياسية لا يعبر عن استيعاب كل التيارات والقوى التي يموج بها المجتمع، فأغلبها كان يعبر عن مصالح فئوية معينة، وهي حقيقة أكدت الانتخابات التي جرت فيما بعد، حيث سقطت معظم الأحزاب الصغيرة، التي بلغ عددها تسعة وعشرون (29) ، ولم تحصل على أكثر من 05% من أصوات الناخبين².

إن الصيغة التي جاءت بها المادة (40) من دستور 1989 ، كانت تعبر عن معنى عام، غير مفصل، أي لم تحدد شروط دقيقة لتعدد الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتأسيسها ونشاطها، وكانت نتيجة ذلك، توقر الساحة السياسية على عدد كبير من هذه الجمعيات في غضون الأشهر الأولى من صدوره، وعليه فإن هذا الدستور أفرز خارطة حزبية أولية، ذات عدد كبير من الجمعيات السياسية، بالمقارنة مع المدة الزمنية القصيرة التي لم تتعدى خمسة(5) أشهر، لغاية صدور القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي في جويلية من نفس السنة.

ب - قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (قانون رقم 98 - 11) :

هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها باعتبار أن دستور الدولة لا يتضمن تفصيلا دقيقا وشاملا للأطر النظامية والتأسيسية، والأحكام المالية والجزائية للجمعيات السياسية، غير أنه يمثّل القاعدة الأساسية التي ينطلق منها أي قانون ينظم ويضبط نشاط وتأسيس هذه الجمعيات، وقد صدر هذا القانون في 5 جويلية 1989 ليحدد هذه الجوانب³ ، واعتمد هذا القانون من حيث أحكام التأسيس « نظام الإخطار Le régime de la déclaration » والذي من شأنه ترك مجال لحرية تكوين الجمعيات، ولا يخول للإدارة حق اتخاذ أي قرار، بل يقتصر على العلم بالنشاط المزمع القيام به فقط، عكس

¹ - عبد القادر حريشان، *الإنقاذ والسلطة 1988 - 1992*، ترجمة: عبد الحميد مغيش، [د. بس. ط.]، [د. م. ط.]، ص 07

² - أحمد مهابة، « الانتخابات الجزائرية: من الذي كسب الرهان؟ »، *السياسة الدولية*، عدد. 129 ، (القاهرة :

الأهرام، جويلية 1997) ، ص 143

³ - «قانون رقم 89 - 11 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 ، يتعلّق بالجمعيات ذات

الطابع السياسي » ، المصدر السابق، ص 714 .

ما تبناه القانون العضوي رقم 97 - 09 في عام 1997¹ ، وهذا ما يفسر وجود عدد كبير من الجمعيات السياسية في الفترة الممتدة بين سنتي 1989 و 1990 .

كما أن استخدام مصطلح «الجمعية ذات الطابع السياسي» في الدستور أو هذا القانون، بدل مصطلح «الحزب السياسي» يعود إلى عدة أهداف، أهمها؛ عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة، وقادرة على خوض المنافسة السياسية بشكل فعال، وهذا يفترض أن تبدأ العملية بنشاط الجمعيات، ثم تتطور إلى أحزاب سياسية، وهذا ما أكده البيان الرئاسي الصادر في يوم 24 أكتوبر عام 1988 بنصه على أنه «لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية في البداية مع أوساط تطمع في السلطة وفي الحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية (...). لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية»² ، وبالتالي، فالغرض في بادئ الأمر كان يدور حول إمكانية وجود عدد معتبر من الجمعيات ذات الطابع السياسي ، ومن خلال نشاطها وتنافسها، ستسعى إلى التكتل والانسجام فيما بينها، على أساس أحزاب سياسية كاملة التسمية، النشاط والمظهر.

ج - الانتخابات المحلية والتشريعية عامي 1990 و 1991

لقد ساهمت هذه الانتخابات في ضبط خارطة الحزبية بشكل فعلي خلال هذه المرحلة ، وإعطاء كل جمعية سياسية مكانتها الحقيقية على الساحة السياسية، وبالتالي، فإن حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المرتبة الأولى بفرق شاسع مع التيارات الأخرى؛ أعطى شكلا وترتيباً مميزاً للجمعيات السياسية على هذه الخارطة، ومن ثم تحقيق توازي الاستقطاب الحزبي مع الاستقطاب الاجتماعي في الجزائر، أي بمعنى انعكاس المنظومة الحزبية، وما تضمنه من أحزاب وجمعيات سياسية، ونمط التعددية الحزبية فيها على ما يتوفر عليه المجتمع الجزائري من تيارات وقوى متنوعة ومتعددة في آن، وهو ما يدل على حقيقة التعددية المطبقة في هذه المرحلة، وهي تعددية يمكن اعتبارها فعلية، لكنّها لم تدم طويلاً، بعد حدوث أزمة سياسية وأمنية في عام 1992 .

ثانياً: مرحلة توقيف المسار الانتخابي (من سنة 1992 إلى غاية عام 1996)

بعد الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البرلمانية عام 1991 ، أتضح وجود تناقض بين اتجاه هذا الحزب والنخبة السياسية الحاكمة في الجزائر³ ، لاسيما منها النخبة العسكرية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة التشكيلات ذات الطابع الديني بصفة عامة وجبهة الإنقاذ

¹ - إدريس بوكرا « نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقاً للأمر 97 - 09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد»، إدارة، مجلد: 08 ، عدد، 02 ، (الجزائر : مركز البحوث الإدارية والتوثيق ، 1998)، ص ص 45 - 47.

² - عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمات، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 51.

³ - عمرو عبد الكريم سعداوي، «التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نموذجاً»، السياسة الدولية ، عدد: 138، (القاهرة : الأهرام، أكتوبر 1999)، ص 69.

بصفة خاصة، أنها قامت بالمضاربة واستغلال الذمم الديمقراطية للسلطة¹، وعلى إثر هذه الظروف، قام الرئيس (بن جديد) بحلّ البرلمان، وبعدها بما يقارب أسبوعاً، استقال من منصبه، وخلق ما يسمى بحالة «الفراغ الدستوري»²، لكن الحكومة أكدت أنها ستواصل مهامها، وقد طلبت من الجيش الوطني الشعبي التدخل في صورة وقائية، من أجل حماية الأمن العام في البلاد، وبعدها تم تأكيد توقيف المسار الانتخابي، بإلغاء نتائج الانتخابات من قبل المجلس الأعلى للأمن²، وحلّت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طرف السلطة القضائية، واعتقل معظم قادتها.

إن هذه التغييرات الحاصلة على الساحة الوطنية، أفضت إلى تغيير كبير في خارطة الحزبية، من خلال فاعلية الأحزاب، ونشاطها على الساحة السياسية، وأصبحت كل الأحزاب في الجزائر أثناء هذه المرحلة خارج إطار السلطة، وبقيت بعضها تمارس نشاطها كأحزاب معارضة لهذه الوضع، فيما أبدت أحزاب أخرى ترحيبها بتدخل الجيش، وإلغاء الانتخابات، وقد كان من الطبيعي لهذه الأحزاب التي حققت نتائج سلبية أن تساند هذا الاتجاه، مقابل تلك التي رفضته، باعتبارها حققت نتائج ايجابية³. وكلّ هذه الظروف، انعكست على خارطة الحزبية في الجزائر، حيث تقلّص نشاط الأحزاب في علاقاتها مع السلطة المركزية، وهو ما أدى إلى تقلّصها وانكماشها، حيث بدت شكلية أثناء هذه المرحلة، وقد تركز النشاط السياسي على أحزاب معينة، ومنها الأحزاب التي شاركت في مؤتمر الوفاق الوطني، وهي⁴: حزب حركة مجتمع السلم، حركة النهضة الإسلامية، حزب التجديد الجزائري، جبهة التحرير الوطني، الحزب الليبرالي الاجتماعي، التحالف الوطني الجمهوري وحركة مجد.

ثالثاً: المرحلة الثالثة منذ عام 1996 :

تمثّل سنة 1996 نقطة التحول في خارطة الأحزاب المعاصرة، فقد تم فيها تعديل الدستور بمقتضى الاستفتاء الشعبي في نوفمبر سنة 1996، ثم صدور القانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية في مارس عام 1997، وبعدها إجراء عدة انتخابات مختلفة، أهمها؛ الانتخابات التشريعية والمحلية في عام 1997، ثم الرئاسية عام 1999، التشريعية والمحلية مرة أخرى في عام 2002.

أ- دستور عام 1996؛ لقد شكلت التعديلات الدستورية الجديدة إحداث تغييرات جوهرية على شكل ومضمون خارطة الحزبية، بعد حدوث عدة مشاكل أعاققت النشاط السياسي خلال السنوات الماضية، حيث تم وضع ضوابط جديدة لسير الأحزاب السياسية من أجل تمكينها من المشاركة

¹ - خالد نزار، *مذكرات اللواء خالد نزار*، (الجزائر: شهاب - منشورات الخير، 2000)، ص 194.

² - عمرو عبد الكريم سعداوي، *المرجع السابق*، ص 69.

³ - *المرجع نفسه*، الصفحة نفسها.

⁴ - أحمد مهابة، «مصاعب الديمقراطية في الجزائر»، *السياسة الدولية*، عدد 127، (القاهرة: الأهرام، جانفي

(1997)، ص ص 181 - 182.

الديمقراطية السليمة للعمل السياسي¹ ويتجسد التعديل الجديد في هذا المجال في المادة (42) منه، حيث نصت على أن: «**حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون**»² ، وقد أملى ذلك التعديل في الشكل والمضمون ضرورة البحث عن ضوابط جديدة، تقيد تأسيس الأحزاب السياسية، وهذا لتفادي الوقوع في الممارسات اللاقانونية، وأطلق عليها الباحث (بوكرا إدريس) بـ «**الانزلاقات**» والتي من شأنها المساس باستقرار النظام السياسي للدولة، وممارسة الحقوق السياسية للمواطنين وحررياتهم³.

ب - **القانون العضوي رقم 97- 09 المتعلق بالأحزاب السياسية**؛ ويعد بمثابة الوثيقة الجديدة التي تمثل الإطار القانوني الذي ينظم الحياة الحزبية وفق تعديلات الدستور الجديدة، لاسيما المادة (42) منه، وتضمن ثلاث أبواب، اشتملت على أحكام عامة، وأخرى ترتبط بالتأسيس وعمل الأحزاب وأخيرا أحكام مالية⁴.

وليتم تكييف خارطة الأحزاب السياسية وفق المقننات الجديدة، تم اعتماد «**نظام الترخيص Le régime de l'autorisation préalable**» والذي يقوم على الموافقة المسبقة للإدارة لقيام الحزب، وهذا لتفادي حدوث تجاوزات في الممارسة الحزبية، ومن شأنه تصنيف النظام الجزائري لتأسيس الأحزاب السياسية ضمن طائفة الأنظمة الوقائية⁵.

ويعد هذا القانون الإطار التكميلي لخارطة الأحزاب بعد عام 1997 ، حيث ساهم في تقليص عددها، فتم حل ثلاثة (3) منها لعدم مطابقتهم بعض الأحكام التي نص عليها هذا القانون، والمتعلق أساسا بمنع تأسيس الأحزاب على أساس عناصر الهوية، كما هو وارد في نص المادتين الثالثة (3) والخامسة (5) منه⁶، وهي؛ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حزب الجزائر المسلمة المعاصرة والحركة من أجل الديمقراطية، فيما تم تغيير تسميات العديد من الأحزاب وبعض العناصر الموجودة ضمن البرنامج الانتخابي ، أهمها؛ حركة النهضة الإسلامية التي تحولت إلى حركة النهضة، وحركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم وغيرها⁷ (أنظر الملحق رقم:08).

¹- المرجع نفسه، ص 172

²- المرسوم الرئاسي رقم 96- 438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996 والذي يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 ، المصدر السابق، ص 08 .

³- إدريس بوكرا، **المرجع السابق**، ص 45

⁴- «**أمر رقم 97- 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997 ، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**» . المصدر السابق، ص 30 .

⁵- إدريس بوكرا، **المرجع السابق**، ص 45 - 46.

⁶- «**أمر رقم 97- 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997 ، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**» . المصدر السابق، ص 30 .

⁷- «**تصريح بمطابقة أحزاب سياسية لأحكام الأمر رقم 97- 09 المؤرخ في 27 شوال عام 1917 الموافق 6 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**» ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، عدد : 42 ، السنة : 14 جوان 1998 ، ص ص 19 ،

كما ساهمت عوامل سياسية أخرى في تغيير وبلورة خارطة الحزبية، من بينها؛ الانتخابات التشريعية والمحلية في عامي 1997 و 2002 ، و الرئاسية عام ي 1999 و 2004 ، وقد عرفت هذه المرحلة صعود أحزاب سياسية معينة مثل؛ جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم والإصلاح الوطني، فيما تراجع البعض الآخر، مثل؛ حركة النهضة، حزب التجديد.

وتمتثل هذه المراحل كلّها، أن خارطة الحزبية في الجزائر لم تعرف استقرارا واضحا بفعل تراكم جملة التغيرات والظروف، التي أثّرت على مختلف التشكيلات السياسية المعاصرة، وكان هذا التأثير سلبي على بعض الأحزاب، فيما انعكس ايجابيا على البعض الآخر.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر خلال تجربة التعددية المعاصرة

إن عملية تصنيف الأحزاب السياسية موضوع الدراسة ليس بالأمر السهل، لأنها تخضع أساسا لعدة معايير ومستويات متعلقة بالظاهرة الحزبية الجديدة والتعدد السوسولوجي، حيث يرى الدارسون في مجال الأحزاب السياسية في الجزائر على وجود عدة تيارات تختلف من التوجه الوطني، العلماني والإسلامي، غير أن التصنيف يتميز بالطابع الإيديولوجي، باعتباره يقوم على الأخذ بالتوجه العقائدي والفكري، ويعتمد في ذلك على دراسة البرامج الانتخابية، بالإضافة إلى تحليل خطابها السياسي، مع فهم طبيعة الفئات الاجتماعية التي توجه إليها هذه الخطابات، وهناك تصنيف آخر يقترب من الأول، غير أنه يختلف معه في وضع الأحزاب في خانة اليمين، الوسط واليسار، ويرتكز هذا التصنيف على نفس الميزات التي يعتمدها التصنيف السابق.

إلا أننا سنعتمد على تصنيف آخر في دراستنا، يرتكز أساسا على تصنيف ثنائي يضم وجهتين؛ أحزاب كبيرة وأخرى صغيرة، ويتم ذلك وفقا لمجموعة من المعايير المتناسقة، وهي؛ المعيار الزمني، الإيديولوجي، حجم انتشار الحزب وتواجده في البيئة السياسية والجغرافية التي يعمل فيها وعضوية الحزب في المجالس النيابية (المحلية والبرلمان)¹.

إن الغاية من هذا التصنيف لا تكمن فقط في معرفة مكانة الحزب ودرجة فاعليته ضمن خارطة الأحزاب السياسية، بل أيضا تهدف إلى تصنيفها من خلال ممارساتها الداخلية، في كونها ديمقراطية أو غير ذلك، وهو جوهر وهدف دراستنا الأساسي، ولهذا، فإن التصنيف القائم على أساس إيديولوجي لا يخدم هذه الغاية، كما لا يمكن ضبطه بصفة دقيقة، نظرا لعدم توافق برامج معظم الأحزاب مع خطابها السياسي وممارساتها الفعلية في أغلب الظروف.

أولا: المعيار الزمني

نركز في هذا المعيار على متغير الامتداد التاريخي للأحزاب السياسية موضوع البحث، بالنظر إلى تاريخ نشأتها، وهو ما يسمح بفهم درجة الخبرة في المجال التنظيمي والنشاط السياسي، فالحزب الذي نشأ منذ فترة طويلة، هو أقرب ما يكون إلى الحزب صاحب الخبرة الأكبر، وبالتالي فهو يتمتع بدرجة عالية من التنظيم، أما الحزب القائم منذ وقت قصير، لا يتمتع إلا بتنظيم محدود من الخبرة في مجال التنظيم، وغير مدرب على العمل السياسي والحزبي، ووفق ذلك، فالحزب القديم من حيث النشأة هو حزب كبير، أما الحزب الحديث فهو حزب صغير².

ويعد هذا العامل هاما إذا ما نظرنا إلى طبيعة الخارطة الحزبية في الجزائر، فرغم أن معظم الأحزاب نشأت بعد إقرار التعددية إلا أن بعضها يتمتع بعمق تاريخي متفاوت، فهناك من

¹ - عمرو هاشم ربيع، «نحو نموذج نظري لمفهوم الأحزاب الصغيرة»، أنظر:

تحرير: عمرو هاشم ربيع [وآخرون]، الأحزاب الصغيرة: النظام الحزبي في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 21 - 29

² - المرجع نفسه، ص 21

الأحزاب من يرجع إلى فترة الاستعمار، مثل؛ حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية الذي يرجع إلى نشاط الحزب الشيوعي الجزائري، وهناك جبهة التحرير الوطني، وهناك من الأحزاب التي ترجع نشأتها إلى فترة نظام الحزب الواحد، مثل بعض أحزاب الحركة الإسلامية، وعلى رأسها حركة مجتمع السلم والنهضة، وأحزاب التيار اليساري والعلماني، مثل جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، غير أن هذا المعيار وحده نسبي وغير كافٍ لتحديد ما إذا كان الحزب كبيراً أو صغيراً، لأن هناك من الأحزاب من يتمتع بعمق تاريخي مثل الحركة الديمقراطية والاجتماعية، وحزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لكنها تعد أحزاباً صغيرة، كما أن بعض الأحزاب التي تأسست فعلياً بعد إقرار التعددية أصبحت تتمتع بفاعلية كبيرة في الساحة السياسية، وغدت بعضها ضمن الأحزاب الكبيرة، مثل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وبالتالي ضرورة إضافة معايير أخرى ضمن هذا المجال.

ثانياً: معيار الإيديولوجية

يقصد بإيديولوجية الحزب؛ التعبير عن التوجه الفكري والإطار المرجعي المجدد في برنامجه الانتخابي وخطابه السياسي¹، وهو معيار قيمي، يتم على أساسه تحديد ما إذا كان الحزب كبيراً أو صغيراً وفقاً لامتلاكه أو افتقاده لإيديولوجية معينة، فالأحزاب الكبيرة تمتلك إيديولوجية فكرية وسياسية، أما الأحزاب التي تفتقد إلى هذه المرجعية، فإنها تعد صغيرة ضمن البيئة التي تعمل فيها².

ومعظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة لا تملك هذا الإطار الإيديولوجي بشكل كامل، باعتبارها حديثة النشأة، وبعضها الآخر يصعب تحديد مرجعيتها الإيديولوجية، لأن برنامجه الانتخابي وطبيعة خطابها السياسي يتميزان بالعمومية والشمولية، ولا يقتصر على فئات اجتماعية محددة، ويتعلق الأمر بالأحزاب ذات التوجه الوطني³، ومنها التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب الأمة، التجمع الجزائري البومدييني، جبهة الجهاد من أجل الوحدة، حزب الحق وغيرها.

وهناك من الأحزاب السياسية في الجزائر من تراجعت عن إيديولوجيتها، لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، ويتعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تتبنى،

¹- المرجع نفسه، ص22

²- المرجع نفسه الصفحة نفسها.

³- التوجه الوطني لبعض الأحزاب لا يعبر عن إيديولوجية معينة وإطار فكري محدد، بقدر ما يعبر نزعاً حديثة تضفي الاعتراف على الأعضاء في جماعة وطنية أو قومية، حيث يعتبرها (فرانسييس فوكوياما (F. Fukuyama بأنها علاقة غير عقلانية، أنظر : فرانسييس فوكوياما، المرجع السابق، ص234.

الإيديولوجية الاشتراكية أثناء فترة نظام الحزب الواحد، لكن عملية إقرار التعددية عام 1989 أظهرت تغير الحزب في إيديولوجيته، وهذا يعود أساسا لتراجع اليسار عالميا. وهناك سمة أخرى يمكن تسجيلها ضمن هذا المجال، كون بعض الأحزاب لم تسعى إلى اكتساب توجه سياسي وإطار فكري نابع من بيئتها السياسية والاجتماعية والثقافية، بل سعت إلى استيراد إيديولوجيتها من النماذج الأجنبية، كالنموذج الليبرالي والاشتراكي، وهي سمة تشترك فيها الكثير من الأحزاب في العالم العربي والنامي¹، غير أن التوجه الليبرالي أو الاشتراكي مستمد من بيئة أجنبية لا تتوافق مع بيئات الدول النامية مثل الجزائر، فالمجتمع الجزائري أو حتى المجتمعات النامية الأخرى تختلف تماما عن ظروف المجتمعات الغربية، وأهم الأحزاب الجزائرية التي تدخل ضمن هذا الشأن؛ حزب الطليعة الاشتراكية سابقا، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الحزب الحر الجزائري والاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات.

وبالرغم من أهمية هذا المعيار في عملية تصنيف الأحزاب حسب فاعليتها، إلا أنه يبقى محدودا، فليست كل الأحزاب السياسية التي تمتلك إيديولوجية هي أحزاب كبيرة، وكل الأحزاب التي تفتقد لها هي أحزاب صغيرة، فقد تكون بعضها متبينة لإيديولوجية معينة تتميز بالتفريق، مما يؤدي إلى استحالة تطبيقها في الواقع، كما تلجأ بعض الأحزاب إلى إضفاء الغموض على برامجها وخطابها السياسي، بغرض جمع العديد من التيارات ضمن نطاقها، ومن ثم، فالإيديولوجية لا تعبر دائما عن كون الحزب صغيرا أو كبيرا²، والتجربة الحزبية في الجزائر أثبتت ذلك.

ثالثا: معيار حجم انتشار وتواجد الحزب

يكتسب هذا المعيار أهمية كبيرة في فهم طبيعة الحزب السياسي ما إذا كان كبيرا أو صغيرا، وذلك بالنظر إلى المؤشرات التي يتضمنها، وأهمها؛ الانتشار الجغرافي، العضوية والإعلام³ فأغلب الأحزاب في الجزائر لا يغطي انتشارها الجغرافي عبر الإقليم الوطني من حيث فروعها الولائية والبلدية، ويتعلق الأمر ببعض الأحزاب ذات الطابع الجهوي، والتي لا تملك قاعدة شعبية وانتخابية تؤهلها لخوض الانتخابات العامة والنجاح فيها، ومنها؛ الحزب الجمهوري، الحزب الجمهوري التقدمي الذي يمتلك قاعدة انتخابية وشعبية في الغرب الجزائري، وكذلك حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المتواجد أكثر في منطقة القبائل⁴.

أما الأحزاب التي يغطي تواجدها كامل التراب الوطني، فنجد حزب جبهة التحرير الوطني، وهو يقع ضمن الأحزاب الكبيرة، بالنظر إلى تواجده في جميع الولايات، بالإضافة إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم على المستوى الولائي.

¹- تحرير: عمرو هاشم ربيع [وآخرون]، المرجع السابق، ص 23.

²- المرجع نفسه، ص 22

³- المرجع نفسه، ص 24

⁴- رشيد بن يوب، الدليل السياسي 1999، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1999)، ص

أما العنصر الثاني المتعلق بحجم العضوية، فهو يختلف من حزب إلى آخر، فنجد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور الذي تأسس عام 1989، استطاع أن يضم ما يقارب 3,5 مليون عضو¹ في غضون السنوات الأولى من وجوده، مما جعله من الأحزاب الكبيرة والفاعلة، وحزب جبهة التحرير الوطني الذي بلغ حجم عضويته بداية عام 2006 ما يقارب 350.000 بطاقة انخراط حسب تصريح الأمين العام للحزب (عبد العزيز بلخادم) في مؤتمر صحفي²، فيما تفتقد الكثير من الأحزاب الصغيرة إلى حجم معين للعضوية يسمح لها بانتشار أكثر عبر الإقليم الوطني، ومن ثم عدم قدرتها على خوض الانتخابات السياسية، ويعد هذا المؤشر في البلدان النامية من أهم المؤشرات المساهمة أكثر في فهم طبيعة الحزب إن كان كبيرا أو صغيرا، وفي هذا الصدد، ينظر إلى الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان على أنها تمتلك عضوية كبيرة، فيما ينظر إلى الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان على أنها تمتلك عضوية كبيرة، فيما ينظر للأحزاب المعارضة على أنها تمتلك عضوية محدودة³.

أما المؤشر الثالث فيتعلق بعنصر الإعلام، وهو عامل يدلّ على قدرة الحزب الذي يملك أداة أو أدوات إعلامية في إيصال صوته، ومن ثم توغله أكثر في الوسط الجماهيري، وبالتالي اكتسابه أكثر لقاعدة شعبية وانتخابية تؤهله لأن يصبح حزبا كبيرا، في حين أن الأحزاب التي تفتقد لوسائل إعلام عامة، تتسم بالصغر مقارنة بالنوع الأول من الأحزاب⁴. وإذا ما أسقطنا هذا المؤشر على نموذج الأحزاب الجزائرية، لا نجد سوى عددا قليلا منها التي تمتلك لبعض الأدوات الإعلامية كالصحف، فحزب جبهة التحرير كحزب كبير تمثله بعض الصحف الوطنية مثل؛ جريدة المجاهد، النصر، الشعب وغيرها، وحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي كان يملك جريدة «المنفذ»، غير أن أغلب الأحزاب الأخرى لا تملك الوسائل الإعلامية، مما جعلها أحزابا هامشية وصغيرة.

ورغم الأهمية التي يكتسبها هذا المعيار في فهم طبيعة حجم الحزب، إلا أنه غير كاف وحده للتصنيف، فلا بد من إدخال معايير أخرى لتحقيق فهم أكثر لحجم الحزب.

رابعاً: معيار عضوية الحزب في المجالس المحلية والبرلمان:

وفق هذا المعيار، تظهر الأحزاب الممثلة في البرلمان والمجالس المحلية بأنها أحزاب كبيرة، مقارنة بالأحزاب التي لا تحظى بهذا التمثيل⁵، غير أن نسبة تمثيلها في هذه المجالس هي التي تحدد فعلا طبيعة الحزب، فالأحزاب التي تمتلك عددا محدودا من مقاعد البرلمان، لا تستطيع أن تؤثر في قرارات السلطة الحاكمة، ومن ثم فهي أحزاب صغيرة.

¹ - إسماعيل فيرة [وآخرون]، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002)، ص 167.

² - تلفزيون الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منتدى التلفزيون الجزائري : لقاء صحفي مع الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني (عبد العزيز بلخادم)، يوم 17 مارس 2006، على الساعة الثالثة مساءً.

³ - تحرير: عمرو هاشم ربيع [وآخرون]، *المرجع السابق*، ص 25.

⁴ - *المرجع نفسه، المكان نفسه*.

⁵ - *المرجع نفسه*، ص 27.

غير أن المعيار المتعلق بالمشاركة في البرلمان و المجالس المحلية لا يعني بشكل مطلق أن الحزب السياسي صغيرا أو كبيرا، فقد يكون في بعض الحالات الحزب كبيرا ومعارضاً، ويقاطع الانتخابات، مما يؤدي إلى عدم حصوله على أية نتائج فيها، كما أن بعض الأحزاب الصغيرة تشارك في هذه الانتخابات، ومن خلال الاعتماد على تركيبها الداخلية المشكلة في بعض الأحيان من البيروقراطية العليا، الوسطى والدنيا في الإدارة العامة للدولة تسعى إلى عملية تزويرها، ومن ثم تكون النتيجة غير معبرة عن حقيقة وواقع الحزب¹، وهذه الظاهرة نجدها سائدة كثيرا في الدول النامية.

وعلى أساس هذه المعايير، نتوصل إلى ضبط الخارطة العامة للأحزاب السياسية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة، وفق الجدول رقم 01: انظر الملحق رقم 04: قائمة أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة².

وكما يتضح من الجدول، فإن حجم الخارطة الحزبية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة يبين مدى تفرقها على عدد كبير من الأحزاب على اختلاف توجهاتها الفكرية وحجمها السياسي، رغم أن عدد الأحزاب الصغيرة يفوق بكثير عدد الأحزاب الكبرى، وهذا التعدد السياسي والحزبي يدل على وجود نظام حزبي متعدد ومتنوع الأقطاب، ومن ثم فهو يعكس مدى التطابق مع التنوع السوسولوجي الذي يزخر به المجتمع الجزائري، بحيث كان يتطلب ذلك؛ ضرورة إدخال إصلاحات سياسية وتنظيمية، تمثلت في إقرار التعددية الحزبية عام 1989.

إن عملية تصنيف الأحزاب الجزائرية وفق وجهتين؛ أحزاب كبيرة فاعلة وأخرى صغيرة، تعد عملية نسبية، تتضمن أغلبها خلال تجربة التعددية الحزبية، بالإضافة إلى أن اختيار هذا التصنيف الثنائي يقوم على أساس موضوعي إذا ما قارناه بالتصنيفات الأخرى، كالتصنيف حسب التوجه الإيديولوجي (يمين، وسط ويسار)، والغرض من ذلك ليس في تحديد طبيعة الحزب إن كان كبيرا أو صغيرا، ولكن الغاية النهائية تكمن في وضع إطار عام لخارطة الأحزاب السياسية في الجزائر،

¹ - المرجع نفسه، ص 29.

² - تم اقتباس هذا الجدول من عدة مراجع، فباستثناء الحركة الديمقراطية والاجتماعية، التحالف الوطني الجمهوري، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الوطنية الجزائرية وحركة الإصلاح الوطني، تم اقتباس الأحزاب الأخرى من: جياذ اعتمامة، الإصلاحات الإدارية والتعددية السياسية في الجزائر (1990-1992)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 277 - 280.

في حين تم اقتباس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية من: [التعريف بالجبهة الوطنية الجزائرية]، أنظر:

<http://www.fna.dz/fnalgerien/presentation.htm>

أما أحزاب: الحركة الديمقراطية والاجتماعية، التحالف الوطني الجمهوري، التجمع الوطني الديمقراطي، فتم اقتباسهما من: رشيد بن بوب، المرجع السابق، ص 59 و 71-72.

وحركة الإصلاح الوطني من: حركة الإصلاح الوطني، [التعريف بحركة الإصلاح الوطني]

<http://www.elislah.org/elbeit.html>

والتركيز على أهمها أو عينة منها، ثم تحديد طبيعة ممارساتها إن كانت ديمقراطية أو تسلطية، وبالتالي ضبط أهم الأحزاب التي تشملها الدراسة، على أساس نموذج الأحزاب الكبرى والصغيرة، ولأن عدد الأحزاب يعد كبيراً خلال هذه المرحلة، وبالتالي لا يمكن الإحاطة بها كلها.

المطلب الثالث: واقع المشاركة السياسية في الجزائر:

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1999-2005 عدة مواعيد انتخابية بداية من الانتخابات الرئاسية 1999 وصولاً إلى الانتخابات التشريعية 2007 مروراً بالانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2002 والانتخابات الرئاسية 2004 ، علاوة على إستفتاءين حول الوثام المدني والمصالحة الوطنية.

الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية لعام 1999

1- الترشح والحملة الانتخابية:

لقد تقدم إلى الانتخابات الرئاسية المسبقة التي أعلن عن تنظيمها الرئيس " زورال " 11 مرشحاً، إلا أن المجلس الدستوري قبل 07 ترشيحات فقط استناداً إلى القوانين الانتخابية التي تتضمن حصول المترشح على عدد من التوقيعات من منتخبين محليين وبرلمانيين وكذا عدد من الناخبين (75000) إضافة إلى إثبات المترشح مشاركته في الثورة التحريرية إن كان مولوداً قبل 1942 ، ولهذا أقصى من السباق محفوظ نحاح وسيد أحمد غزالي ونور الدين بوكروش وقبل ترشح الشخصيات التالية:

-حسين آيت أحمد مترشح جبهة القوى الاشتراكية. -عبد العزيز بوتفليقة مترشح حر .

-عبد الله جاب الله عن حركة الإصلاح. -يوسف الخطيب مترشح حر. -مولود حمروش مترشح حر - مقداد سيفي عن التجمع الوطني الديمقراطي. -أحمد طالب الإبراهيمي.

وخصصت وزارة الداخلية مبلغ 2.410 مليار دينار للتكفل بحملة المرشحين ، ودعتهم إلى منافسة سياسية سلمية¹، " لا سيما وأن المؤسسة العسكرية أكدت على عدم تدخلها في المسار الانتخابي من أجل خلق الظروف التي من شأنها أن تضمن أمن سيره² .

وتميزت الحملة الانتخابية بين المترشحين بمستوى عال من الشفافية حيث أتمت بنقاش مفتوح تعرض لمعظم المواضيع. إلا أنه لما شارفت الحملة الانتخابية على نهايتها انسحب المترشحون الستة من السباق تاركين المرشح عبد العزيز بوتفليقة وحده في السباق مبررين هذا الانسحاب بوجود تزوير في إرادة الشعب قبل الاقتراع³ غير أن الحملة الانتخابية للمرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي سمي بمرشح الإجماع استمرت إلى آخر يوم منها.

2 نتائج الاقتراع:

بدأت العملية الانتخابية بتاريخ 15 أبريل 1999 في جو من الهدوء و التنظيم المحكم، وأسفرت الانتخابات على نسب المشاركة التالية: انظر(جدول رقم:02 المتعلق بنسب المشاركة لرئاسيات 1999، تابع للملحق رقم 04).

¹ - أبو زكريا يحي، الجزائر من أحمد بن بلة إلى بوتفليقة، صحيفة عرب تايمز، ديسمبر 2004.

² - مجلة الجيش، الجزائر، ع.427، (فيفري 1999)، ص 3-4.

³ - الخبر، ع.2530 ، الصادرة في: 13/04/1999 ، ص 5.

وأعلن المجلس الدستوري عن نتائج الإنتخابات بفوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 73.75% من أصوات الناخبين وأصبح بذلك سابع رئيس للجزائر منذ الاستقلال، ويمكن إبراز نتائج الانتخابات الرئاسية في الجدول رقم 03: (المتعلق بنتائج رئاسيات 15 افريل 1999)¹.

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية 30 ماي 2002

1- التحضيرات:

انطلقت التحضيرات للانتخابات التشريعية برفع عدد مقاعد البرلمان إلى 389 أي بزيادة 9 مقاعد عن البرلمان السابق، وتشكيل اللجنة السياسية لمراقبة الانتخابات التشريعية المكونة من ممثلي الأحزاب فقط.

بلغت القوائم التي استوفت شروط المشاركة في الانتخابات البرلمانية 1004 قائمة تضم 10741 مترشح، وسجلت مشاركة 23 حزبا سياسيا من مجموع 28 حزبا متواجدا في الساحة السياسية إذ قدمت 829 قائمة، بينما بلغ عدد قوائم الأحرار 175 وألغت وزارة الداخلية 256 قائمة تضم في غالبيتها ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة وذلك بعد تلقي شكاوي من عائلات ضحايا الإرهاب².

2 نتائج الاقتراع:

توجه الناخبون إلى 40 ألف مركز اقتراع حيث أدى 400 ألف ناخب من القوات النظامية واجبه الانتخابي و أدلى الناخبون في المناطق النائية في مكاتب خاصة هذه الأخيرة انخفضت من 5 آلاف إلى 500 صندوق بناء على طلب الأحزاب بسبب شكوك حول استخدامها لتزوير النتائج، ورفض تنظيم " العروش " المشاركة في الانتخابات واصرر نداء لجعل منطقة القبائل منطقة مية لهذا جرت العملية الانتخابية في المنطقة وسط إجراءات أمنية استثنائية³.

كما قاطعت أربعة أحزاب العملية الانتخابية و هي جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي، والحركة الاجتماعية الديمقراطية (الحزب الشيوعي الجزائري) و الجبهة الديمقراطية (غير المرخص لها) بقيادة أحمد غزالي، وحركة الوفاء (غير المرخص لها) بزعامة أحمد طالب الإبراهيمي.

وأسفرت العملية الانتخابية عن فوز كاسح لجبهة التحرير الوطني بحصولها على 199 مقعد من أصل 389 مقعدا، وكانت نتائج المشاركة على الشكل: أنظر الجدول رقم 04: تابع للملحق رقم 04: المتعلق بنسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2002 :

¹ - ج.ج.د.ش، إعلان رقم 01/م.د/ والمتعلق بنتائج انتخابات رئيس الجمهورية.

² - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الانتخابات في الجزائر، التقرير السنوي 2002 على الموقع:

www.pogr/Arabic/govnews /200

³ - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، مرجع سابق، 72.

وتعتبر نسبة المشاركة الأقل منذ الاستقلال ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى العنف في منطقة القبائل، وتراجع الصوت النسائي بسبب القانون الانتخابي الجديد الذي يفرض قيودا مشدودة على التصويت بالوكالة، أنظر الجدول رقم 05 المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2002 (ملحق رقم 04).

ويلاحظ على هذه النتائج تدحرج التجمع الوطني الديمقراطي إلى المركز الثاني لصالح جبهة التحرير الوطني حيث فقد 107 مقعد دفعة واحدة عن النتائج التي تحصل عليها في انتخابات 1997 ويعود ذلك إلى قدرة جبهة التحرير الوطني المتجددة على إقناع الجماهير، وكذا تراجع الإسلاميين عن حلم قيام دولة إسلامية¹ غير أن بعض التحليلات تركز على التخوف من نجاح الأحزاب الإسلامية في تحقيق أغلبية برلمانية فكان لابد من البحث عن حزب من داخل الاتجاه الوطني لتأييده و الوقوف ورائه للحيلولة دون تكرار سيناريو 1991 ووقع الاختيار على جبهة التحرير الوطني².

الفرع الثالث: الانتخابات المحلية البلدية

جرت في الجزائر يوم 10 أكتوبر 2002 انتخابات لمجالس البلدية والمحلية، وتم فيها انتخاب ممثلي الشعب في 1541 مجلسا بلديا و 48 مجلسا ولائيا، وقد حقق حزب جبهة التحرير الوطني فوزا ساحقا في معظم المناطق الجزائرية باستثناء تلك التي يقطن فيها أغلبية من سكان البربر حيث حقق الحزبان جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الأغلبية في هذه المجالس.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الانتخابات جرت بعد إدخال إصلاح مهم في النظام الانتخابي المتمثل في إلغاء مشاركة قوات الجيش والشرطة النظامية في الانتخابات عبر التصويت في الثكنات. ولقد شارك الحزبان البربريان الرئيسيان جبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين آيت أحمد والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يتزعمه سعيد سعدي في الانتخابات البلدية والولائية بعدما قاطعا الانتخابات التشريعية السابقة على عكس حركة العروش التي قاطعت الانتخابات.

إن مشاركة الحزبين السابقين في الانتخابات يعد عاملا قويا في إعادة الاستقرار السياسي في الجزائر خاصة في مناطق القبائل بصورة تدريجية فمن جهة فإن هذه المشاركة سوف تساعد على إعادة دمج سكان الأمازيغ مرة أخرى في العملية السياسية بما يعيد الهدوء مرة أخرى إلى المناطق القبائلية³.

¹ - محمد عرفة: "انتخابات الجزائر: العسكريون في الحكم إلى إشعار" على موقع الانترنت

on line. Net: www.islam

² - التقرير الإستراتيجي العربي، الأهرام: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2002-2003، ص 368.

³ - التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، مرجع سابق، ص 369.

ومن جهة أخرى فإن عودة الحزبين البربريين الرئيسيين بما يمثلانه عن قواعد سياسية واجتماعية ومن تيار فكري علماني عدائي مستقل غير موال للدولة تتيح الفرصة لمواجهة التيارات السلفية بما يعيد التنوع إلى الخريطة السياسية الجزائرية¹.

الفرع الرابع: الانتخابات الرئاسية أبريل 2004

جرت الانتخابات الرئاسية الثالثة في الجزائر بتاريخ 8 أبريل 2004 ، وقدم ست مرشحين ملفات الترشح إلى المجلس الدستوري وهم : عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد الله جاب الله، سعيد سعدي، لويزة حنون، أحمد طالب الإبراهيمي، فوزي رباعين، موسى تواتي، أحمد غزالي. إلا أن المجلس الدستوري أقصى أحمد غزالي وموسى تواتي لعدم قدرتها على جمع التوقيعات من المواطنين أو المنتخبين وأحمد طالب الإبراهيمي بحجة أن الأعضاء المؤسسين لحركة الوفاء و العدل أعضاء سابقين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة، وشهدت الحملة الانتخابية عرضا مكثفا للبرامج السياسية للمرشحين الستة.

ويمكن تلخيصها في نقطتين :الاستمرارية والإصلاح الذي يمثله المترشح عبد العزيز بوتفليقة الذي دعا إلى ضرورة تطوير قانون الوثام المدني إلى مصالحة وطنية مدافعا على الإنجازات التي حققها في الحقبة السابقة سواء على المستوى الدولي أو الداخلي ، أما النقطة الثانية فتتعلق بالتغيير التي أجمع عليها المترشحون الخمسة الباقون ويلاحظ على الحملة الانتخابية للمرشحين أنها تمثل تيارات سياسية إيديولوجية متضاربة من إسلامي ووطني و علماني وتروتسكي وتأتي المصالحة الوطنية والقضاء على الإرهاب في مقدمة اجتماعات المترشحين تلتها أزمة القبائل تم البحث عن كيفية تحريك القاطرة الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية².

وأدى الجزائريون بأصواتهم لاختيار رئيسهم المقبل من ستة متنافسين يمثلون التيارات الإسلامية والوطنية والشيوعية والعلمانية ووسط أجواء هادئة وتحت إشراف 124 مراقبا دوليا مثلوا البرلمان الأوروبي وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي لمراقبة الاقتراع.

وبلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية 46.17% أنظر الجدول رقم 06 تابع للملحق

رقم 04: المتعلق بنسب المشاركة في رئاسيات افريل 2004:

وأعتبر وزير الداخلية" يزيد زرهوني "في المؤتمر الصحفي الذي عقده للإعلان عن نتائج الانتخابات أنها ناقصة وأرجع ذلك إلى نداء المقاطعة الذي أطلقه بعض الإقصائيين – تنسيقية العروش والذي أسهم في عدم إجراء الانتخابات في ثلاث ولايات من منطقة القبائل حيث لم يتمكن 150 ألف ناخب من المشاركة في الاستحقاق الرئاسي، و 80 ألف ناخب في ولاية تيزي وزو، ونحو و 10 آلاف ناخب في ولاية البويرة علاوة على إلغاء التصويت في الثكنات.

¹ - التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، المرجع نفسه، ص 370.

² - إسماعيل طلاي ، إجماع على لم الشمل و اختلاف حول العفو الشامل : قراءة في برامج المترشحين لرئاسة الجزائر على موقع الانترنت: www.aljazeera.net/NR

انظر (جدول رقم 07: نتائج رئاسيات أفريل 2004، تابع للملحق رقم 04)

وفسر وزير الداخلية النسبة العالية من الأصوات التي حصل عليها عبد العزيز بوتفليقة إلى ثلاث أسباب أساسية:

- نجاح التحالف الرئاسي في التجديد النصفي لمجلس الأمة.

- نجاح الرئيس بوتفليقة في جمع 2.1 مليون توقيع لدعم ترشحه.

- عقد 2500 تجمع انتخابي في مختلف ولايات الوطن.

كما ترافق إعلان النتائج الأولية مع إعلان ثلاثة مترشحين للرئاسة (علي بن فليس ، عبد الله جاب الله ، سعيد سعدي) عدم اعترافهم بنتائج الانتخابات باعتبارها قامت على التزوير الشامل، والمعطيات المتوفرة لديهم تؤكد ضرورة إجراء الانتخابات في دورين.

وأشاد المراقبون بنزاهة الانتخابات رغم وجود بعض الثغرات التي لا تتال من مصداقيتها حيث أكدت ممثلة البرلمان الأوروبي باسكاليا نابوليتانو بأن الاقتراع جرى في ظروف عادية و بدرجة عالية من الشفافية والنزاهة وإجراءات الانتخابات مطابقة للمعايير الأوروبية .كما أكد رئيس بعثة الإتحاد الإفريقي على أن المسار الديمقراطي في الجزائر يسير على الطريق الصواب، وهو الأمر الذي أكدته مثل جامعة الدول العربية وأضاف تشيلالي جاكسون عضو الكونجرس الأمريكي "إن الناخبين لم يتعرضوا للتخويف، وكان بإمكانهم التصويت بكل حرية و أن عملية فرز الأصوات بالمراكز كانت مفتوحة أمام الجمهور ووسائل الإعلام مما يشكل ضمانا لسلامة الاقتراع وعدالته"¹

الفرع الخامس: الاستفتاءات الشعبية

أ - الاستفتاء على قانون الوئام المدني :

لقد تولى الرئيس بوتفليقة سدة الحكم في الجزائر في ظروف سياسية وأمنية مشهورة، حددت الجزائر في كيانها، لذا فإن أول ما قام به هو دعوة المواطنين والطبقة السياسية إلى المشاركة في صياغة مشروع تستعد به البلاد استقرارها وأمنها.

وبذلك قام بإصدار قانون استعادة الوئام المدني في 13 جويلية 1999 وهو القانون الذي يفترض أن يحل محل قانون الرحمة لعام 1995 الذي كان ينص على خفض عقوبات الاسلاميين الذين صدرت أحكام قضائية ضدهم².

كما صرح بوتفليقة أنه سيعرض قانون الوئام المدني على البرلمان ، فإن لم يصادق عليه فسيمررؤه مباشرة للشعب لإستفتاء، إلا أنه في الأخير قرر الرئيس بوتفليقة تمرير المشروع على البرلمان للمصادقة عليه ثم إلى الاستفتاء الشعبي³.

¹ - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، مرجع سابق، 30.

² - والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2003، 1)، ص 198.

³ - Colie de Salier Brumo , *le Maghreb en datation entre tradition et modernité Parismaison neuve et la rose* , P 122.

ويعتبر قانون الوثام المدني استمرار لقانون الرحمة الذي أعد في عهد الرئيس السابق اليمين زروال الهادف إلى إرجاع الخارجين على السلطة، لكن الخلاف بينه وبين المؤسسة العسكرية على طريقة إخراجهم وكيفية التعامل مع جماعات العنف المسلح دفع الرئيس زروال إلى تقديم موعد تركه للسلطة،¹ وهو يجسد كذلك أبرز بنود الاتفاق الذي تم في صيف 1997 بين مسؤولي الجيش الإسلامي لانقاد والمؤسسة العسكرية، حيث تضمن إجراءات قانونية وأمنية تستهدف ضمان وضع السلاح وعدم حدوث صراعات أو نزاعات بين التائبين عن العنف وحمل السلاح وعائلات الضحايا.

وجاء مشروع الوثام المدني في استفتاء شعبي عارم قصد من ورائه استعادة شرعية منقوصة، عقب انتخابات رئاسية جرت بمرشح واحد، عندما انسحب منها معظم المترشحين واحتاج بوتفليقة إلى دعم شعبي واسع.

ومن جهة أخرى أظهر استطلاع للرأي أن 65% من الجزائريين يتقنون بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وأفاد هذا الاستطلاع لدى عينة من 1563 شخصا تتجاوز أعمارهم 18 سنة أن 79% منهم يعتقدون أن الوضع الأمني تحسن منذ انتخاب الرئيس بوتفليقة في الخامس عشر أبريل 1999 بينما يرى 58% أن المعارضة السياسية في الجزائر لا تلعب دور هاماً وأظهر الاستطلاع الذي تضمن 8 أسئلة بين 25 مارس و 2 أبريل حسب طريقة العينات في 33 ولاية من أصل 48 ولاية في الجزائر².

ب- الاستفتاء من أجل ميثاق السلم والمصالحة :

إن ميثاق من أجل السلم والمصالحة يعتبر امتداد لقانون الوثام المدني و قانون الرحمة الذي حاول معالجة الأزمة الجزائرية بإقرار عفو عن الجماعات المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ وهو يعبر عن نية السلطة للسعي لإرساء وتعزيز التماسك الوطني.

ويلاحظ أن طريقة إصدار الوثيقة كانت من خلال الاستفتاء، وهي آلية اعتمدها الجمهورية الفرنسية الخامسة، وبالأخص الرئيس الفرنسي ديغول الذي كان يخاطب الشعب مباشرة دون المرور بالمؤسسات الدستورية و التشريعية للدولة الفرنسية كالبرلمان، فهذا العرف الدستوري المنصوص عليه في دساتير الجزائر والمستوحى من تجربة النظام الفرنسي صراحة على أنه يحقق لرئيس الجمهورية مخاطبة الشعب مباشرة وصور المخاطبة قد تتعدد أساليبها ومن ضمنها اللجوء للاستفتاء، لذلك نصت آخر فقرة من الوثيقة صراحة على أن الشعب الجزائري يصادق على هذا

¹ - سليم العلوي ، من مشروع الوثام إلى سباق الرئاسة ، على موقع الانترنت:

www.isla: Islam on line. Com/ Arabic /politics/2003/05/Arabic le 13h tm

² - وكالة الأنباء الفرنسية، " 56% من الجزائريين يتقنون بيوتفليقة 2003 "، على موقع الانترنت :

www.islam onlin.net

الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، ويفوض لرئيس الجمهورية اتخاذ جميع الإجراءات بقصد تجسيد ما جاء به في بنوده.

وتعتبر القيمة القانونية للميثاق أعلى من الدستور والقوانين الأساسية وفي حالة التعارض بين الدستور والميثاق قد يرجع هذا الأخير على جميع القوانين ، مما يكسبه قوة مضاعفة، علاوة على كون مصطلح "ميثاق" من الناحية الفلسفية يعني لم الشمل".

وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة في 29 سبتمبر 2005 حوالي

76.79% حيث صدرت 97.36% بنعم بينما لم تصل نسبة من صوت بـ : لا إلا 2.64%.

الفرع السادس: الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007

1- التحضيرات:

تميزت هذه الانتخابات التشريعية بمشاركة واسعة من قبل العديد من الأحزاب السياسية، باستثناء جبهة القوى الاشتراكية التي وصفها بـ "زواج المتعة" الذي ترفض أن تكون أحد أطرافه، مع النظام السياسي الجزائري. في المقابل نية في مشاركة كبيرة، عبرت عنها الأحزاب والمرشحين الأحرار كأفراد وقوى سياسية منظمة، كما هو حال "حركة العروش" وقيادات الجيش الإسلامي للإنقاذ، التي لم تتمكن من الترشح في نهاية الأمر، بعد فشل مسعاها لدخول المنافسة عن طريق قائمة حزب صغير (حركة الوفاق الوطني)، نفس الشيء بالنسبة "لحركة العروش" التي لم تفلح في تكوين قوائم مستقلة بمنطقة القبائل، بعد التآكل السريع الذي عرفه تأثير الحركة بالمنطقة، فكما تميزت "حركة العروش" بسرعة البروز وقوة التأثير لمدة قصيرة، عرفت نفس السرعة في أفولها وفقدان تأثيرها بالمنطقة .

رغم الموقف المعادي الذي وقفته الإدارة من ظاهرة القوائم المستقلة، والتخوف الكبير الذي أبدته الأحزاب السياسية الكبرى منها، فإن عدد القوائم التي دخلت الانتخابات وصل إلى 100 قائمة من بينها 95 داخل الجزائر و5 بالهجرة. ظاهرة المستقلين التي لم تفلح رغم ذلك في التقدم للانتخابات في 17 ولاية من مجموع 48 ولاية، فقد اختفت القوائم الحرة في ولايات كالجزائر العاصمة، سطيف، باتنة، الواد، خنشلة وسوق هراس... الخ، لتظهر بقوة في ولايات مثل عين الدفلى بـ 9 قوائم، الاغواط بـ 8 قوائم، بجاية وقالمة بـ 6، و بسكرة، تبسة، سكيكدة، عنابة بـ 5 قوائم... الخ.

تفاوت في الحضور للقوائم الحرة عبر الولايات¹، لا يمكن فهمه إلا بالعودة إلى يوميات الحياة السياسية، داخل الولاية نفسها والصراعات التي تعرفها والتحويلات التي تعيشها، حتى في أبعادها التقليدية، فقد ارتبطت القوائم الحرة في بعض الحالات بالصراعات بين القبائل والعروش ومدى

¹ - جابي عبد الناصر، اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطي و الانتخابات في الدول العربية، متحصل عليه يوم 2010/03/20 من موقع: <http://www.dctcrs.org/s2632.htm>

تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم الحزبية في المناطق التي لازالت تعرف حضورا قويا لمتل هذه الظواهر الاجتماعية، كما هو حال منطقة الهضاب العليا على سبيل المثال.

التحولات الاقتصادية وما أنتجته من فرز اجتماعي جديد، كانت وراء ظهور القائمة الحرة التي تعكس من هذه الزاوية بروز فئة رجال الأعمال الجدد بمختلف أصنافهم وقطاعات نشاطهم، ظاهرة ارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل وإقناع داخل المجال السياسي، تم ربطها بالفساد المستشري في الجزائر، داخل دواليب السلطة والإدارة، بل وحملتها بعض التحالفات مسؤولية عزوف المواطن عن المشاركة في الاستحقاق نفسه¹.

الصراعات داخل الأحزاب السياسية ونوعية تسييرها البعيدة عن المقاييس الديمقراطية، يمكن عدها هي الأخرى أحد أسباب هذه الظاهرة التي عبر من خلالها، جزء من النخبة الحزبية المغضوب عنها، المعارضة أو المقصاة، كما حصل في العديد من الأحزاب بدرجات متفاوتة. الصراعات الداخلية التي عرفتتها بعض الأحزاب والموقف الذي أخذته الإدارة من هذه الصراعات، وحتى التقدم للانتخابات من خلال أحزاب صغيرة، كما حصل مع الإصلاحيين في قوائم الحركة من أجل الطبيعة والنمو.

2- نتائج الاقتراع:

قد تكون نتائج الانتخابات المحسومة مسبقا، احد أسباب التي لم تشجع المواطن على المشاركة في هذه الانتخابات التي بدت للمواطن من دون رهان سياسي فعلي، جراء السيطرة التي فرضتها أحزاب التحالف الرئاسي على الساحة السياسية والإعلامية وعدم قدرة الانتخابات على إدخال تعديل جدي على خارطة السياسية، حيث بلغت نسبة المشاركة فيها 35.65%، أنظر الجدول رقم 08 المتعلق بنسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2007 (ملحق رقم 04). والكثير من الملاحظات يمكن أن نقوم بها لهذا الجدول الذي يعطينا صورة عن نتائج تشريعات 2007 لعل أهمها:²

- استمرار سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي على البرلمان بمجموع 249 مقعد، رغم فقدان حزب جبهة التحرير للأغلبية التي كانت بحوزته خلال العهدة السابقة، والتحسين الطفيف في نتائج حليفه حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي على مستوى المقاعد المتحصل عليها.
- بروز ظاهرة المستقلين بـ 33 مقعد رغم كل ما تعرضت له القوائم المستقلة من تحرشات إدارية وحزبية.

¹ - جابي عبد الناصر، المرجع نفسه.

² - جابي عبد الناصر، المرجع نفسه.

• تمكن واحد وعشرين حزب سياسي _ زيادة على الأحرار _ من دخول البرلمان ،مما منح صورة فسيقراطية للهيئة التشريعية،رغم أن القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لا يمنح حق تكوين كتلة برلمانية إلا للحزب الذي تحصل على 15 مقعد نيابي ولا يحق لحزب تقديم مشروع قانون إلا في حالة حصوله على 20 مقعد نيابي، مما يعني أن هذا الحق محصور بين أربع أحزاب فقط، أحزاب التحالف الرئاسي وحزب العمال ،الحزب الحزبي الذي كان أقل بكثير في انتخابات 2002 التي لم تتمكن من دخول البرلمان فيها إلا تسع أحزاب فقط بالإضافة إلى المرشحين الأحرار .

• أدى القانون الانتخابي الذي جرت في ظلّه هذه الانتخابات(نظام النسبية بالأغلبية على أساس القائمة) إلى تبعثر كبير في أصوات المواطنين، مما زاد في نسبة الأصوات الملقاة(965064صوت) زيادة على عدم التناسب دائما بين الأصوات وعدد المقاعد المحصل عليها، كما هو مبين في الجدول،مما ساهم في إذكاء الحملة التي قادتها أحزاب التحالف الرئاسي ووزارة الداخلية ،لتغيير القانون الانتخابي بغية تشدد أكبر إزاء الأحزاب الصغيرة،المتهمه بإفساد العملية الانتخابية عن طريق استعمال الأموال (تقاضي رشوى مقابل بيعها لمواقع داخل قوائمها الانتخابية والمتاجرة بالحضور داخل اللجان الولائية والبلدية للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات...الخ)وبعثرة أصوات الناخبين.فعلا يكفي التمعن في نتائج الأحزاب الخمس الأخيرة ،للتأكد من أنها حصدت على سبيل المثال على 353944صوت، لكنها لم تحصل إلا بها إلا على ثلاث مقاعد بالبرلمان،في حين حصل حزب العمال أو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بأقل منها بكثير على 26 و 19 مقعد نيابي على التوالي (انظر الجدول رقم 09 تابع للملحق رقم 04: المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2007).

➤ مقارنة نتائج الأحزاب بين اقتراعين 2007/2002: هل خسر الكل ؟:

مقارنة بسيطة بين نتائج انتخابات 2002 و 2007 تبين من حيث النتائج المتحصل عليها ،أن كل الأحزاب تقريبا قد خسرت على مستوى وعائها الانتخابي، رغم الزيادة في عدد المسجلين في القوائم الانتخابية بالمقارنة مع استحقاق 2002 -حتى وان حسن بعضها من حضوره داخل المؤسسة البرلمانية،كما هو حال التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحزب العمال..الخ ،لنكون خسارة الأحزاب الأخرى كحزب جبهة التحرير وحركة الإصلاح أعمق بل وكارثية بالنسبة للإصلاح ،بحيث لم يتقهقر حزب جبهة التحرير على مستوى الوعاء الانتخابي فقط ،بفقدانه لأكثر من مليون صوت بين الاقتراعين، بل فقد الأغلبية التي كان يملكها داخل الغرفة السفلى، نفس الشيء بالنسبة لحركة الإصلاح الوطني التي دخلت الانتخابات مقسمة بين جناحي زعيمها التاريخي عبد الله جاب الله المقاطع وجناح منافسيه الذين دخلوا الانتخابات،

لتفقد الحركة الموقع الثالث الذي كانت تحتله في العهدة السابقة ولا تحصل إلا على ثلاث مواقع نيابية¹.

نتائج حزبية تؤكد ارتفاع نسبة المقاطعة الشعبية لانتخابات 2007 من جهة، كما تؤكد من جهة أخرى أزمة الحزب السياسي الجزائري الذي فشل في استقطاب المواطن للمشاركة في هذه الانتخابات أو دخلها مقسما بين عدة تيارات كما هو حال حركة الإصلاح الوطني وحتى جبهة التحرير الذي عرفت عدة تشنجات واحتجاجات خلال مرحلة إعداد القوائم الانتخابية، لجأت إليها العديد من الوجوه المقصية المحسوبة على تيار الأمين العام السابق علي بن فليس. أخيرا تؤكد نتائج هذين الاقتراعين، أننا أمام خارطة حزبية غير مستقرة وقابلة للكثير من التحويرات، جراء ما يميز الحزب السياسي الجزائري من تسيير غير ديمقراطي ونتيجة للمكانة المبهمة والهشة التي يحتلها الحزب السياسي في علاقاته بالإدارة ومراكز القرار الأخرى، داخل النظام السياسي، عشرين سنة تقريبا منذ الإعلان عن التعددية السياسية (انظر الجدول رقم 10 تابع للملحق رقم 04: المتعلق بالمقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنتي 2002 و 2007).

¹ - جابي عبد الناصر، المرجع نفسه.

المبحث الثالث: الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي:

تعد طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء داخل الأحزاب السياسية من القضايا التقليدية لمفهوم الممارسة الديمقراطية، وهو مؤشر مهم للتعرف على ديمقراطية الممارسة الحزبية من عدمها¹، وفهم طبيعة هذه العلاقة يتوقف أساسا على تحليل ودراسة أنماط التفاعلات بين المستوى التنظيمي القيادي والقاعدي، وذلك بالبحث في ثلاث عناصر رئيسية؛ فأما الأول، فيشمل عملية تداول القيادة، المتضمنة التجنيد السياسي الحزبي ودوران النخبة فيها، وأما الثاني، فيتضمن طبيعة مشاركة الأعضاء في تجديد هذه النخبة، في كونها مشاركة فعلية أو شكلية، وأما العنصر الثالث، فيشمل عملية إدارة الأزمات على مستوى العلاقة بين القيادة والأعضاء الحزبيين. ودراسة أنماط هذه التفاعلات لا يتوقف على أعضاء حزبيين من طبيعة واحدة فحسب، بل يتضمن العلاقة الأفقية والعمودية (الرأسية) بين مختلف المستويات التنظيمية.

وتلعب القيادة دورا كبيرا في هذه التفاعلات بين مختلف المستويات التنظيمية في الحزب السياسي، بحيث تساهم في تحقيق ترابط عضوي ووظيفي بين جميع الأعضاء. ولهذه الأهمية الكبيرة المعطاة للمستوى القيادي، خصصنا المطلب الأول من هذا المبحث لدراسة وتحليل نمط القيادة، وأسلوب الوصول إلى المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية، ثم دور الأعضاء في تجديد النخبة القيادية داخلها في مطلب ثاني، وفي المبحث الثالث والأخير، نركز على أسلوب إدارة الأزمات الحزبية على مستوى العلاقة بين النخبة والأعضاء فيها .

¹ - وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل 1907-1992، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 1993)، ص. 31 .

المطلب الأول: عملية تداول القيادة في الأحزاب الجزائرية

لاشك أن مبدأ تداول القيادة في أي تنظيم سياسي يُعد مبدأً مركزيا مهما للممارسة الديمقراطية¹، باعتباره أهم الأركان الأساسية التي تقوم عليها، ويشمل ذلك المناصب القيادية التي لها دور بارز في عملية صياغة السياسات وصناعة واتخاذ القرارات. وفي الأحزاب السياسية يتضمن هذا المبدأ عملية التجنيد السياسي ودوران النخبة، ويدخل هذا الجانب ضمن عملية تجديد القيادات كأساس لحراك نخبوي فعلي.

يتضمن مفهوم التجنيد السياسي كما عرفه الأستاذ (لستر سلغمان Lester G.Seligman) بأنه: «عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد²»، بحيث تعتمد هذه العملية في النظم الأوتوقراطية على معايير المحسوبية، الهيمنة، الوراثة وغيرها، في حين تكون هناك ميكانيزمات رشيدة وعقلانية لعملية التجنيد، كالانتخاب، حرية وتعددية الترشيحات، في النظم الديمقراطية المعاصرة. كما تعني عملية دوران النخبة؛ تعاقب الصفوة، ويشتمل ذلك على اختيار أعضاء لجنة موجهة لزمرة صغيرة أو أقلية، أي استبدال هؤلاء الأعضاء في المستوى القيادي بغيرهم³ بشكل دوري ومستمر، ويشير باريتو (Pareto) في هذا الصدد إلى دورة الأفراد بين المستويين، النخبة واللائحة⁴.

إن البحث ضمن هذه المقاربة المتعلقة بإشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة من جهة، ودراسة عملية تداول القيادة فيها من جهة أخرى، يهدف أساساً إلى معرفة الأساليب التي تتبناها هذه الأحزاب في طريقة اختيار قياداتها في المستوى التنظيمي الأعلى في الواقع، ومقارنته بالنصوص القانونية في هذا المجال، كما يهدف إلى فهم إمكانية وجود نخب حزبية مفتوحة (Accessible) أو مغلقة .

وعلى هذا الأساس، سنحاول البحث حول ما إذا كانت الأحزاب الجزائرية المعاصرة تتبّع أساليب ديمقراطية فعلية في هذا المجال أو العكس؟

وللإجابة على هذا التساؤل الجوهرى، نحاول دراسة وفهم طبيعة القيادة الحزبية في الجزائر (الفرع الأول)، على أساس الأنماط القيادية الشائعة في هذه الأحزاب، ونركّز في ذلك على النمط

¹ - علي خليفة الكواري [وآخرون] ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 53.

² - عمرو هاشم ربيع [وآخرون] ، المرجع السابق، ص 15. نقلا عن:

عبد الغفار رشاد، الرأي العام والنتائج السياسية، (القاهاة: مكتبة نهضة الشرق، 1984)، ص 137.

³ - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 166.

⁴ - عبد الله زبيري، النخبة السياسية في الجزائرية، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، نوفمبر 2001، ص 103. نقلا عن:

بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم: محمد الجوهري وآخرون، (الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1972)، ص 65.

القيادي الكاريزمي والنمط الأوليغارشي، ثم تحديد أنماط تداول المناصب القيادية فيها (الفرع الثاني)، من حيث درجة انتظام هذه العملية والأساليب المتبعة في هذا المجال.

الفرع الأول: طبيعة القيادة الحزبية في الجزائر

تعد وظيفة «القيادة» (Leadership) في الحزب السياسي ذات أهمية كبرى، كونها تدير الحزب وتوجه شؤونه ونشاطه التنظيمي والسياسي، كما تساهم في تنمية الرابطة التنظيمية بين أعضائه¹، حيث تعرف بكونها عملية تأثير وتوجيه سلوكيات وأفكار الآخرين في أي تنظيم تأثيراً مباشراً أو غير مباشر².

ويشغل منصب القيادة «صفوة» أو «نخبة» (Elite)، وقد كانت تستخدم هذه الكلمة في القرن السابع عشر (17) لوصف السلع ذات الجودة الممتازة، واستخدامها في اللغة الإنجليزية كان في سنة 1823 للإشارة إلى جماعات اجتماعية، لكن شاع هذا الاستخدام بشكل واسع في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام في أواخر القرن التاسع عشر (19)، لاسيما في كتابات الأستاذ (باريتو Pareto)³، ثم (موسكا Mosca) و(ميتشلز Michels). وتتألف الصفوة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في الجهاز السياسي على حد تعبير (بوتومور)⁴ والقول بوجود نخبة تملك مقاليد القوة والنفوذ التنظيمي والسياسي في أي منظمة لا يتنافى مع الأسلوب الديمقراطي، كونه يعتمد على فكرة «تكافؤ الفرص»، ويشترط ذلك، وجود نخب مفتوحة، بحيث يكون الالتحاق بها متاحاً لكل المستويات المختلفة، وفق أساس الكفاءة الشخصية، والديمقراطية كما يرى (بوتومور) تساهم في تشكل النخب المتنافسة فيما بينها⁵، لكن طريقة التنافس هذه، ونمط حكم هذه النخبة، هما اللذان يحددان مبدأ التوافق مع الممارسة الديمقراطية في الواقع.

وتبرز أهمية القيادة في أي تنظيم سياسي، ومنه في الأحزاب السياسية، في كونها ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها، حيث سعت جماعة سياسية من المواطنين والمواطنات في لبنان خلال بداية السبعينيات من القرن الماضي إلى تكوين حزب سياسي بدون قيادات وهيئات مركزية، بيد أن هذه التجربة لم تتجح، إذ كان هناك حاجة إلى ضرورة تأمين استمرارية العمل، وتأمين الاتصال بين المحازبين، وهذه الحاجة ضمنت وجود مركز حزبي موجه، أي نخبة قيادية مهما كانت التسميات المعطاة لها⁶.

¹ - محمد السويدي، المرجع السابق، ص 91 نقلاً عن:

إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1980)، ص 229-230.

² - علي الشريف، إدارة المنظمات العامة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987)، ص 387.

³ - بوتومور، مرجع سابق، ص 01.

⁴ - المرجع نفسه، ص 09.

⁵ - المرجع نفسه، ص ص 14، 13 و131.

⁶ - ورشة عمل من إعداد: رغيد كاظم الصلح وعلي خليفة الكواري، بعنوان: «الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية»، في: علي خليفة الكواري [وأخرون]، حوار من أجل الديمقراطية، المرجع السابق، ص 59.

وتحليل طبيعة القيادة في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، يوحي بوجود أكثر من نمط قيادي واحد، إذ أن هناك نموذج من الأحزاب السياسية الكبرى والصغيرة من يقوم على نمط كاريزمي، وهناك من هذه الأحزاب من يقوم على نموذج أوليغارشي، ويعد هذان النمطان بارزان أكثر في حياة هذه الأحزاب.

أولا: النمط القيادي الكاريزمي

أصل الكلمة «كاريزما» يوناني (Kharismata)، الذي يعني الموهبة، وقد دخلت ميدان الدراسات الاجتماعية عن طريق عالم الاجتماع الألماني(ماكس فيبر Max Weber) ،ليدل بها على بعض الأشخاص أو على موهبتهم أو مقدرتهم غير العادية، التي تؤهلهم لأن يكونوا أمثلة لغيرهم من الأفراد، وهذه القوة الخارقة هي التي تجعل الأفراد ينظرون إلى أصحابها على أنهم ممتازون على غيرهم، ومن ثم فهم أهلٌ لقيادة الجماهير أو الأحزاب السياسية¹، فهي إذن مجموعة من الصفات والموهب التي يتميز بها بعض الأفراد، يصبحون بفضلها أهلا للزعامة.

ويُعد النموذج القيادي الكاريزمي في الأحزاب السياسية أحد النماذج القيادية التي تتخذ أساليب مميزة لإضفاء الصفة الشرعية²، إذ يركز أساسا على كون سلطة الدفع تهبط من الأعلى، بالإضافة إلى مبدأ الزعامة³. ونمط القيادة هنا يكون أوحدا، ولذلك يمكن قياسه على أساس الشيخوخة العمرية والسياسية أو كليهما، حيث يتميز القائد الكاريزمي الأوحده عادةً بعمرٍ سياسي أطول خلال فترة وجوده ونشاطه منذ التأسيس، كما يتضح هذا النمط أيضا من خلال طريقة التعيين والاختيار المتبعة من قبل القادة الكاريزميين في عملية التجنيد السياسي.

ويظهر هذا النمط بشكلٍ عام في بعض الأحزاب الجزائرية المعاصرة⁴، وهي؛ حركة مجتمع السلم، حركة النهضة سابقا، حركة الإصلاح الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الديمقراطية والاجتماعية، حزب العمال، حزب التجديد سابقا، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى. وقد ارتبطت معظم هذه الأحزاب منذ تأسيسها بقائد كاريزمي أوحده، يعرف الحزب غالبا باسمه، حيث يعد زعيمه، كونه يهيمن على النشاط التنظيمي ومعظم القرارات الحزبية المهمة، فضلا عن الحفاظ على الثبات في مؤسسة القيادة.

فحزب حركة مجتمع السلم الذي عرف هذا النمط القيادي منذ تأسيسه رسميا عام 1991 من قبل زعيمه (محفوظ نحناح)، حيث ارتبط هذا الحزب بشخصه، نظرا للميزات التي أتصف بها خلال فترة قيادته لمدة اثنا عشر (12) سنة، إلى غاية عام 2003، تاريخ وفاته، وقد اعترف بذلك

¹ - محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

² - هناك عدة نماذج للقيادة الحزبية في مختلف الأحزاب السياسية المعاصرة، يمكن إجمالها في ثلاث (3) أنماط رئيسية؛ النمط الكاريزمي، والنمط الأوليغارشي ونمط القيادة الديمقراطية. أنظر: فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (1989)، ص 403.

³ - المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

⁴ - أبو عبد الرحمن، «زعماء سياسيين خالدين في مناصبهم لا تترشحهم منها إلا الموت..؟»، «أخبار الأسبوع» (جريدة أسبوعية)، عدد: 209، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005، الجزائر، ص 10.

(أحمد الدان)، العضو القيادي في الحزب بهذه الميزات، حيث قال: «يعتبر الشيخ محفوظ نحاح نموذجا مميزا لا يمكن أن يتكرر، بما كان فيه من الصفات التي جعلته محل إجماع لدى أبناء حركة مجتمع السلم، لأنهم أحسوا فيه رمزا للمشروع الإسلامي، ورمزا للتغيير المنتظر، ورمزا للعلاقة الإيجابية بين المناضل والقيادة¹». ويعد مبدأ «الزعامية» في حركة مجتمع السلم أحد الأشكال السلبية في نمط القيادة لدى أحزاب التيار الإسلامي في الجزائر، حيث تقترب من مفهوم «الديكتاتورية السياسية»، وهو شكل يميز كذلك بعض الأحزاب الجزائرية الأخرى².

وكثيرا ما يؤدي هذا النمط إلى زعزعة استقرار التنظيم السياسي عند وفاة هذا القائد، إذ لا يجد هذا التنظيم قائدا يتميز بنفس الصفات التي كان يتوقّر عليها القائد السابق، وهذا ما حدث فعلا لحركة مجتمع السلم عند وفاة قائدها (نحاح)³ عام 2003، حيث تعرض الحزب إلى أزمة تنظيمية على مستوى نخبته وقاعدته بشأن اختيار القائد الجديد، إذ يؤكد (أحمد الدان) في هذا الشأن أن: « وفاة محفوظ نحاح أحدثت فراغا لم يملأ بعد⁴»، بالرغم من اعتبار البعض أن الحزب خرج من أزمته حول القيادة⁵، لكننا نعتقد أن آثارها بقيت فيما بعد، والدليل على ذلك، تعرض الحركة إلى أزمة خلافية أخرى، كان طرفا الخلاف فيها، أولئك الذين انقسموا سابقا بشأن اختيار القائد الذي يخلف (نحاح).

كما أن نمط القيادة الكاريزمي في هذا الحزب بقي مؤثرا حتى بعد وفاة (نحاح)، ووصول (أبو جرة سلطاني) إلى منصب الرئاسة في أوت من عام 2003، لكن أخف من السابق، ويتجسد ذلك في شخص القائد الجديد للحزب، من خلال قوله بشأن مسألة استوزاره في الحكومة: « أنا رئيس الحزب والناطق باسمه طبقا لقوانين الحركة⁶».

ويظهر ذلك أيضا في حركة النهضة سابقا، فمنذ تأسيس الحزب عام 1990، إلى غاية 1999 عرف نمطا قياديا كاريزميا⁷ على يد رئيسه (عبد الله جاب الله)، إذ بينت فترة قيادته نزوعا نحو الهيمنة على النشاط التنظيمي للحركة، وعلى صناعة واتخاذ القرارات المهمة فيها، وقد أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1997 بروز قيادات جديدة، احتلت مناصب هامة في مركز القرار السياسي في الدولة، وفي مؤسسات الحزب الوطنية، كالمجلس الشوري الوطني، وقد كانت ترى هذه النخب في مواقف الزعيم عائقا أمامها في الوصول إلى الترقية، كما يرى ذلك الباحث السوسولوجي (عبد الناصر جابي)، حيث حاولت أن تغير من ميزان القوة الداخلي بينها وبين

¹ - الخبر الأسبوعي، عدد 324، من 14 إلى 20 ماي 2005، مرجع سابق، ص 06.

² - عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالتها حركة مجتمع السلم والإصلاح الوطني، (مذكرة ماجستير) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، 2005، ص 102.

³ - المرجع نفسه، ص 103.

⁴ - الخبر الأسبوعي، عدد 324، من 14 إلى 20 ماي 2005، مرجع سابق، ص 04.

⁵ - عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص 103.

⁶ - الخبر اليومي، عدد 4، 4385 ماي 2005، مرجع سابق، ص 02.

⁷ - عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولية والمجتمع، (الجزائر: دار القصبه للنشر، 1998)، ص 264.

القيادة التاريخية، بأساليب عملها وتقاليدھا المستمدة من عهد السرية¹، وقد انعكس عدم التوافق بين الرؤى داخلها سلبيا في مؤتمر الحزب الثاني عام 1998 بعدما تم انتخاب (لحبيب آدمي) أمينًا عاما، حيث أصبح يملك بعض الصلاحيات والاختصاصات التي كانت حكرا في يد الرئيس²، وهي محاولة لإحداث توازن للبناء السلطوي داخل الحزب، والحد من كاريزمية (جاب الله) في هذا المجال.

وقد امتد هذا النمط إلى حركة الإصلاح الوطني، الذي أسسه (جاب الله) بعد خروجه من الحزب السابق، وقد اعترف بذلك رئيس مجلس الشورى (محمد بولحية)، حيث اعتبر أن استبدادية رئيس الحركة لها جذورها التاريخية، إذ ترجع إلى فترة قيادته لحركة النهضة، وقد رفض بعض الإطارات داخلها هذا النمط، حين خاطبه أحدهم قائلا أن : « عهد الأبوة قد ولى، ونحن رفضنا أبوة الحاج مصالي خلال ثورة التحرير، فكتب لها النجاح³» وقد تأثر هذا الحزب بفعل خروج قائده الكاريزمي، الكاريزمي، حيث يبرز ذلك جليا في الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2002 ، إذ لم تحصل الحركة على أي مقعد في البرلمان، ويُرجع ذلك (فاتح ربيعي)، الأمين العام المؤقت سابقًا للحزب «نكسة حزبه في الانتخابات إلى خروج رئيس الحركة الذي عرفت النهضة باسمه⁴».

كما اتجه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إتباع هذا النمط، رغم قصر تجربته الحزبية التي لم تدم أكثر من ثلاثة (3) سنوات، مقارنة بأحزاب التيار الإسلامي الأخرى، كالتنّهضة وحركة مجتمع السلم، وقد اعترف (أحمد مراني)، العضو القيادي في الجبهة سابقًا بكاريزمية الشيخ (عباسي مدني)، حيث أكد أنه كان يفرض رأيه وقراراته، ولا يرجع إلى مجلس الشورى للأخذ بموقف أعضائه⁵. كما يظهر ذلك أيضا في خطاباته السياسية التي كان يلقاها الشيخ (عباسي)، وتلقى وتلقى تأثيرا كبيرا في أوساط الجماهير، وهذا ما دفع بـ (مدني مزراق)، أحد أعضاء هذا الحزب سابقًا، إلى اعتبار أن الأحزاب الإسلامية في الجزائر بشكل عام، وحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة بشكل خاص، إلى أنها «دأبت على العمل بالفكر المشيخي عند الزعماء» وهذا ما خلف أضرارا سلبية على بنائها الداخلي، حيث تعرضت معظمها إلى التصدع، والانقسام⁶. لكن درجة تركيز هذا النمط في الجبهة الإسلامية يعد أقل درجة مقارنة بحزب حركة مجتمع السلم أو بعض الأحزاب الأخرى، وهذا يرجع لقصر تجربته كما قلنا سابقًا.

ورغم المظاهر السلبية لنمط القيادة الكاريزمي في الأحزاب الإسلامية الجزائرية، لاسيما في انعكاساتها على الممارسة الديمقراطية، إلا أن البعض يقر بالوجه الإيجابي للقيادة في هذه الأحزاب،

¹ - المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

² - رشيد بن يوب، *الدليل السياسي 1999*، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1999)، ص 64.

³ - *الخبر اليومي*، عدد 16، 4371 أبريل 2005، مرجع سابق، ص 03.

⁴ - عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص 102 نقلا عن: « حوار مع فاتح ربيعي، الأمين العام المؤقت لحركة النهضة»، *جريدة الجزيرة الأسبوعية*، الصادرة في 18 جانفي 2003، ص 15.

⁵ - المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

⁶ - *الشروق اليومي*، عدد 16، 1279 جانفي 2005، مرجع سابق، ص 02.

حيث اعتبرها تشكّل «المرجعية» الأساسية التي تعود إليها جميع الأمور والقضايا الهامة المتعلقة بمصير ومستقبل الحركة الإسلامية، حيث أكد (عبد الرزاق قسوم) أن: «فقدان الحركة الإسلامية للعديد من الرجال، يشكّل خسارة للحركة (...) فلو أستعين بهم في التوجيه، لتمكن هؤلاء من أداء المهام المنوطة بهم (...) ولو أن هذه المرجعيات وجدت المناخ المناسب ووجدت الأذان الصاغية لما وصلنا إلى ما نحن عليه¹»، وخصائص القيادة بهذا المعنى، تتميز «بالقدرة الفائقة على الاستمالة والإقناع، كما أن دعابتهم تكون مؤثرة للغاية²».

ولا يتوقف هذا النمط على أحزاب التيار الإسلامي فحسب، بل يشمل أيضا أحزاب كبرى وصغيرة ذات التوجه الوطني والعلمانيين فالكثير من رؤساء هذه الأحزاب منذ تأسيسها، «نجدهم إما شيوخ مرجعيون (حالة الأحزاب الإسلامية)، أو زعماء تاريخيون أو قادة مؤسسون (حالة بعض الأحزاب العلمانية والوطنية)، يشبه مسارهم، مسار من يصل إلى السلطة في دول العالم الثالث، بحيث لا يغادرها إلا باستقالة جبرية، أو انقلاب عنيف، أو اغتيال غادر، وأخيرا موت طبيعي³»، والكثير من هذه القيادات الحزبية في الجزائر ما زالت تهيمن على مؤسسة القيادة، مثل حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال، في حين هناك من الأحزاب الأخرى التي تأثرت بهذا النمط خلال فترة معينة من تجربتها المعاصرة، مثل حالة حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية، وحزب التجديد الجزائري والتجمع الوطني الجمهوري.

فأما حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي تأسس سريريا منذ عام 1963 على يد رئيسه الحالي (حسين آيت أحمد)، ونشط سريريا منذ هذا التاريخ، وحتى خلال فترة التعددية السياسية لا يزال قائده وزعيمه رئيسا للحزب، ولم يحدث أي تغيير في نمط القيادة⁴، ويتميز شخص القائد في هذه الحالة بعمرية سياسية أطول، ونمط قيادة مركز مقارنة بالأحزاب الأخرى، لكن تراجع نتائجه الانتخابية بعد عام 2002، وتواجد القائد الرئيسي في الخارج، وضعف نشاطه التنظيمي على المستوى الداخلي، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية فيه، وتركز إستراتيجية الحزب للحفاظ على مكانته داخل الأهمية الاشتراكية⁵، وازدياد دور القيادة الداخلية مجسدة في هيئة الأمانة الوطنية، كلّها عوامل ساهمت في تراجع درجة تركيز هذا النمط مقارنة بالمرحلة السابقة لتجربة التعددية السياسية في الجزائر.

ولا يختلف حال حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن سابقه، فهو أيضا عرف هذا النمط الكاريزمي المركز على مستوى القيادة، قياسا بالعمرية السياسية لقائده (سعيد سعدي)، حيث

¹ - عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص 101، 100 نقلا عن: «حوار مع عبد الرزاق قسوم، عضو جمعية العلماء المسلمين، ورئيس جريدة البصائر»، جريدة العربي الأسبوعية، الصادر في 10 فيفري 2004.

² - المرجع نفسه، ص 101.

³ - المرجع نفسه، ص 102.

⁴ - أخبار الأسبوع، عدد 209، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص 10.

⁵ - المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

يعد زعيم الحزب منذ تأسيسه عام 1989¹، لكن وجه الاختلاف بين هذا الحزب ووجهة القوى الاشتراكية يكمن حول طبيعة القيادة ذاتها، فرتيس الحزب (سعدي) يعد من الجيل الشبابي القيادي، والذي غالبا ما يركز مطالبه حول الممارسة الديمقراطية وتطبيق قاعدة تداول السلطة دوريا²، لكن مواقفه النظرية لا تتوافق مع ممارساته من زاوية تغيير وتجديد القيادة داخليا، فمؤسسة الرئاسة في هذا الحزب تتميز بالثبات لعدم وجود تغيير في القائد الحزبي. بالإضافة إلى وجود تركيز سلطوي في هذه المؤسسة على باقي المؤسسات الأخرى داخل الحزب، ووجود هذا التركيز لا يشمل فقط المستويات الوسطى والقاعدية، بل حتى المستوى القيادي في حد ذاته، ويظهر ذلك جليا في سياسات الإقصاء التي مورست على بعض القيادات الجهوية مثل (آيت العربي) و(فرحات مهني)، والتي رفضت معاداة حزبها للبعدين الإسلامي والعربي، وأسباب شخصية أخرى³.

كما تنطبق نفس الخصائص على نمط القيادة في حزب العمال، فالأمانة العامة للحزب (لويزة حنون) التي تهيمن على هذا المنصب منذ تأسيسه عام 1990، وهو أعلى منصب فيه، يتضمن السلطة الفعلية والصلاحيات الواسعة على جميع المستويات، وتتميز طبيعة القيادة فيه بكاريزمية قوية، ساهمت إلى حد كبير في تماسكه التنظيمي، ومواجهة الحزب الاشتراكي للعمال للوصول إلى استقطاب واسع للشريحة العمالية والنقابية في المجتمع⁴، ويؤكد (عبد القادر قروسان)، العضو القيادي المنشق عن حزب العمال، أن المرحلة الجديدة في حياة الحزب بعد عام 2000، بينت النمط القيادي التسلطي لشخص الأمانة العامة، إذ يقول: «نحن مناظرون عماليون، نؤمن بالنقاش الحر والمساواة بين المواطنين والمناضلين، لكن للأسف منذ سنة 2000، لاحظنا هناك مستجدات بعيدة عن تقاليدنا التي عهدناها في حزبنا، لاحظنا أن هناك رأيا واحدا وفكرة واحدة، ومن يرفض الانصياع لذلك، فهو مارق وخائن، لقد أصبحت السيدة الأمانة العامة هي الكل في الكل، منذ أن اعتقدت أن حزب العمال أصبح كبيرا بفضلها (...)» ومثل هذه الأساليب في العمل السياسي والنضالي مرفوضة وغير قابلة على الإطلاق⁵، ويمكن إرجاع إرجاع أسباب تركيز هذا النمط بقوة في حزب العمال إلى طبيعة توجهه، كونه «تروتسكي» النشأة، إذ تتميز الأحزاب الشيوعية بتزايد نمو السلطة فيها، نتيجة تنامي الطاعة والخضوع من قبل الأنصار والأعضاء، كما يؤكد ذلك الأستاذ (موريس دوفارجيه)⁶.

أما الأحزاب السياسية التي عرفت النمط الكاريزمي على مستوى قيادتها في مرحلة تاريخية من تجربتها، فإنها تختلف نسبيا في بعض المظاهر مع الأحزاب السابقة، ويتركز ذلك أساسا في

¹ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 70.

² - عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 179 و 183.

³ - إسماعيل قيرة [وأخرون]، مرجع سابق، ص 165.

⁴ - المرجع نفسه، ص 171، 170.

⁵ - السفير، عدد 287، من 26 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص 07.

⁶ - موريس دوفارجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار للنشر، ط3، (1980)، ص 178.

درجة تركيز هذا النمط من جهة، وطبيعة وحجم هذه الأحزاب من جهة أخرى، فنمط الأحزاب القائمة على القيادة الكاريزمية المركزة توجد على مستوى الأحزاب الكبرى والصغيرة على السواء، وهي لم تستطع التخلّص من هذه الظاهرة، وإن كانت قد خفّت مظاهرها في بعض الأحزاب الأخرى (حالة حزب حركة مجتمع السلم)، بينما ينحصر النمط الآخر في الأحزاب الصغيرة وحدها، وبالتحديد؛ الأحزاب السياسية غير الفاعلة في الساحة السياسية والبيئة الاجتماعية.

إذ تعد طبيعة قيادتها كاريزمية، ولكنّها غير مركزة، بالنظر إلى النموذج الحزبي الأول. ومن بين هذه الأحزاب؛ حركة النهضة، الحركة الديمقراطية والاجتماعية، حزب التجديد الجزائري وحركة «مجد» سابقًا.

فأما حركة النهضة، فقد عرفت هذا النمط كما قلنا في فترة قيادة (جواب الله) منذ تأسيس الحزب عام 1990، إلى غاية تغير القيادة عام 1999، وفي الحركة الديمقراطية والاجتماعية يظهر هذا النمط بشكل كبير في فترة قيادة (الهاشمي شريف) الذي أُنتخب منسقا وطنيا منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي الرسمي عام 1990¹، إلى غاية وفاته عام (2005)²، وتركيز النمط القيادي الكاريزمي في هذا الحزب يرجع إلى طبيعة تكوينه، وفيما ذهب إليه (دوفارجيه) حول تنامي السلطة في يد القيادة لدى الأحزاب الشيوعية، إذ تمتد نشأة هذا الحزب كما رأينا سابقًا إلى الحزب الشيوعي الجزائري.

وقد عرف حزب التجديد أيضا هذا النمط منذ تأسيسه عام 1989، على يد قائده (نور الدين بوكروح)، والذي أُنتخب في المؤتمر التأسيسي المنعقد في 3 و 4 ماي 1990³، إلى غاية خروجه منه عام 2001، وتم إلغاء منصب الرئاسة والإبقاء على منصب الأمانة العامة⁴، وخلال فترة قيادة (بوكروح)، عرف الحزب شيوعا إعلاميا واسعا، بفضل الخطاب السياسي المعارض للسلطة آنذاك، وطبيعة تكوين القيادة الحزبية التي كانت تضم إطارات شبابية من جيل الاستقلال⁵، وقد خَلَف خروج القائد الكاريزمي للحزب عام 2001 حدوث خلافات تنظيمية حادة على مستوى بنائها الداخلي⁶، تركزت أكثر حول الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية.

كما عرفت حركة مجد سابقًا نمطا قياديا كاريزميا، تجسد في شخصية رئيس الحزب (قاصدي مرباح) منذ التأسيس عام 1990، إلى غاية وفاته في منتصف التسعينيات، والذي كان وراء شيوع الحركة إعلاميا، بفضل خطاباته السياسية والحزبية القوية في أوساط الجماهير من جهة، ومركزه

¹ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 72.

² - أخبار الأسبوع، عدد 209، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص 10.

³ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 70.

⁴ - سكولي رضوان، «قيادة حزب التجديد تسعى لإطفاء فتيل الصراع»، آخر ساعة (جريدة يومية)، عدد 1415، 13 جوان 2005، الجزائر، ص 03.

⁵ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 70.

⁶ - آخر ساعة، عدد 13، 1415 جوان 2005، مرجع سابق، ص 03.

السابق في الدولة، (رئيس حكومة أسبق)، من جهة أخرى، لكن اغتيال رئيسها، وخروج بعض الشخصيات المؤسسة، وضعف نتائج الانتخابات عام 1997 (0,59% في الانتخابات التشريعية في نفس السنة)¹، تراجع تأثيره في الساحة السياسية الوطنية، كما تراجع النمط القيادي الكاريزمي فيه، بتغيير مناصب قيادية، وعلى رأسها؛ مؤسسة الرئاسة، حيث أسندت لـ(عبد القادر مباح)²، ولم يكن النمط الكاريزمي مركزا في هذا الحزب، وهذا يرجع أساسا للفترة القصيرة التي ساد فيها هذا النمط.

ويمكن القول من خلال ما تقدم، أن هناك اختلافاً بارزاً في نمط القيادة الحزبية القائمة على أساس كاريزمي، فطبيعة البناء التنظيمي في الحزب، والتي تتأثر بطبيعة توجهه الإيديولوجي، تؤثر في درجة التركيز من حزب لآخر، بالإضافة إلى حجمه ضمن خارطة الأحزاب، والطبيعة الشخصية للقيادة في حد ذاتهم، كلها عوامل تؤثر في طبيعة هذا النمط، ولم تستطع معظم هذه الأحزاب التخلص من هذه الظاهرة، حتى بعد وفاة القائد الأوحده في بعضها، لاسيما في الأحزاب ذات النمط المركز، وإن كان البعض الآخر منها قد خرج من هذا الإرث التسلطي، إلا أنها تعرضت لأزمات على مستوى بنائها الداخلي.

ثانياً: النمط القيادي الأوليغارشي:

أصل كلمة « أوليغارشية» (Oligarchy) يوناني، مشتق من « أوليغوس » (Oligos) ، إذ تستخدم للدلالة على أن السلطة تعود إلى قسم من المواطنين، أو إلى طبقة اجتماعية، وليس إلى فرد، ولهذا فإن الأرستقراطية (الأخيار أو الشجعان) « أريستوس » (Aristos) تعد نمطا من أنماط الأوليغارشية، كما كانت تدلّ في العصور القديمة على حكم الأكثر أهلية وعلماء، إلى جانب امتلاك الثروة، حتى أن (أرسطو) لم يكن يعتبر حكم الأقلية الفقيرة حكما أرستقراطياً³.

أصبح هذا المفهوم يُستخدم في أكثر من نسق تنظيمي ضمن الأدبيات السياسية والاجتماعية، من بينها؛ الدولة والأحزاب السياسية، ويُشير إلى الشكل القيادي الذي يعتمد على قيام طبقة من الرؤساء، تمثل طائفة مغلقة على نفسها⁴، وتكون السلطة الفعلية بيدها⁵، إذ تستفيد من عدة امتيازات امتيازات يوفّرها لها النظام القانوني، وتتحكم في ملفّات الأعضاء والتعيين الداخلي للأشخاص، بالإضافة إلى تمتع هؤلاء القادة بشهرة كبيرة، حيث تقود الانتخابات العامة، وتبرز هذه الأوليغارشية على أساس تقسيم العمل لاحتكار السلطة، تلك هي الطبيعة الأوليغارشية التي تحدث عليها (ميتشلز) في نظريته حول « القانون الحديدي للأوليغارشية The Iron Law of

¹ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 73 .

² - المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

³ - محمد السويدي، مرجع سابق، ص 165 .

⁴ - موريس دوفارجيه، مرجع سابق، ص 161 .

⁵ - محمد السويدي، مرجع سابق، ص 165 .

¹ « Oligarchy، وأكدها (دوفارجيه) على جميع أنماط الأحزاب الحديثة، حتى الأحزاب الديمقراطية في حد ذاتها² .

وتتميز بعض الأحزاب الجزائرية المعاصرة بهذا النمط على مستوى قياداتها، إذ يتشكل المستوى القيادي من نخبة حزبية تحتكر السلطة الفعلية في البناء التنظيمي، على الأقل في الواقع الممارساتي، حيث يشمل هذا النمط؛ جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي، التحالف الوطني الجمهوري، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، كحزب التجديد الجزائري.

ويرى بعض الكتاب من أمثال (إسماعيل قيرة)، (فضيل طيو)، (علي غربي) وغيرهم، أن معظم هذه الأحزاب تعاني من تسلط القادة القدماء، ووقوفهم في وجه وطموحات الجيل الجديد من المناضلين، وهذا ما أدى إلى شيوع ظاهرة الانشقاق داخل هذه التنظيمات، الأمر الذي يطرح أهمية بروز نخبة جديدة فيها³.

فحزب جبهة التحرير الذي لم يعرف النمط القيادي الكاريزمي خلال تجربته الحزبية، إذ لم يرتبط بقائد أوحد، إلا أن طبيعة قيادته خلال فترة التعددية المعاصرة، بينت وجود النمط الأوليغارشسي، بالرغم من وجود عدم ثبات في مؤسسة القيادة، و« عدم شخصنة» السلطة فيه، ويرجع ذلك فيما يرى (رياض الصيداوي) إلى أن النخبة السياسية داخل هذا الحزب «تفككت» بعد مجيء مشروع التعددية عام 1989، إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات⁴، وحدثت خلافات وانقسامات داخله.

ويختلف هذا الحزب عن باقي الأحزاب الأخرى، في كونه مرتبطا بعلاقات وظيفية وطيدة بالسلطة المركزية في الدولة⁵، ولذلك فإن القيادة تتأثر بطبيعة هذه العلاقات، وقد قال (عبد الحميد مهري)، الأمين العام الأسبق للحزب في هذا الشأن، أن : « مصالح الأمن عندنا تعتبر نفسها مسؤولة عن تسيير الساحة السياسية⁶ ». ويبرز هذا التأثير في وجود نخبة نافذة تحاول دائما إرجاع الحزب إلى منطلق الولاء للسلطة كلما خرج عن هذا الإطار، ومحاولة إحداث تداول قيادات جديدة تكون كقيلة بإرجاعه إلى هذا الخط⁷.

ويمكن تشخيص بعض الأطراف في هذا الحزب التي تتميز بنفوذ كبير على مستوى السلطة الفعلية داخله، منها؛ (عبد القادر حجار)، (عبد الرحمان بلعياط) وغيرهم، مدعومين من أطراف

¹ - Robert MICHELS, *Les partis politiques: Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, (Traduit par: S. Janklevitch, Paris: Flammarion, 1971), p 279.

² - مورييس دوفارجيه، مرجع سابق، ص 165 .

³ - إسماعيل قيرة] وآخرون]، مرجع سابق، ص 311 .

⁴ - رياض الصيداوي، « تفكك النخب الحاكمة في الجزائر »، شؤون الأوساط، عدد: 98، أوت 2000، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق)، ص 57 .

⁵ - الخبر الأسبوعي، عدد: 308، من 22 إلى 28 جانفي 2005، مرجع سابق، ص 13 .

⁶ - المرجع نفسه، ص 10 .

⁷ - المرجع نفسه، ص 13 .

فاعلة في النظام السياسي، حيث استطاعت هذه الجهات داخل الحزب إلى إحداث «انقلاب علمي» في عهد قيادة (مهري) لصالح (بوعلام بن حمودة)، ثم حركة تصحيحية في عهد قيادة (بن فليس) لصالح القيادة الخماسية (هيئة التنسيق والتنفيذ)¹ التي ترأسها (عبد العزيز بلخادم)، حيث تولت الإشراف على عملية انتخاب المندوبين لعقد المؤتمر الثامن (8) في جانفي عام 2005²، غير أن هذه النخبة دائمة التغيير، بفعل العلاقات والمؤثرات الخارجية على الحزب. كما يرى البعض أن سلطة ونفوذ القادة التاريخيين في الحزب تعرضت للتراجع بعد وصول (اليامين زروال) إلى رئاسة الجمهورية عام 1995، ومحاولته نزع هذه السلطة والنفوذ منهم، ليس فقط على المستوى الداخلي للحزب، بل أيضا على مستوى الساحة السياسية، وذلك بدعم تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي³، حيث انتقل بعض الأعضاء والقادة إلى الحزب الجديد، كما قلنا سابقا. وكل هذه المظاهر، تبين بشكل واضح وجود نخبة حزبية في جبهة التحرير غير مرتبطة بقائد كاريزمي، حيث تتولى وظيفة القيادة، وتتأثر بطبيعة العلاقات السلطوية خارج الحزب، حتى وإن تغيرت هذه القيادات، فإن هذا الحزب بقي مرتبطا بنخبة قيادية جماعية، وهذا الشكل هو الذي يبرز النمط الأوليغارشفي.

ويظهر هذا النمط أيضا في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فعلى الرغم من إقرار بعض الملاحظين أن هذا الحزب يعبر عن الخطاب القيادي الأحادي بعد وصول (أحمد أويحي) إلى منصب الأمانة العامة⁴، إلا أن عدم ارتباطه بنمط قيادي أوحده، وتأثير قيادات أخرى على العملية التنظيمية واتخاذ القرارات فيه، ساهم في وجود قيادة أوليغارشفية، حيث برز ذلك بوضوح خلال عقد المؤتمر التأسيسي في شهر أبريل من عام 1998، وتم إسناد منصب الأمين العام لـ (الطاهر بن بعبيش)، فيما ترك منصب الرئيس شاغرا⁵، باعتبار أن هذا المنصب يسمح لصاحبه الاستحواذ على السلطة الفعلية فيه، وبالتالي اتجاه نحو النموذج الأوليغارشفي، بوجود جماعة نافذة في نخبة الحزب. كما يبرز هذا النمط في مظهر آخر عرفه هذا الحزب، ويتعلق بعملية الإطاحة بالأمين العام السابق (بن بعبيش)⁶، إذ ساهمت بعض تلك القيادات في دعم هذه العملية جماعيا، وتضم أعضاء المكتب والمجلس الوطنيين، وشخصيات فاعلة في السلطة المركزية، من بينها (محمد ببتشين)، مستشار سابق لدى رئيس الدولة آنذاك، و(عبد القادر بن صالح)، رئيس المجلس الشعبي الوطني الأسبق، و(مقداد سيفي)، رئيس حكومة أسبق، و(خلفة مبارك)، الأمين العام للمنظمة

¹ - المرجع نفسه، ص 10 .

² - الخبر الأسبوعي، عدد 305 : من 01 إلى 07 جانفي 2005، مرجع سابق، ص 11 .

³ - أحمد مهابة، «الانتخابات الجزائرية: من الذي كسب الرهان؟»، السياسة الدولية، عدد 129 : جويلية 1997، (القاهرة: الأهرام)، ص 141 .

⁴ - محمد رباعه، «التجمع الوطني الديمقراطي... ولد كبيرا فلم يعمر طويلا»، الحدث الدولي والعربي، عدد 22 :

سبتمبر 2002، (باريس : Darwish Presse)، ص 15 .

⁵ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 60 .

⁶ - محمد رباعه، مرجع سابق، ص 15 .

الوطنية لأبناء المجاهدين سابقًا، و(شريف عباس)، الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين سابقًا، حيث سعت هذه القيادات إلى الاستقالة الجماعية من عضوية المكتب الوطني¹.

كما تميزت قيادة حزب التحالف الوطني الجمهوري بالنمط الأوليغارشي، حيث ضمت قيادات تولت مناصب رسمية عليا في الدولة، وفي الحزب العتيد (جبهة التحرير الوطني)، وشخصيات وإطارات من المجتمع المدني، ومن بين هذه القيادات؛ رئيس الحزب (رضا مالك)، وهو رئيس حكومة أسبق وعضو المجلس الأعلى للدولة بعد استقالة (بن جديد)، و(سليم سعدي) الذي تولى عدة مناصب وزارية، و(علي هارون)، وزير سابق وعضو المجلس الأعلى للدولة، وغيرهم، وهي قيادات تاريخية ساهمت جماعيا في تأسيس هذا الحزب²، هذا الأخير الذي لم يرتبط بشخصية كاريزمية معينة.

أما بالنسبة لبعض الأحزاب التي عرفت نمطا كاريزميا، مثل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة النهضة وحزب التجديد، فإنها تأثرت أيضا بالنمط الأوليغارشي في فترات من تجربتها الحزبية. ففي حالة الجبهة الإسلامية التي اتجهت قيادتها إلى نمط كاريزمي، إلا أن بعض الدارسين يقررون بوجود قيادة متعددة على مستوى نخبة الحزب، فالباحثة (هدى ميتكيس) ترى أن نسق القيادة مشكل من عدة كوادر قيادية وسيطة شابة، قادرة على تحقيق أكبر قدر من التواصل مع الجماعات الشبابية، وتسد الفراغ القيادي في حالة وجوده بسبب اعتقالات السلطة لبعضها، منها (علي بن حاج) الذي يحظى بدعم كبير من التيار المتشدد في الجبهة، و(محمد السعيد) و(عبد القادر حشاني) اللذان يحضيان بدعم تيار الجزائر داخل الحزب³. ويتوافق هذا الرأي إلى حد كبير مع الواقع، بالرغم من أن رئيس الحزب كان يحظى بتأييد كلي لجميع هذه التيارات. وتتميز حالة هذا الحزب بامتزاج النمطين في آن واحد، لكن بوجود هيمنة للنمط الكاريزمي.

أما حالة حزب حركة النهضة، فإنه عرف هذان النمطان خلال فترتين منفصلتين، فبعدما خرج من النمط الكاريزمي عام 1998 بتغيير القيادة وانفصال (جانب الله) عنه، عرف النمط الأوليغارشي، إذ تم وصول قيادات جديدة كما قلنا إلى مناصب عليا في الحزب بفضل إحرازها نتائج إيجابية في انتخابات عام 1997، ودخول بعضها في الحكومة، إذ بات من الواضح أن تلقى القيادة الكاريزمية آنذاك معارضة كبيرة منها، كما أصبح لها نفوذا قويا داخل الحزب، ونذكر منها على سبيل المثال؛ (لحبيب آدمي) الذي أصبح أمينًا عاما للحزب، يضطلع بصلاحيات كبيرة مقابل منصب الرئيس، و(عبد الوهاب دربال)، وزير سابق، و(محمد بوغازي)، وزير سابق أيضا، و(مراد زعيمي)، عضو مؤسس للحزب، و(فاتح ربيعي)، أمين عام بعد (آدمي)، وغيرهم، وقد

¹ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 60.

² - المرجع نفسه، ص 71.

³ - هدى ميتكيس، «توازنات في القوى الجزائرية: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي»، المستقبل العربي، عدد: 172، جوان 1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 37، 36.

أصبح لهذه القيادات دور محوري في النخبة الحزبية للنهضة، لاسيما في الصراع على النفوذ داخلها¹.

وقد ساهم خروج (نور الدين بوكروح) من رئاسة حزب التجديد عام 2001 في تغيير نمط القيادة من النموذج الكاريزمي غير المركز إلى النموذج الأوليغارشي، ويمكن تبرير ذلك بتعدد القيادات التي تداولت على منصب الأمانة العامة، لاسيما بعد إلغاء منصب الرئاسة نهائياً، حيث شملت أربع (4) أسماء عامون منذ تاريخ خروج (بوكروح) من الحزب، ضيف إلى ذلك، الصراع على النفوذ في نخبة الحزب ذاتها، والأزمة الداخلية التي عرفها عام 2005².

ومن كل ما تقدم، يمكن القول أن طبيعة القيادة الحزبية في الجزائر قد تأثرت بنموذجين متنافيين للديمقراطية، تركز أساساً في النموذج الكاريزمي والأوليغارشي، ويبرز هذا التأثير بشكل كبير في صعوبة هذه الأحزاب الخروج من هذان النمطان، رغم المحاولات الجادة من بعض عناصرها لإضفاء الطابع الديمقراطي على الهياكل الأحزاب وقياداتها، لكن هذه المحاولات بقيت محدودة وضعيفة، حيث أدت في بعض الأحزاب إلى حدوث شرخ في البناء التنظيمي على مستوى العلاقة بين القيادة والمستويات القاعدية، وما يُبرر ذلك؛ الصراعات والأزمات التي مرت بها خلال تجربتها المعاصرة، وهو مؤشر آخر يدل على تعثر الممارسة الداخلية في الأحزاب الجزائرية.

كما أنه باعتبار هذان النموذجان غالبان على نمط القيادة في هذه الأحزاب، إلا أنهما ليسا الوحيدين ضمن هذا الجانب، وذلك بالنظر إلى أن البعض منها حاولت إضفاء الطابع الديمقراطي لنمط القيادة والعلاقة مع الأعضاء، ويتحدد ذلك أساساً في أساليب وأنماط تداول القيادة فيها.

¹ - السفير (جريدة أسبوعية)، عدد: 175، من 06 إلى 12 أكتوبر 2003، مرجع سابق، ص 04.

² - آخر ساعة، عدد 13، : 1415 جوان 2005، مرجع سابق، ص 03.

المطلب الثاني: مميزات عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية:

يهدف هذا الجانب من الدراسة للتعرف على أساليب وطرق تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، بحيث لا تشمل فقط منصب الرئاسة أو الأمانة العامة، بل تشمل أيضا المستوى القيادي الذي يتضمن أعضاء نخبة الحزب، مثل أعضاء المجلس الوطني، والهيئة التنفيذية؛ أي البحث في مسألة انفتاح أو انغلاق النخبة الحزبية ودراسة هذه الأساليب والأنماط يساهم في فهم جانب من طبيعة الممارسة الداخلية في هذه الأحزاب من زاوية دوران النخبة، باعتبار أن عملية التداول هذه، تعد شرطا ضروريا لتطبيق الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس، نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة (3) فروع، حيث يشمل الأول؛ درجة انتظام عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية، كما يتضمن الثاني نمط التداول غير الديمقراطي للقيادة الحزبية، في حين يتضمن الفرع الأخير نمط التداول الديمقراطي الشكلي لهذه القيادة.

الفرع الأول: درجة انتظام عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية

تشتت عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب السياسية بشكل عام أن تكون دورية، فهي تخول من حيث النص القانوني لمؤتمرها العام، السلطات والصلاحيات لتجديد النخبة الحزبية عن طريق الانتخابات الدورية، وتعقد هذه الأحزاب مؤتمراتها دوريا خلال فترة محددة تختلف من حزب لآخر، ولهذا فإن تحديد درجة تركيز المستوى القيادي فيه، أي فهم إمكانية وجود تجديد سياسي للنخبة بصفة منتظمة، فما مدى انتظام دورة النخبة القيادية في الأحزاب الجزائرية؟

تختلف درجة انتظام عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة من حزب إلى آخر، تبعا لتركيز النمط القيادي فيه، سواء كان كاريزميا أو أوليغارشيا، فهناك من الأحزاب السياسية التي لم تعرف تداولاً على منصب الرئاسة إلا بعد وفاة رئيسها، وهي حركة مجتمع السلم، والحركة الديمقراطية والاجتماعية¹، وهناك من عرفت تداولاً ولكن بعد حدوث أزمات حادة على مستوى قيادتها وقاعدتها النضالية، مثلما هو الحال لجهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة، وهناك من هذه الأحزاب من لم يعرف تداولاً إطلاقاً على هذا المنصب منذ تأسيسها، منها؛ جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال والتحالف الوطني الجمهوري، أما على مستوى نخبة الأحزاب الأخرى في مختلف الهيئات القيادية، فإن هناك تبايناً في دوران وتجديد هذه القيادات داخلها،

بالرغم من وجود تغير متفاوت في بعض الأحزاب، مثل حركة مجتمع السلم، وحزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، في حين يوجد تداول نسبي ومحدود في بعض الأحزاب

¹ - أخبار الأسبوع، عدد: 209، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص 10.

الأخرى، لكنّه غير منتظم، وحدث معظمه بفعل صراعات وخلافات داخل هذه الأحزاب ذاتها، مثلما هو الحال لجبهة التحرير، حركة النهضة، جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجديد الجزائري. فأما على مستوى منصب الرئاسة أو الأمانة العامة، فإنه يمكن الإشارة في البداية إلى أن الأحزاب الجزائرية تختلف حول تسميات هذا المستوى القيادي، فهناك من يستخدم تسمية رئيس الحزب (حركة مجتمع السلم، حركة الإصلاح الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة، التجديد الجزائري سابقًا، النهضة سابقًا، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، كالحركة الوطنية للأمل، الحزب الجمهوري، عهد 54، الجبهة الوطنية، الحزب الوطني من أجل التضامن والتنمية)، في حين هناك من الأحزاب من يعتمد على وجود منصب الأمين العام (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب العمال وبعض الأحزاب الأخرى)، وهناك من يعتمد على منصب المنسق الوطني (الحركة الديمقراطية والاجتماعية).

تشير معظم هذه الأحزاب في وثائقها الداخلية (القانون الأساسي والنظام الداخلي) على أن تداول منصب رئيس الحزب أو الأمين العام يتم على أساس قرارات المؤتمر العام، لكنّها تختلف في تحديد المدة القانونية للتجديد¹، ويعد هذا التزاما شكليا من قبل هذه الأحزاب، لكنّه غير كاف، بالنظر إلى طبيعة الممارسة الحزبية في الواقع.

فحزب حركة مجتمع السلم لم يعرف إلا تغييرا واحدا على مستوى منصب الرئاسة منذ تأسيسه عام 1991، حيث كان هذا التغيير سنة 2003، ولم يحدث إلا بعد وفاة رئيس الحزب (محفوظ نحناح)²، الذي كان يجسد زعيما كاريزميا فيه، بالنظر في تاريخ انعقاد مؤتمرات الحزب الثلاثة الأولى (المؤتمر التأسيسي، المؤتمر الأول عام 1991، والمؤتمر الثاني عام 1998)، فإن جميع هذه المؤتمرات كرست اختيار (نحناح) رئيسا للحزب³. أما المؤتمر الثالث (3) المنعقد عام 2003، فرغم أنه جاء في أوانه (مراعاة المدة القانونية، وهي خمس (5) سنوات بين مؤتمرين)، إلا أنه انعقد لاختيار القيادة الجديدة بعد وفاة الرئيس، وحدث بفعل ذلك أزمة داخلية⁴، شملت جميع مستويات التنظيم.

كما عرف حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية نفس الظاهرة، بحيث هيمن (الهاشمي شريف) على منصب المنسق الوطني - وهو أعلى منصب في الحزب - ولم يحدث أي تداول إلا

¹ - تختلف المدة القانونية لاختيار رئيس الحزب أو الأمين العام، ومدة عقد المؤتمر من حزب لآخر، فحزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وعهد 54، وحركة مجتمع السلم، والإصلاح الوطني، كلها تحدد خمس (5) سنوات، أما جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فإنها تحدد ذلك وفق أربع (4) سنوات، فيما تحدد الحركة الديمقراطية والاجتماعية ثلاث (3) سنوات لذلك.

² - أخبار الأسبوع، عدد: 209، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص 10.

³ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 62.

⁴ - عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص 103.

بعد وفاته عام 2005¹، ويعد ذلك تكريسا لمبدأ الهيمنة على القيادة والحزب بشكل عام، واستبعادا لمنطق التداول والتغيير كمبدأ أساسي تشترطه الممارسة الديمقراطية الفعلية.

وبقياس معدل التغيير في الحزبان من هذا الجانب، يمكن القول بعدم وجود انتظام في عملية تداول منصب الرئاسة، وذلك بالنظر إلى الفترة الطويلة للقيادة، مقارنة بأعمار هذه الأحزاب، بالإضافة إلى أن عملية التداول التي حدثت على هذا المستوى، جاءت ضرورة حتمية لبقاء وجود الحزب، وليس تقيدا بمنطق الممارسة الديمقراطية.

كما تتميز أحزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة (النوع الثاني) بعدم انتظام في تداول هذا المنصب، إذ أن معظم التغييرات التي حدثت على هذا المستوى، جاءت بفعل أزمات داخلية، ولم تراعى المدة القانونية التي حددتها وثائق هذه الأحزاب. فحزب جبهة التحرير عرف أربع (4) أمناء عامون (أنظر الجدول رقم 11 تابع للملحق رقم: 04)، ووصول هؤلاء القادة إلى هذا المنصب كان بفعل خلافات داخلية عرفها الحزب².

ولم يحدث هذا التداول بشكل نظامي وفقاً للوثائق القانونية³، بل سبقته أزمات تنظيمية، تمثلت في خلافات سياسية بين أطراف النخبة الحزبية ذاتها، منها؛ خلافات حول إقرار التعددية في نهاية عام 1988⁴، وخلافات حول أسلوب المعارضة الذي تبنته قيادة الحزب بعد عام 1992، وخلافات سياسية شبيهة بسابقتها بعد عام 2005⁵.

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ورغم قصر تجربته الحزبية مقارنة بالأحزاب الأخرى، فإنه لم يعرف أيضا انتظاما على مستوى تداول منصب الأمين العام، وذلك بالنظر لفترة قيادة (بن بعبيش) و (أويحي) ، فهذا الأخير الذي وصل إلى هذا المنصب عام 1999، جاء بفعل أزمة تنظيمية وخلافات بين الأجنحة داخله، أدت إلى الإطاحة بالأمين العام السابق⁶.

ولم يعرف حزب حركة النهضة انتظاما على مستوى تداول منصب الأمين العام بعد التغيير الجذري في الحزب عام 1998، وخروج (جانب الله) من منصب الرئاسة، حيث أثرت عدة أزمات على استقرار، الحزب التنظيمي بعد هذا التاريخ، إذ توحى المشاكل التنظيمية التي خلفها المؤتمر الثالث (3) عام 2003 صعوبة اختيار قيادة جديدة على رأس الحركة، بعد استقالة (لحبيب آدمي)، ثم (فاتح ربيعي) بعده، وتُرك هذا المنصب شاغرا، بسبب الصراع داخل النخبة الحزبية⁷.

¹ - أخبار الأسبوع، عدد 209:، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص 10.

² - حزب جبهة التحرير الوطني، [قائمة المسؤولين المتعاقبين على الحزب منذ الاستقلال]، أنظر:

<http://www.pfln.org.dz/arabe/sommaire-ar.htm>

³ - ينص القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير على أن انتخاب الأمين العام يكون بواسطة المجلس الوطني أثناء المؤتمر، وفق المادة (31) منه، أنظر:

حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي: المؤتمر الثامن 30-31 جانفي و 1 فيفري 2005، الجزائر، ص 15.

⁴ - هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 28.

⁵ - الخبر الأسبوعي، عدد 308:، من 22 إلى 28 جانفي 2005، مرجع سابق، ص 13.

⁶ - محمد رباح، مرجع سابق، ص 15.

⁷ - السفير، عدد 173:، من 22 إلى 28 سبتمبر 2003، مرجع سابق، ص 02.

كما أثر عدم الاستقرار المؤسسي في حزب التجديد الجزائري منذ رحيل رئيسه (بوكروح) عام 2001، حيث عرف الحزب تداول أربع (4) أمناء عامون على منصب القيادة، وكل هذه التغيرات جاءت بفعل أزمات تنظيمية داخله¹. ويظهر عدم الانتظام في تداول هذه المناصب عند مقارنة المرحلة الأولى من تاريخ الحزب (من 1989 إلى غاية سنة 2001)، والمرحلة الثانية (بعد سنة 2001)، فمعدل التداول منعدم تماما على مستوى الرئاسة في المرحلة الأولى، في حين هناك تغير مستمر وغير منتظم في الفترة الثانية، ويرجع ذلك إلى وجود تركيز للسلطة والنمط القيادي الكاريزمي في الفترة الأولى مقارنة بالثانية.

وتوجد أحزاب أخرى لم تعرف أي تداول على منصب الرئاسة منذ تأسيسها، وهذا يرجع أساسا إلى نمط تركيز السلطة في يد القائد الحزبي، بالإضافة إلى تركيز الخاصية الكاريزمية على هذه القيادة، وتتحصر هذه الظاهرة في حزب جبهة القوى الاشتراكية بقيادة (حسين آيت أحمد)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة (سعيد سعدي)، وحزب العمال بقيادة الأمينة العامة (لويزة حنون)، والتحالف الوطني الجمهوري الذي يرأسه (رضا مالك)².

أما على مستوى المناصب القيادية الأخرى، فيمكن تسجيل تباين في عملية التداول من حزب إلى آخر، كما يوجد اختلاف في انتظام دورة النخبة في هذه الأحزاب، بالرغم من أنها تعاني في مجملها من هيمنة الجيل القيادي المؤسس، والذي غالبا ما يتميز بشيخوخة سياسية أو عمرية، ووجود تداول نسبي وغير منتظم، بحيث حدث في بعض الأحيان بسبب سياسات الإقصاء التي تتبناها هذه الأحزاب كأسلوب لإدارة أزماتها الداخلية، كما حدث في حزب جبهة التحرير في عام 1996، إذ تم إقصاء أنصار الأمين العام الأسبق (مهري) من قيادة الحزب، وفي سنة 2005، عندما تم إقصاء أنصار (بن فليس) من هذا المستوى، منهم (كريم يونس)، (الصادق بوقطاية) و(عبد القادر زيدوك)، وغيرهم، في إطار ما أطلق عليه بعملية «تشبيب وتطهير الحزب من الجيل القديم»³، وفي حزب حركة مجتمع السلم الذي عرف انعقاد مؤتمر تأسيسي وثلاث مؤتمرات عامة، جاءت معظمها غير منتظمة، حيث كرست هيمنة نخبة من أعضائها على مستوى القيادة، تركزت أساسا في الأعضاء المؤسسين من أمثال (عبد الحميد مغارية)، (محجوبي العيد)، (الحاج عزيز) و(عبد الرزاق مقري) وغيرهم كأعضاء في مجلس الشورى والمكتب الوطني، لاسيما في المؤتمر الثاني المنعقد في عام 1998⁴، كما كرس المؤتمر الثالث (3) هذه الظاهرة بتغيير في إسناد هذه

¹ - آخر ساعة، عدد 13، 1415 جوان 2005، مرجع سابق، ص 03.

² - يعتبر قادة أحزاب؛ جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال والتحالف الوطني الجمهوري، القادة المؤسسون الفعليون لها، أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 67، 66 و 71، 70. ومنذ تأسيسهم لهذه الأحزاب، لم يحدث أي تغيير على منصب القيادة (الرئاسة أو الأمانة العامة).

³ - الخبير الأسبوعي، عدد 308، من 22 إلى 28 جانفي 2005، مرجع سابق، ص 10.

⁴ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 62-63.

الوظائف بين معظم هذه الأطراف مع صعود بعض الأعضاء من المستوى الأوسط إلى المستوى القيادي الأعلى.

وكذلك بالنسبة لحزب التجديد في مرحلة قيادة (بوكروح)، حيث جسدت مؤتمرات الحزب خلال هذه الفترة هيمنة شخصيات مؤسسة على هذه المناصب، أبرزها (جيلالي سفيان)، الأمين العام الأسبق والشخصية الثانية بعد (بوكروح)¹، بينما عرفت الفترة الثانية تغير واضح بالنسبة لنخبة الحزب الأخرى، لاسيما بعد إلغاء منصب الرئاسة من الهياكل نهائياً في المؤتمر الرابع (4) عام 2004²، وهذه التغييرات الحاصلة في البناء الداخلي للحزب تدلّ على عدم انتظام في دورة النخبة الحزبية لهذا الحزب.

فيما حدث تغير طفيف في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على هذا المستوى، لكنه جاء نتيجة سياسات الإقصاء ضد بعض القيادات، مثل (آيت العربي) و(فرحات مهني) في منتصف التسعينيات³.

في حين يمكن تسجيل تداول غير منتظم على مستوى نخبة حزب جبهة القوى الاشتراكية في المرحلة المعاصرة، وعلى رأسها؛ منصب الأمين الوطني أو السكرتير الأول، حيث عرف الحزب تغيير أربع (4) قيادات من هذا المستوى منذ عام 1997، وهم: (الصادق دبايلي)، (أحمد جداعي)⁴، (معمري جودي)⁵ و(علي العسكري)⁶، لكن تعاقب معظم هؤلاء القادة لم يكن منتظماً، بالنظر إلى الأزمات التنظيمية الداخلية والعلاقات مع القاعدة النضالية في الحزب.

وكلّ هذه المؤشرات في معظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة تبين عدم انتظام دورة النخبة الحزبية، سواء تعلق الأمر بمنصب الرئاسة أو الأمانة العامة أو المستوى القيادي بشكل عام، وهذا ما يدلّ على وجود مشكلة تطبيق الديمقراطية داخلها، كما يبين بشكل واضح تعثر الممارسة الحزبية من هذا الجانب.

الفرع الثاني: نمط التداول غير الديمقراطي للقيادة الحزبية في الجزائر

تختلف الأحزاب الجزائرية المعاصرة في طريقة التداول على المناصب القيادية من حزب لآخر، تبعاً لبنائها السلطوي، ودرجة تركيز النمط القيادي، ولكن تشترك معظمها في وجود تداول غير ديمقراطي على القيادة، بالرغم من أن الكثير من القيادات والأحزاب في الجزائر تحمل شعار الديمقراطية. ولقد أثمر نمط القيادة الكاريزمي أو الأوليغارشي في هذه الأحزاب، وعدم وجود انتظام

¹ - آخر ساعة، عدد 13، 1415 جوان 2005، مرجع سابق، ص 03.

² - المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

³ - إسماعيل قيرة [وأخرون]، مرجع سابق، ص 165.

⁴ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 66.

⁵ - السفير، عدد: 163، من 14 إلى 20 جويلية 2003، مرجع سابق، ص 05.

⁶ - لحسن أمين والحاج بوزيان « حوار مع علي العسكري، السكرتير الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية »، الخبر الأسبوعي (جريدة أسبوعية)، عدد: 326، من 28 ماي إلى 03 جوان 2005، الجزائر، ص 06-07.

مستمر في دورة النخبة الحزبية على أسلوب التداول على القيادة، حيث أخذ هذا الجانب شكلا غير ديمقراطي في أغلب الظروف.

فحزب جبهة التحرير الذي عرف تداول أربع (4) أمناء عامون على قيادته منذ إقرار التعددية السياسية، ورغم الإشادة بتجربته في هذا المجال، إلا أن الطريقة التي وصل بها هؤلاء القادة إلى هذه المناصب تُشير إلى وجود نمط غير ديمقراطي في أسلوب التداول، فوصول (عبد الحميد مهري) إلى منصب الأمانة العامة نهاية عام 1988، كان عن طريق الإطاحة بالتيار المحافظ في النخبة الحزبية، الذي رفض إصلاحات رئيس الدولة (بن جديد)¹، باعتبار أن الجبهة في تلك الفترة، كانت تمثّل حزب الدولة الوحيد. كما أن تولّي (بوعلام بن حمودة) منصب القيادة عام 1996، والإطاحة بـ(مهري) وأنصاره لم يكن بطريقة ديمقراطية، إذ أن بعض الأطراف في نخبة الحزب، وعلى رأسهم؛ (عبد القادر حجار) و(عبد الرحمان بلعياط) تولّوا مهمة «الانقلاب العلمي» أو «المؤامرة العلمية» على حد تعبيرهم، ضد القيادة القديمة، بعد أن عرف الحزب في تلك الفترة معارضةً شديدةً للسلطة المركزية، وهذا ما أدى إلى اتهام أجهزة الأمن (الجيش) في دعم هذه الحركة التي تولّت الإطاحة به²، وقد ذهب الباحث (رياض الصيداوي) إلى القول بالدور المحوري للجيش في دعم عملية تغيير القيادة في هذه الفترة³، كما تمت الإطاحة بـ (بن حمودة) فيما بعد من منصب القيادة، عندما أصبح يعبر عن غضبه من السلطة التي لا تستشير حزبه، ولا تشاركه في القرارات ولا في الخيارات السياسية والاقتصادية على حد تعبيره، وخلفه (علي بن فليس) في منصب الأمانة العامة⁴، إلى غاية إلغاء المؤتمر الثامن (8) المنعقد عام 2003، حيث عرف الحزب أزمة داخلية، انعكست فيما بعد على القيادة، وقد استطاعت الحركة التصحيحية ممثلة في هيئة التنفيذ والتنسيق، وعلى رأسها (عبد العزيز بلخادم)، (عبد القادر حجار) و(سعيد بوحجة)، الإطاحة بالأمين العام السابق (بن فليس)، واختيار (بلخادم) أمينًا عاما في مؤتمر الحزب الأخير عام 2005⁵.

أما بالنظر إلى الأحزاب التي لم تعرف تداولاً على منصب الرئاسة فيها، مثل جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمل، فإن عملية تجديد هذه القيادات كانت تتدخل فيها عدة عوامل مؤثرة، مثل سلطة القائد الكاريزمي، وتواصل النمط القيادي القديم، إذ أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على سبيل المثال الذي كرس في مؤتمره الثاني (2)

1- هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص ص 32-33.

2- الخبر الأسبوعي، عدد 308، من 22 إلى 28 جانفي 2005، مرجع سابق، ص 10.

3- رياض الصيداوي «تفكك النخب الحاكمة في الجزائر»، مرجع سابق، ص 69.

4- الخبر الأسبوعي، عدد: 308، من 22 إلى 28 جانفي 2005، مرجع سابق، ص 10.

5- نوار سوكو، «حوار مع (سعيد بوحجة)، عضو هيئة التنفيذ والتنسيق المؤقتة في حزب جبهة التحرير

الوطني»، الخبر الأسبوعي، عدد: 308، من 22 إلى 28 جانفي 2005، الجزائر، ص 11.

عام 1998 إعادة اختيار (سعيد سعدي) رئيسا للحزب¹، كما كرسته مؤتمرات الحزب السابقة، بالرغم من اعتبار أنصاره تجديدا للقيادة تم بشكل ديمقراطي.

ويرى (بوعلام بن حمودة) في كتابه «الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع» أن غياب تجديد الإطارات في الأحزاب يرجع لسببين رئيسيين، هما: انعدام برنامج سياسي واضح مدروس، وانعدام اللجوء إلى الاقتراع السري².

تبرز بعض مظاهر التعثر في ممارسة الديمقراطية على مستوى بعض الأحزاب، حيث عرفت حركة النهضة خلال المؤتمر الثالث (3) عام 2003 إشكالية اختيار القيادة، بعد استقالة (فاتح ربيعي) رئيس الحزب بالنيابة، إذ ترك هذا المنصب شاغرا³، بسبب الصراع على النفوذ في النخبة الحزبية بين جناح (آدمي) و(عبد الوهاب دربال) من جانب، وجناح (محمد علي بوغازي)، (محمد ذويبي) و(عز الدين جرافة) من جانب آخر.

وبالنظر إلى عملية تغيير القيادة في حزب جبهة القوى الاشتراكية على مستوى منصب الأمين الوطني أو السكرتير الأول، يمكن تسجيل الدور المحوري للرئيس (آيت أحمد) في هذه العملية، إذ أن تقاليد الحزب في هذا المجال تُشير إلى دور الرئيس في تنظيم وتوجيه وتعيين القيادة الداخلية⁴. كما أن عملية وصول (أحمد أويحي) إلى قيادة التجمع الوطني الديمقراطي عام 1999 كانت عن طريق «الإطاحة» بـ (بن بعبيش)، ولم تُجرى على أساس ديمقراطي كما تنص عليه وثائق الحزب القانونية، غير أن القيادي في الحزب (محمد خوجة) يرى بأن عملية الإطاحة بالأمين العام السابق كانت ديمقراطية، ولكنها لم تكن حضارية.

وتشير كل المظاهر إلى هيمنة النمط غير الديمقراطي على أسلوب تداول القيادة في أغلب الأحزاب الجزائرية المعاصرة، لاسيما على مستوى رئاسة الحزب أو الأمانة العامة، بالرغم من بروز بعض المظاهر الديمقراطية في بعض الأحزاب ذاتها أو أحزاب أخرى، ولكن تقترن في معظمها بالجانب الشكلي، وتبقى محدودة بالنظر إلى النتائج التي خلّفتها.

الفرع الثالث: نمط التداول الديمقراطي الشكلي للقيادة الحزبية في الجزائر

رغم أن النمط غير الديمقراطي يغلب على عملية تغيير القيادة الحزبية في الجزائر، إلا أن هذا النمط ليس الوحيد على مستوى الممارسة الفعلية في الواقع، وحتى على الجانب القانوني الذي يؤثر في هذه الممارسة، إذ تشير بعض تجارب الأحزاب الجزائرية المعاصرة إلى وجود أسلوب ديمقراطي في هذا الشأن، لكنه يبقى محدودا باعتباره أسلوبا شكليا في معظمه.

¹ - Rassemblement pour la Culture et la Démocratie, «Rapport : Positions politiques marquantes du R.C.D», Alger.

² - بوعلام بن حمودة، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع، (الجزائر: دار الأمة، ط 2، 1999)، ص 136.

³ - السفير، عدد 173، من 22 إلى 28 سبتمبر 2003، مرجع سابق، ص 02.

⁴ - السفير، عدد: 163، من 14 إلى 20 جويلية 2005، مرجع سابق، ص 05.

ويظهر هذا الجانب على مستوى الوثائق القانونية للأحزاب السياسية، إذ تتشابه معظمها في إقرار التداول الديمقراطي للقيادة، من خلال النصوص التنظيمية لها، حيث ينص القانون الأساسي الحالي لجبهة التحرير الوطني في المادة (31) أن المجلس الوطني هو المكلف بانتخاب الأمين العام أثناء المؤتمر، كل خمس (5) سنوات¹. كما ينص القانون الأساسي للتجمع الوطني الديمقراطي في المادة (40) على أن انتخاب الأمين العام يتم من طرف المؤتمر الوطني كل خمس (5) سنوات²، باعتبار هذا المؤتمر يجسد الهيئة العليا، ويمثل جميع المستويات التنظيمية؛ العليا، الوسطى والدنيا. أما حركة مجتمع السلم، فيؤكد في قانونه الأساسي، على أن مجلس الشورى هو من يملك المبادرة نظريا حول المشاركة في هذا المؤتمر، كما تنص على ذلك المادتان (14) و (15) منه³. وينص القانون الأساسي لحركة الإصلاح الوطني، على أن انتخاب رئيس الحزب يتم من قبل المؤتمر، حسب المادة (34) ، في حين يملك الرئيس المبادرة باستدعاء انعقاده، أو يتم من طرف ثلثي أعضاء مجلس الشورى الوطني، في إطار مدة خمس (5) سنوات بين مؤتمرين، وفق المادة (35)⁴. في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، نجد رئيس الحزب والمجلس الوطني، الهيئتان اللتان تملكان المبادرة لاستدعاء انعقاد المؤتمر، لكن مدته القانونية محددة بأربع (4) سنوات، وفق المادة (2) و (3) من قانون الحزب⁵. في حين نجد جبهة القوى الاشتراكية و« عهد 54» لا يشيران مباشرة إلى انتخاب الرئيس ضمن المؤتمر، فهذا الأخير الذي يكون باقتراح الرئيس نفسه⁶، غير أن هناك نوع من الغموض حول كون المؤتمر يجسد هيئة عليا في الحزب، لكن يتم وفق مبادرة الرئيس، لاسيما وأن حزب « عهد 54» لا يحدد المدة القانونية لاختيار الرئيس، حيث ربطها بالاستقالة أو الوفاة، حسب المادة (31) من القانون الأساسي⁷.

لكن هذا الجانب يبقى محدودا وشكليا، ما لم يفترن بتجسيد فعلي في الواقع، بالرغم من أن للإطار القانوني تأثير مباشر في أسلوب الممارسة، إذ أن تجارب بعض الأحزاب تشير إلى وجود نوع من التنافس بين أعضاء النخبة الحزبية، لاسيما أعضاء القيادة الجديدة، التي تستند كثيرا على

¹ - حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي: المؤتمر الثامن 30-31 جانفي و 1 فيفري 2005 ، المصدر السابق، ص 1 - 15 .

² - التجمع الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، القانون الأساسي والنظام الداخلي، جوان 2003 ، ص 41 .

³ - حركة مجتمع السلم، [وثيقة القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم]، 5، 6، و 7 أوت 2003

⁴ - حركة الإصلاح الوطني، [القانون الأساسي]، 5 و 6 أوت 1999 : <http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=News&file=article&sid=>

⁵ - <http://www.elislah.org/milaf2/milaf9/watika5.htm>

⁶ - Rassemblement pour la Culture et la Démocratie (RCD), [Statut du RCD], Op. Cit.

⁷ - حول دور المؤتمر من الجانب القانوني ضمن وثائق حزبا جبهة القوى الاشتراكية و« عهد 54»، أنظر :

« Statuts du F.F.S », in: Front des Forces Socialistes, 3ème Congrès: L'alternative démocratique, Mai 2000, Tipaza (Algérie). pp 22, 23.

و: حزب عهد 54 ، الأمانة التنفيذية، القانون الأساسي للحزب، الجزائر.

⁷ - حزب عهد 54 ، المرجع نفسه.

وثائق أحزابها بضرورة إشراكها فعليا في القيادة، وبضرورة تفعيل مبدأ التداول وعملية التجديد، ومن ثم فإن هذا التنافس يعد مبدأً أولياً لتوفير الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية بصورة شكلية. ويجسد هذا الجانب ميزةً أخرى لنمط التداول الديمقراطية الشكلي في هذه الأحزاب، فالتنافس على القيادة داخل الحزب يعطي له طابعا ديمقراطيا، إذا استند إلى مبدأ الشرعية، فهو مقبول علنا باسم التعددية، حيث تسعى الاتجاهات المتنافسة إلى التنظيم والتكثف حول قاداتها، واجتماعاتها الخاصة، وهذا الوضع يمكن أن يعطي صورة ايجابية عن الحزب، لأنه يعبر عن الروح الديمقراطية، أما إذا بدت المنافسات بين التيارات والأجنحة عنيفة، سيؤثر هذا الوضع على بنائه¹، ومن ثم على طبيعة الممارسة الحزبية فيه.

وتظهر طبيعة التنافس في بعض الأحزاب الجزائرية بشكل بارز بصفة متفاوتة، مثل حزب جبهة التحرير، وحركات؛ النهضة، الإصلاح الوطني ومجتمع السلم، وحزب التجديد، وجبهة القوى الاشتراكية على مستوى الأمانة العامة، وهي ضعيفة أو منعدمة في بعض الأحزاب الأخرى، مثل؛ حزب العمال، وجبهة القوى الاشتراكية على مستوى الرئاسة، وغيرها.

فالنموذج الأول الذي تبرز فيه طبيعة التنافس بشكل متفاوت، يجسد نوع من المنافسة الحادة بين أجنحة الحزب، كما حدث في جبهة التحرير خلال فترة 2003 ، بين الجناح الذي يمثله (بن فليس) وجناح التصحيحين الذي يمثله (بلخادم)، حيث أدى الصراع على النفوذ داخل النخبة إلى انقسام الحزب، وتعرضه لأزمة تنظيمية متعددة الجوانب، ساهمت في تعثره لتحقيق تداول ديمقراطي، بإقصاء بعض أنصار التيار الأول². كما ساهم التنافس بين القيادة القديمة في حركة النهضة عام 1998، ممثلة في (جانب الله) من جانب، والقيادات الجديدة التي ظهرت بعد الانتخابات التشريعية عام 1997 ، من جانب ثاني إلى هيكل البناء السلطوي الذي كان مركزا في الجناح الأول بشكل كاريزمي³، لكن هذا التنافس أدى إلى أزمة تنظيمية حادة وانقسام الحركة⁴. وعرفت حركة مجتمع السلم تنافسا أقل حدة على منصب الرئاسة بعد وفاة قائدها (نحاح) في سنة 2003 ، حيث بينت نتائج الاقتراع الداخلي تقارب الأصوات بين (أبوجرة سلطاني) بـ 105 وعبد (عبد الرحمان سعدي) بـ 95 صوتا⁵، لكن سياسات الإقصاء التي مورست ضد بعض القيادات مثل (أحمد الدان)، بينت تعثر الحزب في تطبيق قاعدة التداول الديمقراطي⁶. أما حزب التجديد، فقد عرف تنافسا داخل نخبته بعد رحيل (بوكرواح) من القيادة عام 2001 ، لكن انعكاساته السلبية، تعرض

¹ - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت : المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، 1989)، ص264 .

² - الخبر الأسبوعي، عدد: 308 ، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، مرجع سابق، ص 10 .

³ - عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 264 .

⁴ - عمراني كربول، مرجع سابق، ص 102 .

⁵ - حركة مجتمع السلم، وثيقة النظام الداخلي لحركة مجتمع السلم، 3 ، 4 و 5 جانفي 2010:

<http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=News&file=article&sid=161>

⁶ - الخبر الأسبوعي، عدد: 327 ، من 04 إلى 10 جوان 2005 ، مرجع سابق، ص 06 .

الحزب إلى أزمات داخلية¹ بينت وجود تنافس شكلي دون تطبيق نموذج ديمقراطي على عملية التداول، بالرغم من أن الحزب عرف تعاقب أربع (4) أمناء عامون. كما يظهر التنافس داخل جبهة القوى الاشتراكية على مستوى الأمانة الوطنية، لكنه شكلي ومحدود، حيث تأثرت عملية التداول بقرارات وسلطة رئيس الحزب².

ورغم أن هذه المظاهر شكلية ومحدودة في الغالب حول التنافس داخل الأحزاب الجزائرية، لكنّها تعد بمثابة انطلاقة أولية لإمكانية توفّر ممارسة ديمقراطية فعلية، بالرغم من أن نتائجها بينت انحرافاً واضحاً عن هذا المسار.

أما المظهر الآخر لعملية التداول الديمقراطي الشكلي للقيادة الحزبية في الجزائر، فيبرز على مستوى الخطاب الحزبي لبعض قاداتها، حيث يركز هذا الخطاب على ضرورة التمسك بآليات الديمقراطية، وعملية تجديد القيادات، بإتاحة فرص للقيادات الجديدة الصاعدة، والتي غالباً ما تتركز في جيل الشباب.

حيث ركز حزب جبهة التحرير الوطني كأبرز نموذج في هذا المجال في خطابات قاداته على ضرورة « تشييب الحزب » على مستوى القيادة الوسطى والعليا، وهو المشروع الذي نادى به (بن فليس) ومن بعده بلخادم³. كما يظهر أيضاً هذا الخطاب في العديد من هذه الأحزاب خلال تجربة التعددية المعاصرة.

ومن كلّ ما تقدم، يمكن القول أن عملية تداول القيادة في الأحزاب الجزائرية يغلب عليه الطابع غير الديمقراطي، باعتبار أن طبيعة القيادة المتركزة أساساً في نمطان رئيسيان؛ أحدهما يتضمن النمط القيادي الكاريزمي، والثاني يشمل النمط الأوليغارشي، بالإضافة إلى عدم وجود انتظام في تداول المناصب القيادية في الكثير من الأحزاب، وتركيز أسلوب التداول غير الديمقراطي في البعض الآخر، مع غياب عملية تجديد وتغيير المحتوى العام للنخبة الحزبية، باعتبار أن الكثير من مؤسسات هذه الأحزاب، لاسيما على المستوى التنظيمي الأعلى، تُشكّل بالتعيين أو بانتخابات يطعن في نزاهتها، كلّ ذلك أثر بشكل عام على بنائها التنظيمي، وحدثت أزمات مختلفة، بالرغم من وجود نمط شكلي ومحدود للتداول الديمقراطي على مستوى قياداتها، ينحصر أساساً في الخطاب الحزبي والجانب القانوني فقط، وكلّ ذلك يدلّ على أن معظم هذه الأحزاب تعيش أزمة قيادة، تختلف مظاهرها من حزب لآخر، وهو ما انعكس سلبياً على الممارسة الحزبية بشكل عام.

¹ - آخر ساعة، عدد: 13 ، 1415 جوان 2005 ، مرجع سابق، ص 03 .

² - السفير، عدد: 163 ، من 14 إلى 20 جويلية 2005 ، مرجع سابق، ص 05 .

³ - نوار سوكو، «المؤتمر الثامن لم يرض كافة فرقاء الحزب»، الخبر الأسبوعي (جريدة أسبوعية)، عدد: 311 ، من 12 إلى 18 فيفري 2005 ، الجزائر، ص 09 .

المطلب الثالث: الصعوبات العملية المؤثرة على دور الأعضاء في عملية تجديد القيادات الحزبية في الجزائر

عرف دور الأعضاء الحزبيين في الجزائر لتجديد النخبة القيادية عدة مظاهر، تميز معظمها بضعف كبير ومحدودية المشاركة، ويرجع ذلك فيما يبدو إلى جملة المشاكل والصعوبات التنظيمية، والتي أثرت على طبيعة العلاقة بين القيادة والقاعدة النضالية، أهم هذه الصعوبات، شملت تعرض هذه الأحزاب إلى أزمات داخلية متعددة، تركزت أكثر في الجانب التنظيمي والسياسي والفكري والمالي، كما ساهم الدور المركزي والمهيمن للقيادة في النشاط التنظيمي في تكريس هذا الضعف والمحدودية، بالإضافة إلى ذلك، وجود تنامي الولاء الحزبي في بعض الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي، وتأثيره على دور الأعضاء في التنظيمات الحزبية.

وعلى هذا الأساس، فقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث (3) فروع، نتطرق في الفرع الأول إلى الأزمات الحزبية المعاصرة، وتأثيرها على دور الأعضاء في هذه العملية، وفي الفرع الثاني، نتطرق إلى الدور المركزي للقيادة الحزبيين في النشاط التنظيمي، أما الفرع الثالث، فنتناول فيه تأثير تنامي الولاء الحزبي في بعض الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي على دور الأعضاء في تجديد النخبة الحزبية في الجزائر.

الفرع الأول: الأزمات الحزبية

شهدت تجربة الأحزاب الجزائرية المعاصرة بروز أزمات متعددة الجوانب، شملت في معظمها خلافاً داخلية ذات طبيعة سياسية، تنظيمية، فكرية وأحياناً شخصية، كما عرفت بعضها أزمات مالية، أثرت على بُناها الداخلية، وشمل مجال التأثير دور الأعضاء في تجديد القيادات الحزبية المعاصرة. وتتميز هذه الأزمات في إطارها العام بوجود صراع داخل النخبة الحزبية، امتدت آثاره لتشمل مجال مشاركة الأعضاء في هذه العملية.

فقد عرفت أحزاب جبهة التحرير الوطني¹، وحركتا النهضة² ومجتمع السلم³ أزمات سياسية متفاوتة الدرجة والتأثير، بسبب طبيعة العلاقات الخارجية مع السلطة، والتي تربط بعضها من جهة، في حالة جبهة التحرير، وعلاقة مظاهر الأزمة بمؤثرات العلاقة معها، في حالتها الحزبية النهضة ومجتمع السلم من جهة ثانية، فيما تأثرت هذه الأحزاب وغيرها بأزمات تنظيمية، شملت الخلافاً حول أسلوب التسيير الداخلي وعمليات اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات (شملت معظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة، مثل حركة مجتمع السلم، الإصلاح الوطني، العمال، جبهة القوى الاشتراكية، الجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتجمع الوطني

¹ - تحدثت الكاتبة (هدى ميتكيس) عن الأزمة السياسية التنظيمية والسياسية التي تعرض لها حزب جبهة التحرير في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حول إقرار التعددية، أنظر:

هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 28.

² - إسماعيل قيرة] وآخرون]، مرجع سابق، ص 170.

³ - الخبر اليومي، عدد: 04،4385، ماي 2005، مرجع سابق، ص 02.

الديمقراطي والتجديد الجزائري، وغيرها)، وخلافات فكرية تركزت في الأحزاب ذات التوجه الإسلامي والعلماني، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي. أما الأزمات المالية ودعم الدولة المقدم في هذا المجال، (فمثلا، رصد القانون المالي لعام 2002 غلًا مالياً يقدر بـ 09 مليار دينار جزائري)، مقارنةً بآتساع نشاطها، وتنامي دورها في الحياة العامة، ولهذا، فكثيرا ما تتدخل أطراف خارج الحزب في هذا المجال لدعم الأحزاب، وهي حالة الأحزاب السياسية في الدول النامية وحتى في الدول الغربية، كالولايات المتحدة الأمريكية¹، وبالتالي يكون لهذه الجهات إسهام بارز في أنشطتها الحزبية، ومنها التنظيمية، وعلى رأسها عملية صناعة واتخاذ القرارات وتغيير وتجديد القيادات بصفة غير مباشرة أو خفية في أغلب الظروف.

ونظرا للتأثير البارز لهذه الأزمات على بنى الأحزاب، فإنها تعد أحد الصعوبات الرئيسية لعملية تجديد النخبة الحزبية، وكثيرا ما حالت هذه الأزمات دون تحقيق مبدأ المشاركة في هذه العملية، وهذا يرجع إلى أن هذه الأحزاب التي تعرضت إلى أزمات تحاول القيادة فيها إحكام السيطرة داخليا كنمط للتحكم في انتشارها، ومن ثم فإن دور الأعضاء يتأثر بهذا الجانب بصورة مباشرة وغير مباشرة.

فحزب جبهة التحرير الوطني الذي عرف أزمة تنظيمية وسياسية خلال انعقاد المؤتمر الثامن (8)، شهد تراجع دور الأعضاء للتأثير في سياسات الحزب، وعلى رأسها عملية الترشيحات، حيث يرى نائب بالمجلس الشعبي الوطني، وهو أحد المناضلين في الجبهة، أن هناك تجاوزات بشأن اختيار أعضاء المجلس الوطني، وبروز تيار من الأعضاء المقصيين في هذه العملية نحو التوجه للانتظام في حركة احتجاجية ضد « سياسة الكيل بمكيالين » تجاه المؤتمرين²، وهذا يرجع أساسا إلى تأثر الحزب بالخلافات الداخلية التي تمثلها هذه الأزمة.

كما تأثر حزب حركة مجتمع السلم بالأزمة الأخيرة المتعلقة بمسألة استوزار رئيس الحركة في الحكومة عام 2005، باعتبار هذا الحزب الذي ظل من الأحزاب المعارضة في فترة قيادة (نحاح)، وهذه النتائج أثرت بدورها على دور الأعضاء داخل الحزب ضمن مستوى النشاط التنظيمي وعملية اتخاذ القرار، وتكريس ضعف هذا الدور على المستوى القاعدي، وهذا ما أدى برئيس الحزب إلى اتخاذ إجراءات متعلقة بإقصاء بعض العناصر من الهيئات القيادية، والخروج على القاعدة الديمقراطية، كما يرى ذلك (أحمد الدان)، القيادي السابق في حركة مجتمع السلم³.

كما أن الخلافات الداخلية في جبهة القوى الاشتراكية، أظهرت وجود أزمات على مستوى بعض الفدراليات أو المكاتب الولائية للحزب، وهذه الأزمات ساهمت في التأثير على دور الأعضاء في

¹ - ح. آيت عياد، « من يراقب تمويل الأحزاب السياسية؟ »، السفير (جريدة أسبوعية)، عدد: 92، من 04 إلى 10 مارس 2002، الجزائر، ص 08.

² - الخبر الأسبوعي، عدد: 311، من 12 إلى 18 فيفري 2005، مرجع سابق، ص 09.

³ - الخبر الأسبوعي، عدد: 327، من 04 إلى 10 جوان 2005، مرجع سابق، ص ص 06-07.

القاعدة النضالية، مثل الأزمة التنظيمية التي عرفها على مستوى فدرالية ولاية عنابة، حيث قدم بعض المناضلين استقالة جماعية من الحزب على أداء القيادة في هذه الفدرالية، لاسيما على جانب التحضير للمؤتمر الرابع للحزب.

الفرع الثاني: الدور المركزي للقيادة في النشاط التنظيمي

يتميز الدور الفعلي للقيادة الحزبيين في النشاط التنظيمي لأغلب الأحزاب الجزائرية المعاصرة بالهيمنة، ولقد ساهم الدور المهيمن في تراجع دور أعضاء المستويات القاعدية والوسطى في عملية تجديد النخبة القيادية، والكثير من المظاهر التي تبين هذه الميزات، ففي حزب جبهة التحرير الوطني، نلاحظ أن الدور المهيمن للنخبة الحزبية في النشاط التنظيمي يعد مظهرا من بين عدة مظاهر هيمنة القيادة في هذا الحزب، وعلى اثر عملية انتخاب مندوبي المؤتمر ضمن المستوى التنظيمي الأوسط، فقد صرح (بوعلام بالسايح)، الناطق الرسمي باسم المؤتمر الثامن (8) المنعقد في عام 2005، أن لجنة إثبات العضوية قامت بإسقاط 313 عضو من قائمة المؤتمرين، لعدم استيفائهم للشروط القانونية، وبالتالي لا يحق لهم حتى حضور أشغال المؤتمر، لكن ضمن هذه القائمة، وجد بعض الأعضاء الذين كانوا قد استوفوا الشروط القانونية، وعلى رأسها شرط سبع (7) سنوات متتالية في النضال داخل الحزب، لكن كانوا ضمن الأعضاء المقصيين¹. ولهذا، فالسؤال المطروح هنا يدور حول الكيفية والمعايير المستخدمة في عملية الاختيار ضمن هذا المستوى؟

لقد ذهب بعض المناضلين في الحزب ومنهم أعضاء في غرفتي البرلمان، إلى القول بأن هناك معايير غير ديمقراطية في عملية الانتخاب، حيث أكد نائب الغرفة الأولى، وهو أحد المناضلين في الحزب، أن (عمار سعيداني)، رئيس المجلس الشعبي الوطني، وقيادي في هذا الحزب، أنه قام بإدراج سبعة وعشرون (27) عنصرا من التنسيقية السابقة لمساندة المرشح (بوتفليقة) في القائمة الوطنية، لا يستوفون الشروط القانونية لذلك².

كما يظهر الدور المهيمن للقيادة في النشاط التنظيمي في عدة أحزاب أخرى، وعلى رأسها حزب حركة مجتمع السلم، حيث يجسد هذا الحزب نمط القيادة الكاريزمية، لاسيما فترة حكم (نحاح)³، حيث أكدت كل المؤتمرات العامة التي عقدها الحزب، منطلق تركيز السلطة وهيمنة القيادة على أنشطة الحزب، فضلا عن الدور لمحوري لمنصب الرئيس في عملية اختيار وتجديد محتوى النخبة القيادية الأخرى، ويظهر هذا في الجانب العملي، لأن نصوص الحزب كثيرا ما تبرز الطابع الديمقراطي الشكلي.

¹ - الخبر الأسبوعي، عدد: 311، من 12 إلى 18 فيفري 2005، مرجع سابق، ص 09.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 63.

كما يجسد دور الرئيس في حزب جبهة القوى الاشتراكية هذا الجانب أيضا، إذ يمثّل (آيت أحمد) محور قوة الحزب، بما يتمتع به من كاريزمية على مستوى الحزب، أو حتى على المستوى الخارجي (الناخبين والمؤيدين)، ناهيك عن الدور المهيمن على أنشطة الحزب التنظيمية والسياسية، لاسيما على اختيار القيادة الوطنية¹، لكن هذا الدور المهيمن تراجع مقارنة بالمرحلة السابقة (1989-1999)، ويعود ذلك فيما يبدو إلى فشل الحزب في الانتخابات الرئاسية لعام 1999، ثم الانتخابات التشريعية لعام 2002، إلى جانب تواجد القيادة الرئاسية في الخارج (سويسرا)، وتقدم سنه، فضلا عن تركيز هدف الحزب للحفاظ على مكانته ضمن الأممية الاشتراكية أكثر من تركيز دوره على المستوى الوطني.

الفرع الثالث: تنامي الولاء الحزبي في بعض الأحزاب الجزائرية

يُفترض في الحزب السياسي الديمقراطي باعتباره جهازا عصريا أن يؤسس الولاء فيه على قواعد ومبادئ عقلانية ورشيده، بالشكل الذي يجعل فكرة المؤسسة سائدة ومهيمنة، وصحيح أن للقيادات والشخصيات الوازنة أدوارا مركزية في تطوير الحزب وتنمية أدائه السياسي والتنظيمي، غير أن هناك فرقا بين أن الولاء لكيان اعتباري يدين الجميع بالانتساب إليه والدفاع عن إستراتيجيته، وبين أن تتوزع ولاءات المناضلين على أسماء حزبية هي في حكم «الزعامة» منها إلى القيادة بالمفهوم المعاصر، فالولاء لمؤسسة الحزب يحافظ على تماسكه، دون التفریط في إمكانية الاختلاف والاجتهاد، في حين تذكي «الزعامة» روح التشيع، وتشجع على الاصطفاف وراء ولاءات شخصية سلبية في حياة الحزب السياسية والنضالية².

والملاحظ أن منطق الولاء في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، لاسيما الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي، ليس في إطلاقيته بكيان الحزب ومؤسسته، بقدر ما له صلة بالأشخاص ذوي النفوذ داخل النخبة الحزبية، وتزداد هذه المظاهر أكثر أثناء عملية الانتخابات العامة، أو أثناء عملية الهيكلة الداخلية، والتحضير لعقد المؤتمرات الحزبية.

ويظهر ذلك بشكل بارز في حزب جبهة التحرير الوطني أثناء عقده المؤتمر الثامن عام 2005، إذ بين منطق الولاء للقيادة الخماسية ممثلة في الحركة التصحيحية، أدى إلى ظهور خروقات وتجاوزات للقانون الأساسي للحزب، مثل وجود بعض العناصر في القائمة الوطنية، ناهيك عن بعض العناصر في القائمة الوطنية، ناهيك عن بعض الموظفين والمساعدين لبعض الوزراء، وعدم استيفاء شرط سبعة (7) سنوات في النضال داخل الحزب، على حد تعبير (عبد الله بولسانان)، كما أكد أيضا وجود إقصاء واسع شمل العديد من المناضلين، أمثال: (الطاهر زبييري)، (صويلح

¹ - السفير، عدد: 163، من 14 إلى 20 جويلية 2003، مرجع سابق، ص 05.

² - الفصل الرابع: «الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها في المغرب: حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجا»، لـ (أحمد مالكي)، أنظر: علي خليفة الكواري] وآخرون]، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 147.

بوجمعة)، (بولحية إبراهيم)، (محي الدين عميمور)، (عمر عبد الحميد)، (دليلة حليلو)، (محمد حرز الله) وغيرهم¹، كما انعكس هذا الولاء على القاعدة النضالية والوسطى، ومعظم الأنصار الموالين لـ (بن فليس)، وبمجرد فشله في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، وصعود التيار الإصلاحى إلى قيادة الحزب في المؤتمر الثامن عام 2005، تراجع معظمهم عن هذا التوجه، مُبدين ولاء كبيراً لهذا التيار بسبب انسحاب (بن فليس) من القيادة، وتغييرها لصالح الحركة التصحيحية، وقد برر معظمهم هذا التغيير الواضح في السلوك السياسي إلى أن الهدف الأساسي هو الحفاظ على كيان واستقرار الحزب، وأن معظمهم وقفوا إلى جانب حزبهم، وليس إلى جانب شخصٍ بعينه².

كما تبين مؤتمرات حركة مجتمع السلم، لاسيما الأول والثاني، منطلق الولاء للقائد الكاريزمي (نحناح)، وقد ضمن هذا الولاء تكريس مبدأ تنامي السلطة والنفوذ على مستوى مؤسسة القيادة، مقابل محدودة مشاركة الأعضاء في النشاط التنظيمي وتجديد نخبة الحزب، وقد بينت قرارات المؤتمر الثاني عام 1998 هذه الظاهرة، حيث تم إعادة اختيار (نحناح) كرئيس للحزب مع كلّ الصلاحيات والسلطات التي تضمن له دوراً فعالاً داخل الحزب³، ويرجع ذلك إلى تنامي الولاء الذي يحظى به رئيس الحركة سابقاً.

كما يظهر هذا الولاء أيضاً في حزب جبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال، لاسيما خلال العقد الأول من تجربة التعددية السياسية المعاصرة، ويرجع ذلك أيضاً إلى نمط القيادة الكاريزمية في هذان الحزبان، وطبيعة البناء السلطوي المركز في يدها، إذ يؤكد العضو القيادي في حزب العمال (رمضان تعزيبت)، في رده على سؤالٍ حول تجديد منصب الأمين العام، قوله: «نحن ليس لدينا مشكل في هذا الإطار، في بعض الأحيان هناك توزيع للمهام (...) هناك مؤتمر، هناك قيادة، ليس لدينا مشاكل على هذا المستوى مثلما هي الأمور في بعض الأحزاب (...) ووجود حنون كأمينة عامة لمدة 15 سنة، فذلك لأننا أردنا ذلك، وما دام الأمر كذلك، فلا يمكن الكلام عن الديكتاتورية»⁴.

كلّ هذه المظاهر، تجسد في الأساس صعوبات ومشاكل تعاني منها معظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة على مستوى دور الأعضاء في تجديد القيادات العليا والوسطى فيها، وصعوبة هذه الأحزاب في تجاوز هذه المشاكل، هو دليل على فشلها في عملية تجديد قياداتها على أساس ديمقراطي، وهذا يدلّ على غياب رؤية واضحة ورشيحة لفكرة التجديد، إذ أن الميراث السياسي الشمولي ما زال يشكل أثراً على الأداء والممارسة الحزبية في الجزائر.

¹ - الخبر الأسبوعي، عدد: 311، من 12 إلى 18 فيفري 2005، مرجع سابق، ص 09.

² - نوار سوكو «مؤتمر الأقالان: رئيس كل الجزائريين يفضل الجبهويين»، الخبر الأسبوعي (جريدة أسبوعية)، عدد: 310، من 05 إلى 11 فيفري 2005، الجزائر، ص 11.

³ - رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 63.

⁴ - السفير، عدد: 287، من 26 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2005، مرجع سابق، ص 07.

وخلاصة القول، أن دور الأعضاء في عملية تجديد القيادات الحزبية في الجزائر يتميز بالمحدودية والضعف، وهذا يرجع أساسا إلى وجود دور القيادة في مختلف الأنشطة التنظيمية واتخاذ القرارات، فضلا عن عملية تجديد النخبة الحزبية، ويتميز هذا المظهر بالتباين من حزب إلى آخر، تبعا لتركيز البناء السلطوي فيه أولا، وتركيز النمط القيادي ثانيا، وتعرضه لأزمات داخلية ثالثا، وتنامي الولاء الحزبي للقادة الحزبيين أخيرا، وكل هذه الجوانب تبين أيضا تعثر معظم هذه الأحزاب في عملية تطبيق الديمقراطية الداخلية من هذا الجانب.

الفرع الرابع: البرلمان التعددي والحكومة الائتلافية

إن البيئة التي أنجبت التعددية لا تحمل بوادر تحول فعلي نحو الديمقراطية سواء من حيث النصوص المنظمة لهذا التحول أو من حيث الظروف المهيأة له من جانب النظام و المعارضة على حد سواء، لأن المعيار الذي يجب استعماله لقياس درجة تطوير العملية الديمقراطية في مجتمع ما لا يتحدد بحساب عدد الأحزاب أو الأحزاب السياسية المستعارة المعترف بها من طرف النظام و لكن على عكس ذلك يتحدد بنسبة التحقيق الفعال لتداول السلطة و النخب عبر مختلف الطبقات الاجتماعية والاستكمال الفعلي لتساوي الفرص لكل الأفراد، و في الحالة المعاكسة لا تعمل التعددية إلا على تدعيم شرعية إعداد قناة مغلقة للسلطة تهدف خصوصا إلى تهميش المجتمع¹.

غير أن الضوابط الحقيقية للمعارضة هي تلك النابعة من النظام الديمقراطي ذاته و المتمثلة في مبادئ الشرعية و الرقابة القضائية و استقلالية القضاء، و حياد الإدارة، إضافة إلى عدم الجمع بين مميزات النظام الرئاسي و البرلماني بالنسبة لسلطات رئيس الدولة.

ثم إن من الضوابط المعارضة الاعتراف بالحجم الطبيعي للحزب، فالأحزاب الصغيرة التي لا تتوانى عن التحالف مع الجماعات السرية أو المحظورة النشاط أو مع غيرها من الأحزاب الصغيرة كثيرا ما تفقد في الحالتين هويتها، أما الائتلاف فيعتبر لدى البعض تنكرا للناخبين الذين يقصدون بمنح أصواتهم برنامج معين حيث أن دمج الأحزاب في ائتلافها يؤدي إلى طمس معالمه. ورغم ذلك، فإن الدكتور سعاد الشرقاوي ترى في الائتلاف القوي الذي يضم أحزابا متجانسة ذات اتجاه سياسي واحد نوعا من النظام الحزبي القريب من طابع النظم الحزبية الثنائية².

غير أن ما يمكن قوله عن الائتلاف الحكومي في الجزائر هو أنه ائتلاف هش لا تجانس فيه صنعتته ظروف خاصة، فهو لا يعكس بالفعل الخريطة السياسية في الجزائر، كما أنه يضم في صفوفه أحزابا ليست ممثلة في البرلمان كما هو الشأن بالنسبة لحزب رضا مالك، ومع ذلك فقد استند عليه لدعم شرعية السلطة السياسية في الجزائر، و تكريس فلسفة الإجماع التي لا تجد لها صيغة عملية للتطبيق.

¹ -- Burhan Ghalioun : « *Le malaise arabe arabe: Etat contre nation* » - collections/ENAG.Edition-1991.p.13.

² - اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، (القاهرة: دار العربي، (د.ت.ن.))، ص 88.

أما عن البرلمان فإنه من صور الخلط الواقع في الأنظمة البرلمانية التي لا تشذ عنها الجزائر تعيين أعضاء داخل المجلس النيابي و الجمع بين منصب رئيس الدولة و السلطة التنفيذية مما يضيع على السلطة التشريعية قدرتها على حل الوزارة.

و في حالة رئيس الدولة بين رئاسة الأغلبية و رئاسة الدولة، فإن هذا الحزب سيكون المسيطر الذي يجعل المعارضة تشعر بأنها لن تصل إلى الحكم أبداً، ليزول بذلك أهم مؤشر للديمقراطية متمثلاً في التداول على السلطة

و برغم مظاهر المشاركة السياسية للأحزاب التي يجسدها البرلمان التعددي والحكومة الائتلافية، إلا أن هذه المشاركة تبقى محدودة الفعالية سواء من الناحية النظرية أو العملية.

1- فمن الناحية النظرية_ وبالرجوع إلى النصوص الدستورية منذ التعديل الدستوري لسنة 1989_ نلاحظ أن تكريس الخصائص الجمهورية للحكم قد جاء متوازياً مع استمرارية المكانة المتفوقة لرئيس الجمهورية، ذلك أن خصائص النظام الجمهوري المتمثلة في انتخاب الرئيس، تحديد المدة الرئاسية، و المسؤولية الجنائية للرئيس، قد أصبحت كاملة في الدستور الجزائري، الذي أهم ما جاءت به مراجعاته الأخيرة تحديد المدة الرئاسية التي تعتبر أساس التداول على السلطة¹، وهو تعديل اقتضته التعددية السياسية و فرضته.

غير أن رئيس الجمهورية بقي يتمتع بسلطات قوية و إن كان غير معني بالتسيير، من خلال اضطلاع بمهمة التحكيم التي منحتة إياها المادة 70 من الدستور الحالي، و هي وظيفة يعتقد أنها الضرورة في ظل نظام تعددي لإحداث التوازن بين الجهازين التنفيذي و التشريعي، و بالتالي تجنيب رئيس الجمهورية_ حسب البعض_ الانقراض المحتوم لشرعية السلطة الذي قد يحدثه التدخل المباشر في الشؤون العادية².

و يبقى رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري غير مسؤول سياسياً، رغم أن برنامج الحكومة و مشاريع القوانين التي تعرضها على مجلس الوزراء من وحي برنامج الانتخابي، وهو يتعارض مع قاعدة عدم المسؤولية المعمول بها في النظام البرلماني الذي تنتقل فيه سلطات الرئيس إلى الحكومة التي تمارسها فعلياً و تسأل عليها.

أما في النظام الجزائري فإن رئيس الحكومة ليس سوى أداة للتنفيذ و التسيير، لكنه يخضع لمسؤولية مزدوجة أمام كل من رئيس الجمهورية و المجلس الشعبي الوطني، و هو الأمر الذي يجعل رئيس الحكومة_ الذي قد يكون رئيس الأغلبية البرلمانية_ كبش فداء أمام الهجوم البرلماني و هجوم الرأي العام يعفي رئيس الجمهورية من تحمل أي مسؤولية.

¹ - المادة 84 من دستور سنة 1996.

² - بوكرا إدريس، " المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير"، مجلة الإدارة، (الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، د.ت.ن)، ص. 28.

إلا أن أهم القواعد البرلمانية التي أدخلت على النظام الدستوري الجزائري، و التي ليست في صالح التعددية و لا الديمقراطية القائمة على أساس حكم الأغلبية، تتمثل في حق الحل الرئاسي الذي و إن كان في النظام البرلماني النتيجة المقابلة للمسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، إلا في الحقيقة موجهة لردع المجلس الشعبي الوطني عند محاولة التفكير في معارضة خاصة إذا كانت تطبق برنامج رئيس الجمهورية¹.

و يكتسي الحل الملاح التي تمكن من تفسيره كأداة للديمقراطية نفسها، لأن أثره هو إعطاء الكلمة للشعب و هو الذي يسمح بتحقيق ديمقراطية حقيقة تضع ممثلي الشعب تحت رقابة الشعب، و بهذه الصورة يؤدي الحل ذات دور الاستفتاء و إن كان اللجوء إليه يتم من أجل الاستفتاء، الذي يظهر مثله بمثابة أداة للديمقراطية شبه المباشرة التي تقوم على فكرة السيادة الوطنية ملك للشعب، و تتم بفضل إجراءات التدخل الشعبي أي الاستفتاء و الحل.

غير أن الاستعمال التعسفي للحل يمكن أن يجعله أقل ديمقراطية و يؤدي إلى مخاطر على الإرادة الشعبية، شأنه شأن الاستفتاء الذي قد يوظف لحصاد الموافقة الشعبية على قرارات السلطة و سياستها.

2- أما من الناحية العملية فإن الاحتكار الواضح لسلطة القرار من طرف رئيس الجمهورية لا على أحد، و لا أدل عليه من تهميشه للأحزاب السياسية المشكلة للائتلاف الحكومي، هذه الأحزاب التي كانت وراء جعله مرشح الإجماع و إن كانت هذه الصيغة تتعارض كلية مع مفهوم التعددية السياسية و التنافس على السلطة.

غير أن تميز المرحلة التي اقتضتها أو جعلت الأحزاب السياسية تترضيها، ليس مبررا للانفراد بالسلطة و استغلال اللجوء المباشر إلى الشعب لإلغاء أي صوت معارض، و تعويض الطبقة السياسية التي تمثل الشعب في مؤسساته المنتخبة_ بغض النظر عن ظروف انتخابها_ بأخرى بديلة أهمها تأييد برنامج الرئيس و مساندة مساعيه التي عارضتها أحزاب الائتلاف.

فما معنى أن ينتقد الرئيس أحزاب المعارضة بالاهتمام بالمكاسب و المناصب؟ و ما معنى أن تهب أحزاب الائتلاف منددة باستبدال الطبقة السياسية ببعض الجمعيات لمجرد أن الأحزاب وقفت ضد مسعى الوئام الوطني؟

إن إصدار تعليمة من رئيس الحزب الأول في البرلمان أحمد أويحي إلى مناضلي حزبه تمنع المشاركة في تجمعات تنسيقيات مساندة الرئيس، و تصريح رئيس الحزب الثاني في البرلمان الشيخ محفوظ نحاح بأن "نحن في الحكومة و لا نشارك في الحكم"، و تفاجأ الرقم 2 في التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية السيد فرج الله بونام وطني يرفضه حزبه جملة و تفصيلا، كل هذه المؤشرات

تؤكد وجود أحزاب المعارضة على الرف ووجود الديمقراطية التعددية على حافة هوة إن لم نقل أنها في جوفها.

فهل صنعت التعددية الحزبية في الجزائر نظاما ديمقراطيا؟

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج مما سبق، أن الأطر العلمية والعملية للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية تعد بمثابة مقاييس يبني عليها هذا المفهوم، وهي على درجة كبيرة من الموضوعية، يمكن إسقاطها على نموذج الأحزاب الجزائرية، وهذا يرجع إلى أن نمط هذه الأحزاب يتقارب كثيرا مع نموذج الأحزاب السياسية المعاصرة، فضلا عن تأثر الأحزاب موضوع الدراسة بالنمط التعددي، والذي يعد نمطا عالميا موحدا، أصبحت تؤكد التطورات السياسية والعلمية.

وتختلف هذه الأطر في طبيعة المعايير التي تستخدمها، فمنها ما هو نظري، ويتعلق بإسهامات نظريات التعددية والنخبة في هذا المجال، بحيث يتم توظيف إسهاماتها في دراسة هذا الموضوع، فيما تنحصر طبيعة الأطر العملية في مجال مقارنة الممارسات الحزبية بالنصوص القانونية من جهة، ومقارنة هذه الأخيرة بالأطر والآليات النظرية للديمقراطية المعاصرة من جهة ثانية.

- مفهوم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب هو مفهوم مؤثر في بيئة الحزب الداخلية من الجانب السياسي والتنظيمي، وهو مؤثر أيضا على محيط الحزب الخارجي الذي يعمل فيه، على مستوى علاقاته بالقوى السياسية الأخرى وبالسلطة المركزية، وهو ما ينعكس على فاعلية الحزب وحجمه في الواقع، ومن ثم، على المنافسة الحزبية أثناء عمليات الانتخابات السياسية.

- إن التسليم بوجود تعددية سياسية داخل الحزب السياسي لا يتنافى مع مضمون وحدة الإرادة والتجانس الحزبي، بل يزيد من إمكانية توفّر الديمقراطية فيها.

- أهم مرتكز لمفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ينحصر في مفهوم المشاركة، حيث يشمل هذا المفهوم ثلاث عناصر أساسية؛ المشاركة في النشاط التنظيمي داخل الحزب، وضمنه المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الحزبية. المشاركة في تجديد النخبة الحزبية. والمشاركة في إدارة الأزمات الداخلية فيها.

وتعد هذه العناصر بمثابة الأطر الأساسية للديمقراطية داخل الأحزاب، والتي تناولناها في دراستنا ضمن نموذج الأحزاب الجزائرية.

كذلك يمكن أن نستخلص ضمن هذا الفصل أيضا أن طبيعة العلاقة بين النخبة الحزبية والأعضاء في المستويات التنظيمية الأخرى قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي، وإن كانت بعض المظاهر الشكلية حول الممارسة الديمقراطية، إلا أنها محدودة وضعيفة، وهذه العلاقة متعددة الجوانب تنحصر في بعض الأحزاب على كونها علاقة غير متكافئة، أدت إلى أزمات في أغلب الظروف، كما هو الحال في حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة الإصلاح، حزب التجديد، كما أنها أيضا تجسد علاقة هيمنة

القيادة على أدوار الأعضاء المنوطة بهم، وتكريس ظاهرة تنامي الولاء في الكثير من هذه الأحزاب للقيادة، لاسيما ذات النمط القيادي الكاريزمي، كما أنها علاقة تأثرت بالعديد من الأزمات السياسية، التنظيمية، الفكرية، وأحياناً الشخصية، بالإضافة إلى تأثرها بالصراع داخل النخبة الحزبية، وذلك كله يرجع أساساً إلى:

- النمط القيادي الكاريزمي والأوليغارشي في معظم الأحزاب السياسية، رغم أنها تضيف الطابع الديمقراطي الشكلي على قياداتها، مثل مبدأ «الجماعية» و«المشاركة» .

- يغلب الأسلوب غير الديمقراطي على عملية التداول على القيادة في معظم هذه الأحزاب، ومنها أسلوب التعيين، وعدم وجود تعددية الترشيحات.

- الدور المحدود للأعضاء في تجديد النخبة الحزبية واقعياً، وذلك يرجع إلى جملة الصعوبات والمشاكل التنظيمية والسياسية، والخلافات الفكرية التي عرفتتها، وهيمنة القيادة على النشاط التنظيمي، وتنامي الولاء الحزبي للقيادة الحزبيين.

- تأثر معظم هذه الأحزاب بأزمات متعددة الجوانب، تركزت أكثر في الخلافات ذات الطبيعة السياسية، التنظيمية والفكرية، والتي أثرت بدورها على طبيعة الممارسة الحزبية.

- صعوبة وجود أسلوب ديمقراطي لإدارة معظم هذه الأزمات على المستوى العملي، بحيث أتبع هذه الأحزاب أسلوب الإقصاء، واستبعاد الحوار البناء والنفاس المفتوح على جميع الهياكل والأصعدة، بالرغم من أنها تضيف الطابع الديمقراطي الشكلي على نمط إدارتها لهذه الأزمات، والذي تركز أكثر في الجانب القانوني والخطاب السياسي.

والواقع أن التساؤل يطرح إشكالية على جانب كبير من الأهمية، فكيف يمكن إن تصون الأحزاب السياسية الديمقراطية وتعززها وتدافع عنها إذا كانت هي في داخلها مؤسسة على نمط لا يتفق والمبدأ الديمقراطي؟.

كيف يمكن للسياسي أن يدافع عن الديمقراطية ولا يمارسها داخل حزبه؟.

بتعبير آخر كيف يمكن لها أن تدعم مسيرة التطور الديمقراطي في وقت لا تكون فيه حريصة على استكمال المقوم الديمقراطي في عملية صنع القرار في داخلها؟.

وتناول العنصر الأخير الممارسة السياسية للأحزاب، وما أفرزته التعددية السياسية في الجزائر من ممارسات سواء داخل الأحزاب أو في ما بين الأحزاب الموجودة على الساحة تلك الممارسات التي خلقت جوا من التوتر والصراع، وصل إلى حد الانزلاق بالبلاد إلى دوامة العنف والعنف المضاد، الذي أدى تعطيل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

- نلاحظ أن جل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية بعد إقرار مبدأ التعددية في الجزائر، على إثر دستور 1989 غير قادرة على تحمل مسؤولية البلاد، نظراً لما تحمله من برامج عاجزة عن إيجاد حلول جذرية للأزمة الجزائرية هذا من جهة، ومن جهة ثانية افتقارها للرشادة

السياسية، والحنكة والتجربة، اللازمتين للتعاطي مع الأزمات التي قد تحدث، وقد حدثت فعلا، والتي تسمح بتقديم بدائل وحلول، وإجبار النظام على العمل الديمقراطي. هذه الأحزاب لم تفرز كما ذكرت برامج وحلول، وإنما أفرزت شخصيات لم تقدر لوحدتها على رفع تحديات المستقبل، قصد ترقية التعددية والديمقراطية ضمن دولة قوية وجمهورية معاصرة، وإخراج الجزائر من النفق المظلم الذي هي فيه، ومن أجل ترقية ثقافة سياسية وأخلاق سياسية، كفيلة بأن تتمخض بإيجاد طبقة سياسية وأحزاب فاعلة، قادرة على تحمل الأعباء والمسؤولية المنوطة بها.

* إن مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرهون بشكل حثيث بتوفير لخطة لقاء بين جميع الأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها وآرائها، لأن لعبة النظام المتمثلة في التواري خلف الأحزاب وتوظيفهم في الأوقات والمناسبات من أجل الاحتفاظ بالسلطة لم تعد تجدي نفعا، بقدر ما صارت تعرقل العملية الديمقراطية، وبالتالي لا بد على القوى السياسية الموجودة على الساحة أن تتظافر جهودها، وجهود السلطة، من أجل الوحدة الوطنية، والممارسة الديمقراطية الحقة والفعالة.